النحو الميّسر

الجزء الأول

تأليف

أ . د/ محمد المختار محمد المهدي

أستاذ اللغويات في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنين ــ بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

حمدًا لمن وفق وأعان ، وصلاة وسلامًا على سـيد ولـد عدنان ، وعلى آله وصحبه والمستمسكين بالسنة والقرآن ..

أما بعد ،،

فهذا هو الجزء الأول من " **النحو الميسر** " حرصت فيـه على تقديم معلومات أساسية عن اللغة الإنسانية الأولى ، وعن اللغات السامية وعلاقة اللغة العربية بهذه اللغات ، وما تفـرع عنها من لهجات ، وما بذل فى تقعيدها من مجهودات ، ومـا أقيمت حول هذا التقعيد من مدارس واتجاهات ..

وحاولت أن ألتزم الأسلوب السهل الذى يُعنـى بـالمعنى المترتب على الإعراب ، حتى يدرك القارئ أهمية هذه القواعد فى فهم النصوص الفصحى ، وبخاصة كتاب الله العظيم .

ثم التزمت كذلك بالتمثيل – ما أمكن – بآيات هذا الكتاب ، والابتعاد عن بعض الشواهد التى توحى بمعان هابطـة ، مـع

تقديرى لأسلوبها وأهمية الحفاظ عليها دليلاً على اللسان العربى الفصيح الذى نزل به الوحى الخالد ..

وربطًا للقارئ بتراث العربية ومصادرها ، اخترت باب " **المبتدأ والخبر** " من الكتاب العظيم : " **المفصل فى علم العربية** " للإمام/ الزمخشرى صاحب القلم البليغ والفهم الدقيق لأساليب اللغة ومفرداتها ، وهو – مع إيجازه – مفيد وشامل لما ينبغى معرفته عن هذا الباب ، وقد ذيّلته ببعض الإيضاحات والإعرابات التى تضىء النص .

ولعل هذا النهج الجديد يقود شبابنا إلى تذوق لغته ، وفهم دينه ، وحب رسالته ، وإدراك الأخطار التى تتناوش قِيَمَه ، وتحاول تغريب لسانه وعاداته ، والطعن فى تراثه ، وصرف الأنظار عن كنوزه ومواطن فخره واعتزازه .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يجعله ذخرًا لنا عند لقائه ..

أ.د. محمد المختار محمد المهدى

تمهيد (١)

اللغة العربية وعلاقتها باللغات السامية

حول نشأة اللغة الإنسانية الأولى دارت مناقشات ، وتعددت الآراء ، من حيث إن ذلك مما يدخل فى الغيب الذى لا سبيل إلى الوصول إلى حقيقته إلا بوحى أو أثر ، والوحى الذى وصل إلينا سليمًا موثقًا عن هذه النشأة هو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ ، ونظر العلماء فى مفهوم هذه الأسماء التى تعلمها من ربه ، فمن قائل : إنها اللغات ، ومن قائل : إنها لغة كاملة موحدة ، والأقرب والأرجح أن الله علم آدم أسماء الكائنات التى سيراها وسيتعامل معها بعد أن ينزل إلى الأرض ، بدليل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ ، إذ لا يمكن أن تعرض الأسماء ، إنما تعرض المسميات والذوات ، ثم إنه أشار إليها بقوله : ﴿ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ .. فالقدر الذى تعلمه آدم من ربه هو أسماء الأعيان التى تقع فى مجال الحواس الخمس .. وحين نزل إلى الأرض علَّم أولاده هذه الأسماء ، وأضاف إليها ما سمعه من الطبيعة : كأصوات الطيور ، والرياح ، والأمطار ، والعواصف .. كما أدخل فيها ما استطاع أن يشتقه من هذه الأسماء .

ولتقريب هذا المعنى ، نضرب أمثلة مما بقى فى اللغة العربية من الاشتقاق من أسماء الذوات ، فنحن نقرأ قوله تعالى : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ ، وإذا بحثنا عن معنى كلمة (يدمغه) تراءى لنا اسم الدماغ ، أى أن الفعل قد اشتق منه ليصور لنا أن صراع الحق مع الباطل ، يتمثل فى ضرب الحق لدماغ الباطل ، والضرب على الدماغ مهلك ومدمر .

وكذلك نحن نستعمل كلمة (استبطن الأمر) و(باطن الشيء) ، وكل ذلك من البطن .

ويقول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ ، ونقول : إننا نكابد أو نتكبد المشقات ، وكل ذلك من الكَبِد .

وبذلك نتصور أن اللغة الأولى قد تكونت من الأسماء التى تعلمها آدم من ربه ، مضافًا إليها ما سمعه الإنسان من الطبيعة وحاكاه ، وما استطاع اشتقاقه من هذه الأسماء ، ففيها جانب الوراثة ، وجانب البيئة ، وهذا ما يشير إليه النص القرآنى فى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ ، ذلك أن اختلاف الألوان معروف سببه ، وهو إما أن يكون وراثيًا ، وإما أن يكون بتأثير البيئة حينما تتعامد الشمس فى خط الاستواء وتغير لون الجلد ، فعطف الألوان على الألسنة نشتم منه أن اختلاف اللغات كاختلاف الألوان .

وهذا الرأى قد جمع بين من قال عن اللغة بأنها توقيفية ، ومن قال : إنها من المحاكاة ، ومن قال : **إنها من المواضعة** ؛ **ومن أراد** تفصيل هذه الآراء فليرجع إلى كتاب " **الخصائص** " لابن جنى ، و" **فقه اللغة** " لابن فارس .

بعد ذلك تنقل بنو آدم فى ربوع الأرض يبحثون عن الرزق ، وبعدت بهم المسافات ، واحتاج كل فريق أن يضع أو يشتق كلمات لا يدرى بها الفريق الآخر ، حتى تفرعت اللغة الواحدة إلى لهجات ، ثم إلى لغات .

وحينما عمّ الطوفان أرجاء الأرض ، وحمل نوح عليه السلام معه فى الفلك أولاده الطائعين ومن آمن ، ومن كل شىء زوجين ، كان المعقول أن هؤلاء المؤمنين الناجين مع نوح عليه السلام يتكلمون لغة واحدة ، فلما رست السفينة على جبل الجودىّ ، تفرق من كان فيها على ثلاث طوائف – كما ورد فى التوراة – ، ففريق سار مع سام بن نوح ، وفريق مع حام ، والثالث مع يافث .

ومن سار مع سام نسبت إليه اللغة السامية والشعوب السامية ، وأرجح الأقوال أنهم استوطنوا جزيرة العرب لما كانت تتميز به آنذاك من الأنهار والربوع الخضراء كما ورد فى حديث رسول الله ﷺ : " **أن الجزيرة العربية ستعود مروجًا خضراء كما كانت** " ، ثم هاجر بعضهم إلى الشمال ، والآخر إلى الجنوب ، وإلى الشرق والغرب .. وقد تبنى هذا الرأى المؤرخ الإنجليزى " **سايس** " فى كتابه عن " **قواعد اللغة**

الأشورية " الذى ظهر سنة ١٨٦٢م ، وقوى رأيه بأن الجزيرة العربية لم يؤثر فيها أى نفوذ أجنبى يخرجها من طابعها ، كما أن مميزات الجنس السامى من قوة العقيدة ، والشجاعة الخلقية ، والمناعة الجسمية ، وقوة الخيال ، لابد أن يكون مصدرها الصحراء .

وانقسمت هذه اللغة السامية – بتأثير الهجرات – إلى خمس لغات رئيسية ، هى :

١ – الأكادية : وتشمل : البابلية والأشورية .

٢ – الآرامية : وتشمل : الشرقية والغربية .

٣ – العربية : وتشمل : الجنوبية والشمالية .

٤ – العبرية القديمة .

٥ – الفينيقية .

وأضيف إليها أخيرًا الحبشية الإثيوبية .

وتفرعت عن هذه اللغات ، لهجات كثيرة لا تخرج عن القواعد الأساسية لها ، وتشمل البقعة التى انتشرت فيها هذه اللغات كلاً من فلسطين وفينيقيا (لبنان) وسوريا ، والعراق (بابل وآشور) ، وجزيرة العرب ، والحبشة .

وبالمقارنة بين هذه اللغات ، تبيّن بالأدلة القاطعة أنها تنتمى إلى لغة واحدة ، وأن انقسامها يرجع إلى تفرق الساميين ، واختلاف بيئاتهم وتجاربهم ومشاهداتهم ، ومن مظاهر الاشتراك بين هذه اللغات ، أنها

تكتب من اليمين ، وأن الجمل المفيدة يمكن أن تبدأ بالأفعال أو بالأسماء ، وكثير من المواد اللغوية متقاربة فى نطقها ، مع مراعاة الفوارق الصوتية .

لهجات العربية

طبقًا للنظرية السابقة فى تفرع اللغة الإنسانية الأولى ، وفى تفرع اللغة السامية الأم كانت العربية خاضعة لهذا المقياس ، مع ملاحظة أن طبيعة الجزيرة العربية أدت إلى نشأة النظام القبلى بكل ما يتميز به من تماسك بين أفراد القبيلة واعتزازهم بالانتساب إليها والدفاع عنها ، والحرص على تميز لغة التخاطب بين أفرادها ، وكلما تقاربت القبائل جغرافيًا ، وتبودلت المنافع بينهم ، نرى أن لهجاتها تتشابه تبعًا لهذا التقارب .

وكان من أثر ذلك أن تقاربت بعض اللهجات العربية ، واشتهر منها قبل الإسلام فى المنطقة الشرقية **لهجة تميم وأسد وقيس** ، وفى المنطقة الغربية **لغة الحجاز** وتشمل : لهجة المدينة وخيبر وفدك ومزينة وجهينة وقريش وبنى بكر وبعض هوازن .. وفى المنطقة الجنوبية **لغة حمير** .

وكان من رحمة الله ومعونته ، أن جعل الكعبة المشرفة فى مكة مثابة للناس وأمنًا ، فكان الجميع يفيئون إليها فى مواسم الحج ، ويختلطون ويتعاملون ، مما نشأ عن ذلك فكرة الأسواق فى أماكن

المناسك ، للترويج للسلع التجارية أولاً ، ثم للتفاخر والمدح بالشعر والخطابة ثانيًا ، ومن حيث كانت قريش هى سادنة الكعبة والقائمة بخدمة الحجيج – وهى من الحصافة بحيث أدخلت فى لغتها كثيرًا من كلمات القبائل الأخرى ، مما أثرى لغتها ، ويسر على القبائل الأخرى استساغتها – اقتضى ذلك ذيوع لغتها وسيادتها ، وكانت **أسواق عكاظ ومجنة وذى المجاز** ، فى أشهر الحج الثلاثة ميدانًا ثقافيًا رائعًا يتحدث فيه الأدباء والشعراء باللغة الفصحى المفهومة لدى الجميع ، وهى **لغة قريش** ، وكان ذلك تمهيدًا ربانيًا لنزول القرآن الكريم بهذه اللغة المشتركة ، قبل أن يهاجر النبى ﷺ ، فلما هاجر إلى المدينة وصعب على سكانها أن يتلوا القرآن الكريم بلهجة قريش ، سأل النبى ﷺ ربه أن يخفف عن أمته ، فنزل القرآن بحرف آخر ، ولما دخل فى الإسلام وفود من مختلف القبائل ، نزل بأحرف أخرى ، حتى اكتملت سبعة أحرف .

السليقة العربية

لم يكن لدى العرب قواعد أو مدارس لتعليم اللغة ، وإنما كانوا يتحدثون بها منذ الصغر ، حتى تتكون لديهم الملكة التى تميز بين الخطأ والصواب ، وكان حرصهم على التزام الفصاحة والبعد عن الخلط والخطأ شديدًا جدًا ، لدرجة أن أهل مكة كانوا يخشون على أطفالهم من التأثر – وهم صغار – من اختلاطهم بحجاج بيت الله من القبائل الأخرى ، فكانوا يبعثون بهم إلى الصحراء **يرضعون فيها اللبن واللغة**

معًـا ، كما حدث مع سيدنا رسول الله ﷺ حين بعثوا به ليرضع فى بنى سعد عند حليمة السعدية .

وظل الأمر على ذلك فى الفترة الأولى التى لم يختلط فيها العرب بغيرهم ، فلما انتشر الإسلام – وكان من طبيعته من أول الأمر أنه دين عالمى يخاطب الجنس البشرى كله ويدعوه إلى الانضمام إلـى قافلـة النور والهدى – دخـل الناس فى دين الله أفواجًا مـن كـل الأجنـاس والقبائل ، واحتاجوا إلى تعلم العربية التى نزل بها القرآن الكريم ، ولم يستطيعوا تعلمها عن طريق السليقة والملكة ، حيث نشأوا وتربوا على لغاتهم – وهى مختلفة تمامًا عن لغة القرآن الكريم – اشتدت حـاجتهم إلى وضع قواعد وضوابط تيسر لهم الوصول إلى اللغة الفصحى التـى نزل بها كتاب الله .

يقول الأستاذ / أحمد أمين فى " **ضحى الإسلام** " : " وهكـذا كـان الإسـلام والفتح ، وما تبعهما من حضارة ، سببًا فـى انتشـار اللغـة وسعتها ، ولكن هناك ناحية أخرى لا يصح إغفالها ، وهى أن الإسـلام والفتح والحضارة أنتجت أشياء لها خطرها ، من ذلك أن جزيرة العرب أصبحت مرتادًا للأعاجم ، فحاضرة الإسلام فى عهد الخلفاء الراشدين : هى المدينة ، ومقصد المسلمين كلهم فى الحج : مكة ، فكان الناس من الأعاجم يأتون أفواجًا للحج أحيانًا ، ولقضاء مصالحهم فـى حاضـرة الخلافة أحيانًا .

وعرب الجزيرة بحكم الفتح ، قد ملكوا رقيقًا كثيرًا ، سكنوا مع سادتهم في الحجاز وغيره ، فاختلط العجم بالعرب في البيوت والأسواق والمناسك والمساجد ، فتطرق من ذلك الخلل في لسان العرب ، وكانوا يتكلمون العربية عن سليقة ، فأخذ الفساد يدب في تلك السليقة ، وظهر اللحن ، وكذلك كان العرب في الأمصار الأخرى ، خالط عرب مصر القبط ، وعرب الشام الشاميين ، وعرب العراق الفرس والنبط ، وهكذا دب اللحن إليهم أيضًا ، وكان مما ساعد على هذا اللحن ، أن اللغة العربية لغة معربة ، وهذا يجعلها من أصعب اللغات ، ويجعل الفساد يسرع إليها " .

الغرض من دراسة النحو

مهما قيل في نشأة النحو ، وأسبابها ، ومشروعية استمراره قانونًا يحكم الأساليب العربية ومعوانًا لتعلمها ، فإن الإجماع منعقد على أن الحاجة إليه كانت وليدة الحفاظ على كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، من أن تنالهما يد التحريف ، وعلى أن الغاية منه والهدف من تعلمه ، ينحصر في فهم القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، والفصيح من كلام العرب .

يقول الصبان في " حاشيته على شرح الأشموني للألفية " :

" **وغايته** الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله ﷺ ، والاحتراز عن الخطأ فى الكلام ؛ **وفائدته** معرفة صواب الكلم من خطئه " .

ويقول الزمخشرى فى مقدمة " المفصل " :

" ومن لم يتق الله فى تنزيله ، فاجترأ على تعاطى تأويله وهو غير مُعرِب ، فقد ركب عمياء ، وخَبط خبْط عشواء ، وقال ما هو تقوُّل وافتراء وهراء ، وكلام الله منه بَراء " .

ويقول أبو حيان فى مقدمة تفسيره " البحر المحيط " :

" فالكتاب (أى كتاب سيبويه) هو المِرْقاة لفهم الكتاب (أى القرآن الكريم) ، إذ هو المُطلِع على عِلْم الإعراب ، والمُبدى من معالمه ما درس ، والمُنطق من لسانه ما خرس ، والمحيى من رفاته ما رمس ، والرادّ عن معالمه ما طمس ، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقَّت إلى التحقيق فيه والتحرير ، أن يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو فى هذا الفن المعول عليه ، والمستند فى حل المشكلات إليه " .

هكذا يتفق الصبان ، والزمخشرى ، وأبو حيان – وكل منهم حجة فى علم النحو – على أن غاية علم النحو : أنه وسيلة وحيدة لفهم كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، وميزان يحترز به المتكلم بالعربية عن الوقوع فى الخطأ .

وقد كانت حوادث اللحن المتتابعة نذير خطر هب على صوته أولو الغيرة على القرآن الكريم ، والفصحى ، فأسرع المفكرون إلى وضع قواعد يهتدى بها لحفظ اللغة من هذا الخطر .

ظهور اللحن فى حياة النبى والخلفاء

أخذ اللحن فى الظهور منذ حياة رسول الله ﷺ ، كما يرى ذلك مصطفى صادق الرافعى فى " **تاريخ آداب العرب** " ، مستدلاً بحديث ينقله من " **الخصائص** " لابن جنى :

عن أبى الدرداء ، قال : سمع النبى ﷺ رجلاً قرأ فلحن ، فقال : « **أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل** » .

وأورد السيوطى فى جامعه الصغير ، حديث رسول الله ﷺ : « **أنا من قريش ، ونشأت فى بنى سعد ، فأنّى لى اللحن** » .

ويقول أبو بكر ﷺ : " **لأن أقرأ فأُسْقِط أحب إلىّ من أن أقرأ فألحن** " .

ومر **عمر** ﷺ على قوم يسيئون الرمى ، فأنكر عليهم ، فقالوا : إنا قوم متعلمين ، فأعرض مغضبًا ، وقال : " **لخطؤكم فى لسانكم أشد علىَّ من خطئكم فى رميكم** " .

وتسرب اللحن إلى قراءة الناس للقرآن الكريم ، فقد قام أعرابى فى خلافة عمر ، فقال : من يقرئنى شيئًا مما أُنزل على **محمد** ؟ فأقرأه رجل أول سورة براءة ولحن ، فقال : ﴿ **وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ** ﴾ بجرِّ رسولِه ، فقال الأعرابى : إن يكن الله برىء من رسوله ، فأنا أبرأ منه ؛ فبلغ عمر مقالة الأعرابى ، فدعاه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى

قدمت المدينة ... وقص القصة ، فقال عمر : " **ليس هكذا يا أعرابى** " ، فقال : كيف هى يا أمير المؤمنين ؟ فقال : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ بالضم ، فقال الأعرابى : وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهما ، فأمر عمر ألا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة .

واضع علم النحو

اختلفت الروايات عند المتقدمين عن أول من أشار بوضع هذا العلم ، وأول من باشر التقعيد له ، فمن قائل : إنه علىّ بن أبى طالب ، وأنه دفع إلى أبى الأسود الدؤلى صحيفة فيها : " **بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف** " ، وأمره بتكميله ، ومَن قائل : إن أبا الأسود هو الذى بدأ هذا بإشارة عمر ، وقيل : بإشارة زياد ابن أبيه ، إذ كان أبو الأسود معلمًا لأولاده ، وكان واليًا للعراق حينئذ ، وقد لحظ انتشار اللحن .

وعلى كل الروايات ، نرى أن أبا الأسود الدؤلى ، هو الذى لم يختلف عليه العلماء فى أنه الواضع ، أو المكمل ، سواء كان بإشارة من غيره ، أو من شعور بالحاجة إليه من نفسه ، ومن الواضح أن أبا الأسود كان مقيمًا بالعراق ، فى ولاية زياد بن أبيه - كما أسلفنا - وقد ساعده على هذه المهمة أن العراق كان به كم هائل من الفرس

والبابليين ، كما كان به قبائل عربية : كقبيلة ربيعة ومضر ، وكان هؤلاء الأعاجم يرغبون فى تعلم العربية ، وهم على خبرة بالتأليف فى العلوم المختلفة من أثر حضارتهم .

وقد اشتهرت من مدن العراق : **البصرة والكوفة** ، حيث كان تأسيسهما فى فجر الإسلام ، فكان بهما مولد النحو ومَهْدُه ومَدْرَجُه ، ذلك أن البصرة قد أنشئت سنة ١٤هـ والكوفة سنة ١٧هـ ، وكلتاهما فى زمن عمر بن الخطاب ، وكان بينهما تعصب قبلى ، انقلب إلى تعصب سياسى ، ثم إلى تعصب علمى .

أشهر علماء النحو فى مدينة البصرة :

١ – **أبو الأسود الدؤلى** : اسمه ظالم بن عمرو ، ولد بمكة ورحل إلى المدينة فروى عن عمر ، وقرأ على عثمان وعلىّ ، ثم أشخصه عمر إلى البصرة فى ولاية أبى موسى الأشعرى ليعلم الناس الإعراب ، وكان من قبيلة الدئل ، وهى بطن من كنانة ، وكان من التابعين ، ومن القراء ، ومن الشعراء ، وكان من أكمل الرجال رأيًا وأسدهم عقلاً ، وهو أول من ضبط المصحف بالشكل ، وهو – كما سبق – واضع علم النحو ، وتوفى سنة ٦٩هـ ؛ وأخذ عنه النحو يحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩هـ ، وميمون الأقرن وعنبسة الفيل ، ولم تصلنا جهودهم النحوية .

٢ – **عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى** ، أخذ عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وكان أول من أعمل القياس فى النحو ، توفى سنة ١١٧هـ .

٣ – **عيسى بن عمر الثقفى** : وهو مولى خالد بن الوليد ﷺ ، نزل فى ثقيف فنسب إليهم ، أخذ عن عبد الله بن أبى إسحاق ، وروى عن الحسن البصرى ، وألف كتابين جليلين فى علم النحو أشاد بهما الخليل بن أحمد ، حيث قال :

بطل النحو جميعًا كله ∴ غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع ∴ فهما للناس شمس وقمر

غير أنه لم يصلنا منهما شيء شأن كثير من تراث الأقدمين ، توفى سنة ١٤٩هـ .

٤ – **أبو عمرو بن العلاء** : وهو أحد القراء السبعة ، ولد بمكة سنة ٦٨هـ ، ونشأ بالبصرة ، وأخذ عن عبد الله بن أبى إسحاق ويحيى بن يعمر ، وقرأ على أنس بن مالك والحسن البصرى ، وكان إمامًا فى النحو واللغة ، وراوية متقنًا للشعر العربى ، وكان يشافه الأعراب ، ويجمع الشوارد ، حتى صار إمامًا للعربية فى عهده ، وتتلمذ عليه الأعلام من القراء والنحاة ، ولم يخلف أثرًا مكتوبًا ، بل نقل عنه تلامذته علمًا غزيرًا ، وفى آخر حياته تنسك وتفرغ للعبادة ، حتى رحل إلى الدار الآخرة سنة ١٥٤هـ ؛ ونقل عنه سيبويه أكثر من أربعين نقلاً معظمها من طريق يونس بن حبيب .

٥ – **الخليل بن أحمد الفراهيدى** : ولد سنة ١٠٠هـ ، وأخذ عن أبى عمرو وعيسى بن عمر وغيرهما ، كان صاحب " **القدح المعلّى** " فى ضبط قواعد النحو وتفريع مسائله ، وكان يمتاز بعقل مبتكر ، فهو أول من وضع معجمًا للغة هو " **العين** " ، وهو أول من وضع علم " **العروض** " ولم يستطع أحد بعده أن يضيف إلى ما صنعه شيئًا ذا بال ، فأطلق عليه : " **علم الخليل** " ، وكان أستاذًا لتلميذه النجيب " **سيبويه** " الذى ضمن كتابه كل ما سمعه من شيخه الخليل ، فنقل عنه أكثر من خمسمائة نقل ، كما كان عبقريًا فى علم الرياضيات ، وقد شهد له الجميع بالريادة فى فقه أسرار العربية ، ومع كل هذا كانت أخلاقه مضرب المثل ، فكان عفيفًا طاهرًا ، توفى سنة ١٧٥هـ .

٦ – **يونس بن حبيب الضبى** : ولد سنة ٩٠هـ ، من قرية بشاطئ دجلة ، كان من الرواة الموثوق بهم ، حيث رحل إلى البادية وسمع من العرب الفصحاء ، وأخذ النحو عن عبد الله بن أبى إسحاق وأبى عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه (نحو مائتى نقل) ، وأبو عمر الجرمى ، توفى سنة ١٨٢هـ .

٧ – **سيبويه** : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، لقب بهذا الاسم الفارسى الذى يعنى رائحة التفاح ، حيث كانت أمه الفارسية ترقصه وهو صغير بذلك ، ولد بالبيضاء (إحدى مدن فارس) ، ونشأ بالبصرة ، ورغب فى تعلم الحديث على يد شيخه **حماد بن**

سلمة ، فأخطأ فى قراءة حديث ، فعنفه شيخه ، فقال : " والله لأطلبن علمًا لا يلحننى فيه أحد " ، وعكف على **دراسة النحو** على **الخليل بن أحمد** ، **ويونس بن حبيب** ، **والأخفش الأكبر** ، وغيرهم ، وسجل كل ما استفاده من أشياخه ، وتوفى قبل أن يرتبه على أبواب وفصول ، إذ فاجأته المنية عقب حادثة المسألة **الزنبورية** التى كانت بينه وبين الكسائى ، ومع ذلك ظل ما كتبه عمدة فى النحو ، وأطلق عليه اسم " **الكتاب** " وقيل عنه : من أراد أن يؤلف فى النحو بعد كتاب سيبويه ، **فليستح** ، وصار أهم مرجع دراسى للنحو حتى الآن ، توفى سنة ١٨٠هـ .

٨ - **الأخفش الأوسط** : هو سعيد بن مسعدة ، سكن البصرة ، وأخذ عن سيبويه ، وكانت له مكانة رفيعة فى النحويين البصريين والكوفيين ، وكان وحده طريق الناس إلى كتاب سيبويه ، ومن مؤلفاته : " **معانى القرآن** " ، وكتاب " **المقاييس والاشتقاق** " ، وآراؤه منثورة فى كتب النحو ، توفى سنة ٢١٥هـ .

٩ - **المازنى** : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، وكان إمامًا فى اللغة ، وراوية واسع الرواية ، كما كان بارعًا فى الحِجاج والمناظرة ، ومن كتبه : " **علل النحو** " و" **تفسير كتاب سيبويه** " و" **التصريف** " الذى شرحه ابن جنى وسماه " المنصف " ، توفى سنة ٢٤٩هـ .

١٠ – **المبرد** : هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، ولد سنة ٢١٠هـ ، ونشأ بالبصرة ، سمع كتاب سيبويه من الجرمى ، وأتمه على المازنى ، وكان إمام العربية فى عصره ، ومن مؤلفاته : " **المقتضب فى النحو** " و" **الكامل فى اللغة والنحو والأدب** " ، توفى سنة ٢٨٦هـ .

أشهر علماء النحو فى مدينة الكوفة :

١ – **على بن حمزة الكسائى** : وهو فارسى الأصل ، نشأ فى الكوفة ، تعلّم النحو على كبر ، وكانت شهرته فى إتقان القراءة ، فهو أحد القراء السبعة ، ومع ذلك رحل إلى البصرة ، ولقى الخليل بن أحمد وأخذ عنه النحو على كبر ، وأقرأه الأخفش كتاب سيبويه ، ثم خرج إلى البادية ، وأخذ اللغة عمن سلمت ألسنتهم من اللحن ، كما أخذ عن يونس بن حبيب ، بعد موت الخليل ، وقد اتخذ منهجًا فى النحو يختلف عن أهل البصرة ، فكان هو المؤسس للنحو الكوفى ، ومن كتبه : " **معانى القرآن** " و" **مختصر النحو** " ، توفى سنة ١٨٩هـ .

٢ – **أبو زكريا** : **يحيى بن زياد الفراء** ، ولد بالكوفة ، وهو التلميذ النجيب للكسائى ، وأخذ عن يونس بن حبيب أيضًا ، وكان فارسيًا مثله ، واستطاع أن يحيط بكل ما وعاه عقل الكسائى فى النحو

والصرف ، وزاد عليه ، واشتهر **بأنه أمير المؤمنين** في النحو ، قال عنه ثعلب : " لولا الفراء **ما كانت العربية ، فقد** حصّنها وضبطها في وقت كان يدعيها **الجهلاء** " ، **وكان من أوائل** من أعرب القرآن الكريم ، وفسره ، في كتابه العظيم : " **معاني القرآن** " ، ومن كتبه أيضًا : " **المذكر والمؤنث** " و" **المقصور والممدود** " ، توفي سنة ٢٠٧هـ .

٣ – **ثعلب** : وهو أحمد بن يحيى ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وأخذ عن محمد بن سلام الجمحي ومحمد بن زياد الأعرابي وغيرهما ، ودرس كُتُب الكسائي والفراء ، وقرأ كتاب سيبويه ، ومن كتبه : " **اختلاف النحويين** " و" **معاني القرآن** " و" **ما ينصرف وما لا ينصرف** " و" **فصيح ثعلب** " ، وهو من أئمة النحاة الكوفيين ، توفي سنة ٢٩١هـ .

الفرق بين مدرستي البصرة والكوفة :

تبنى نحاة البصرة منهج شيخهم سيبويه ، الذي عبر عنه في كتابه الرائع بقوله : " والأكثر يقاس عليه " وفي قوله : " والعرب تقدم ما هم به أعنى ، وما هو لديهم أهم ، وإن كانا يهمانهم " ، وتحت هاتين القاعدتين ، جاء منهج البصريين .

فهم أولاً : لا يقيسون ولا يضعون قاعدة إلا بعد استقرائهم للأصول السماعية لهذه اللغة ، وهي أربعة : القرآن الكريم ، والحديث

النبوى ، وشعر العرب ، ونثرهم ، فما وجدوه مطردًا فى الأكثر وضعوا له قاعدة ، وما لم يتحقق فيه الأكثرية بأن كان كثيرًا أو قليلاً ، أطلقوا عليه اسم " **السماعى الذى لا يقاس عليه** " ، ولا يطعن فى فصاحته عندهم أنه لا يعتد به فى التقعيد ، أو بأن يوصف بأنه شاذ عن القياس .. فالقياس عمل علمى وجهد مبذول من النحاة لضبط الأشباه والنظائر ، وما ورد مخالفًا له قد نطق به الفصحاء ، غير أنه ينتمى إلى لهجة غير سائدة لم تستطع الذيوع والانتشار ، كما حدث لما اطرد عند الأكثرية ، ومعروف – كما سبق – أن للعرب لهجات متعددة ، وأن القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف ، مراعاة لاختلاف هذه القبائل فى قواعدها وكلماتها وطريقة أدائها .

وهم ثانيًا : يعتنون بمقاصد العرب فى تقديمهم لبعض أجزاء الجملة ، فهم مثلاً يرفضون تقديم الفاعل ، ويحكمون على مثل قولنا : محمد بلغ رسالة ربه ، بأنها جملة اسمية ، وبأن القائل لهذه الجملة يقولها لرجل لا ينكر تبليغ الرسالة ، ولكنه يريد أن يتأكد مَن الذى بلغها ، فالاهتمام هنا منصب على المسند إليه ، والمراد توكيد هذه الجملة بإعادة الإسناد حين يأتى الضمير فى الفعل عائدًا على المبتدأ ، على حين يرى الكوفيون جواز تقدم الفاعل على الفعل فى مثل هذه الجملة .

أما الكوفيون فيقيسون على ما ورد عن العرب سواء كان الوارد كثيرًا أو قليلاً متخذين قاعدة أخرى ، تقول : " ما قيس على كلام

العرب فهو من كلامهم " ، ولذلك نراهم يضعون قاعدة لكل ما سمع مهما كان حجم ما سمع ، وقد تمثل هذا فى موقفهم من القراءات المختلفة التى هى فى الحقيقة صدى للأحرف التي نزل بها القرآن الكريم على لهجات متعددة ، فعلى حين نرى البصريين لا يتورعون أن يصفوا قراءة بالشذوذ عن القاعدة مع إقرارهم بفصاحتها ، نجد الكوفيين يضعون لها قاعدة تدخلها فى نسق العربية الفصحى ..

كما يأخذون بظواهر المعانى دون التعمق فى دلالات الفعل المختلفة ، فنراهم مثلاً يقولون : إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، فإذا فسروا قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ قالوا : إن الباء هنا جاءت بمعنى (من) فعباد الله يشربون من العين لا بالعين ، أما البصريون فيغوصون فى المراد من الفعل (يشربون) فيستصحبون أن الشرب قد يتجرعه المرء على كره ، وقد يقبل عليه بشغف ولذة ، فيضمنون الفعل (يشرب) معنى : يتلذذ ، فيدل الفعل على الشرب بلفظه ، وعلى التلذذ بتعديه بالباء ، وهكذا .

تمهيد (٢)

تكامل العلوم العربية

القارئ لأى نص عربى فصيح قد يصادفه الآن لفظ غريب لا يدرى معناه ، فيلجأ فورًا إلى **المعاجم العربية** ليعرف دلالته اللغوية التى كانت مستعملة وقت صدور هذا النص ، مراعاة لتطور الدلالة فى بعض الألفاظ ، وبخاصة إذا كان هذا النص مقدسًا كما فى القرآن الكريم والسنة النبوية ، وبعد أن يعرف المعنى اللغوى للفظ ، لابد له أن يبحث عن الصيغة التى أتى عليها اللفظ ، إذ لكل صيغة معنى يخصها ، وعند معرفة الصيغة ومعانيها الواردة فى اللغة ، ينضاف المعنى الصيغى إلى المعنى اللغوى للمادة ، ويتكفل بمعانى الصيغ " **علم الصرف** " .

وبعد أن يتحدد المعنى اللغوى من المعاجم ، والمعنى الصيغى من علم الصرف ، يأتى دور " **النحو** " فى تركيب هذه الألفاظ لتؤدى فى النهاية معنى مفيدًا يحسن السكوت عليه ، فالنحو هو الذى يتكفل ببيان الموقع الإعرابى لهذه الكلمة ووضعها فى الجملة ، حتى لا ينسب حدث إلى من لم يقم به ، ولا يخفى ما للعلاقة الإعرابية فى آخر اللفظ من أهمية بالغة فى تحديد المعنى المراد .

وقد تنوعت كتب النحو من عهد سيبويه إلى الآن .

فمنها ما اختص بشرح القواعد **بأمثلة من واقع المستعمل** لدى الدارسين ، وهى المشهورة الآن فى **الدراسة التجريدية** من أمثال " **شروح ألفية ابن مالك** " ، وهذا النوع من الكتب لا يصلح إلا للمتخصصين الحافظين لكتاب الله ، حيث يجدون فيما يحفظونه مجالاً خصبًا لتطبيق هذه القواعد .

ومنها ما اختص بإعراب القرآن والسنة ، وهو منهج تطبيقى للقواعد على النص الشرعى .

وقد بلغت كتب الإعراب من الكثرة فى مختلف العصور ما يعكس الاهتمام بكتاب الله مثل : " **إعراب القرآن** " للنحاس ، و" **مشكل إعراب القرآن** " لمكى ، و" **البيان فى إعراب القرآن** " لابن الأنبارى ، و" **معانى القرآن وإعرابه** " للزجاج ، و" **معانى القرآن** " للفراء وللأخفش ، و" **إملاء ما من به الرحمن** " للعكبرى .

وهناك لون آخر من الدراسة النحوية التطبيقية يتمثل فى توجيه القراءات القرآنية نحويًا ، سواء كانت قراءات متواترة وهى القراءات العشر ، أم كانت قراءات شاذة ، فمن ذلك كتاب " **الحجة فى القراءات السبع** " **لأبى على** الفارسى ولابن أبى زرعة ، ولابن خالويه ، ولمكى بن أبى طالب ، و" **إعراب القراءات الشاذة** " للعكبرى ، و" **المحتسب** " لابن جنى .

ومن الدراسات النحوية الطريفة ، ما يتعرض لرد الشبهات التى أثارها الملحدون فى أسلوب القرآن الكريم والسنة النبوية ، ومن ذلك :

" **تأويل شكل القرآن** " لابن قتيبة ، و" **مشكلات الجامع الصحيح** " لابن مالك ، و" **البرهان فى علوم القرآن** " للزركشى ، و" **مغنــى اللبيــب** " لابن هشام ، و" **نتائج الفكر** " للسهيلى ، و" **بدائع الفوائد** " لابن القيم .

هذا وحتى يتم الوضوح والبيان للأسلوب العربى ، لابد من معرفة سياق النص وما لحقه ، وتتعرض لهذا الجانب كتب أسباب النــزول ، وكتب **البلاغة** التى تعنى بمقتضيات الأحوال وأسرار التراكيــب فــى التقديم والتأخير ، والإيجاز والإطناب ، والحقيقة والمجاز .

وبذلك تتعاون علوم العربية ، وتتكامل **المعاجم** مع **الصــرف** مــع **النحو** مع **البلاغة** ، فى الوصول إلى المقصود من الأسلوب ، حتــى لا يقع القارئ للنص – وخاصة إذا كان من القرآن أو السنة – فى خطــأ يجعله مفتريًا على الله أو على رسوله ﷺ .

وحتى تتضح هذه الحقيقة ، نسوق لك بعض الأمثلة التى يتبين منها أن الجهل بهذه العلوم يمكن أن يوقع الإنسان فى الخطأ :

١ – يقول تعالى : ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ ﴾

لو فسرنا كلمة " نقدر " بمعنى : نستطيع ، لكان فــى إيمــان سيدنا يونس خلل ، إذ كيف يظن نبى ورسول أن الله عاجز عــن إدراكه ؟! ولكن لو رجعنا إلى المادة اللغوية لوجدنا أن هذا الفعــل يستعمل بمعنى **التضييق** ، أى : فظن أن لن نضيق عليه ، ومــن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ ﴾ .

٢ – يقول ﷻ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .

كثر فى هذه الآية كلام المفسرين ، من حيث إن المادة اللغوية فى اللفظين واحدة هى الرحمة ، فمن قائل إنه رحمان الدنيا رحيم الآخرة ، أو المنعم بالنعم الكبرى والصغرى ، وهكذا ، لكن الاحتكام إلى دلالة الصيغة هو الذى يعطينا الفرق بين اللفظين ، ذلك أن صيغة " **فَعلان** " فى الصفة المشبهة تدل على بلوغ الوصف منتهاه ، مثل : فرحان وشبعان وجوعان وظمآن ؛ وصيغة " **فعيل** " تدل على الانتشار والذيوع ، مثل : كريم وحليم ولطيف .

وحين نطبق هذا المعنى على الآية بعد تحويل رحم بكسر الحاء المتعدى إلى رَحُم بضمها اللازم للدلالة على الكثرة والدوام – كما هو الشأن فى صياغة الصفة المشبهة – نجد أن المعنى فى وصفه تعالى بـ ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ : أنه اتصف بالرحمة اتصافًا ذاتيًا ، فبلغت عنده مبلغًا لا يمكن أن يصل إليه من سواه ، وفى وصفه تعالى بـ ﴿ٱلرَّحِيمِ ﴾ : أن رحمته وسعت كل شىء وانتشرت وعمت كل الخلائق ؛ وكأنى بابن القيم يدرك هذا المعنى فيقول : " الرحمن صفة ذات والرحيم صفة فِعْل " ، ومن هنا لا يطلق لفظ الرحمن إلا على الذات العلية .

٣ – يقول ﷻ : ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ .

يتدخل علم النحو فى تحديد نهايات الجمل فى هذه الآية ، حيث لو جعلنا الجار والمجرور " عليكم " متعلقًا بالفعل " حرّم " ، ووقفنا على ذلك وبدأنا نعدد المحرمات من قوله : ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ ، كان عدم الشرك محرمًا مما قد يفيد أن الشرك هو المطلوب ، أما إذا جعلنا الجار والمجرور اسم فعل بمعنى : الزموا ، كان المعنى : عليكم عدم الإشراك ، أى : أنتم ملزمون بذلك .

٤ – يقول النبى ﷺ : « **ذكاة الجنين ذكاة أمه** » .

اختلف الفقهاء فى فهم معنى الحديث ، ففهمه البعض على الحقيقة فقال : إن ذكاة الأم تعتبر ذكاة للجنين ؛ وفهمه البعض الآخر على المجاز أى أن هناك تشبيهًا ، فذكاة الجنين كذكاة أمه أى تلزم ذكاته كما ذكيت أمه ، فالأول أحل الجنين إذا سقط ميتًا ، والآخر حرّمه .

تمهيد (٣)

مصطلحات لابد من الإلمام بها

لا مناص من الاعتراف بأننا فى حاجة إلى التذكير بأهم الأسس التى انبنى عليها علم النحو ، وتوضيح بعض المصطلحات التى حفظها بعض الطلاب واستعملوها – دون فهم – فى غير موضعها ، وذلك حتى يكون فهمنا لهذا العلم معتمدًا على تذوق تلك المصطلحات ، والتعامل مع النحو بروح الحب والرغبة ، فالجهل بها سبب مباشر لكراهيتها ، وقديمًا قيل : من جهل شيئًا عاداه ؛ ومعظم من وقف موقف العداء من النحو فى عالمنا العربى ، لم يتذوقوه ، ولم يصبروا على فهم ما فيه من كنوز :

وكم من عائب قولاً صحيحًا ∴ وآفته من الفهم السقيم

على أننا نعلم أن بعض مشوهى هذا العلم ، يستهدفون عجمة اللسان ، تمهيدًا لاستغلاق فهم القرآن الكريم الذى نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ .. وأسلوبهم هذا جزء من الحملة الضارية – التى لم تخمد ولن تضعف إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها – ضد هذا الدين الخاتم ، وصدق الله العليم بالنزعات والدوافع الباطنة : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَاعُوا۟ ﴾ .

ولا سبيل لنا ولا سلاح إزاء هؤلاء وأولئك ، إلا أن نبذل أقصى الطاقة فى سبيل فهمنا لكتاب الله ، الذى لن يكون سليمًا إلا بدراستنا لعلوم هذا اللسان الذى نزل به ، مع اعتقادنا أن أى جهد نبذله وصولاً إلى هذا الفهم ، إنما هو جهاد فى سبيل الله .

والآن نبدأ فى التذكير بهذه المصطلحات .

معنى النحو والإعراب

ما سمى النحو بهذا الاسم ، إلا لأن من يلتزم بقواعده ويطبقها فى كلامه ، يكون قد انتحى كلام العرب ، ووجه لسانه نحو الفصحى ، وضمن أسلوبه بلاغتها .. ولعل ذلك مرده إلى كلام الإمام علىّ لأبى الأسود – كما سبق – حين دفع إليه المنهج فى قوله : " **الكلام إما اسم أو فعل أو حرف** " ، إذ عقب على ذلك بقوله : " **انح هذا النحو يا أبا الأسود** " .

ومما يتصل بهذا ، أن هذا العلم قد سمّى أيضًا بعلم الإعراب ، من حيث إنه الوسيلة المقننة للإعراب والإبانة عما فى النفس من معان ومقاصد ، وذلك أن المتكلم حين تعنّ له فكرة يريد التعبير عنها ، ولتكن مثلاً فكرة التزاور بين الأستاذ والطالب ، فإذا أراد أن يعبر عن زيارة الطالب لأستاذه قال : زار الطالبُ أستاذَه ، فوضع الضمة على الباء من كلمة الطالب ، دلالة على أنه فاعل الزيارة ، فإذا كان المقصود أن الأستاذ هو الذى زار الطالب ، وضع الفتحة على الباء والضمة على

الذال .. وهكذا يتبين أن حركات الإعراب هى التى أعربت عن قصد المتكلم ، ومن هنا يقال : إن الإعراب فرع المعنى القائم بنفس المتكلم ، ثم يأتى دور السامع ليفهم – من وضع المتكلم ضمة على الباء من الطالب – أنه يعنى أن الطالب هو الزائر ، فيدخل المعنى إلى ذهن السامع من حركة الإعراب ، فيكون المعنى عند السامع فرعًا عن الإعراب الذى يضعه المتكلم فى آخر كل كلمة تقبل هذه الحركات فى أسلوبه ، ولذلك تصح المعادلة بأن الإعراب من المتكلم فرع المعنى القائم بنفسه ، وأن المعنى لدى السامع فرع الإعراب الذى يضعه المتكلم

الجملة العربية المفيدة

لما كان الأصل فى اللغة أنها أداة لتواصل الأفكار والمعانى بين أفراد المجتمع ، اشترط النحاة عمومًا فى الجملة العربية أن تكون مفيدة فائدة يكتفى بها السامع ، ولا تدع مجالاً لتساؤلاته ، فلا يسعه إلا أن يقنع بما سمعه ، وباستقراء اللغة وُجد أن بكل جملة مفيدة ركنين أساسيين يتعاونان على إبراز المعنى المراد إيصاله من المتكلم إلى السامع أو من الكاتب إلى القارئ ، ومن هنا لم يكن فى الإمكان أن تتكون جملة بأقل من كلمتين : **إحداهما** اسم يدل على ذات أو معنى أو صفة ، **والأخرى** : إما أن تكون اسمًا آخر به معنى يكمل مع الاسم فائدة وحينئذ تكون الجملة اسمية الطرفين ونحكم على الاسم الأعرف

للسامع بأنه مبتدأ وعلى الآخر بأنه خبر مثل : ﴿ ٱللَّهُ قَدِيرٌ ﴾ ؛ وإما أن تكون الكلمة الثانية فعلاً سبق هذا الاسم فتصير الجملة فعلية مكونة من فعل وفاعل مثل : ﴿ تَبَارَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، وقد ينضم إلى هذين الركنين مكملات أخرى فتصير الجملة مكونة من أكثر من كلمتين مثل : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ .

وقد يستتر الاسم فلا يظهر فى اللفظ ، لكنه ملاحظ فى الجملة ، فنقدره ، وتصلح الجملة بكلمة واحدة ظاهرة مثل قولك : قف ، فالفاعل هنا مستتر وجوبًا تقديره : أنت .

ولا يلزم من وجود كلمتين أو أكثر أن تتكون منهما أو منها جملة مفيدة ، ولو كان فى هذا العدد من الكلمات فعل وفاعل ، ذلك أنه قد يتقدم هذه الكلمات أداة ربط بين جملتين لا يستطيع السامع أن يفهم المراد إلا بكلتا الجملتين ، مثال ذلك أن تقول : إن سلم صدرك من الأحقاد ، فهذا التركيب به ست كلمات ، وبه فعل وفاعل ، ولكن السامع مازال منتظرًا الجزاء الذى يحقق الفائدة بأن تقول مثلاً : نلتَ رضوان الله .

أنواع الكلمة التى تدخل فى تركيب الجملة

منذ أن دفع الإمام علىّ بن أبى طالب إلى أبى الأسود الدؤلى صحيفته – التى أشرنا إليها سابقًا – والعلماء مجمعون على أن الكلام

العربى يتركب من الأسماء والأفعال والحروف .. فالكلمة التى تـدخل فى تركيب أى جملة عربية إما أن تكون اسمًا أو فعـلاً أو حـرفًا ، **والاسم** : ما دل على مسمى أو هو كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمن ، **والفعل** : كلمة تدل على حدث مقترن بزمن ، **والحرف** : كلمة ربط يظهر معناها بوضوح حينما تنضم إلى غيرها .

ألقاب الإعراب والبناء

اصطلح نحاة البصرة على إطلاق هذه الألفاظ على الكلمة المعربة فى حالاتها المختلفة ، سواء كانت هذه الكلمة اسمًا أو فعلاً .

ففى الأسماء المعربة : إما أن تكون الكلمة مرفوعـة وعلامتهـا الأصلية هى الضمة ، أو منصوبة وعلامتها الأصلية هى الفتحـة ، أو مجرورة وعلامتها الأصلية هى الكسرة .

وفى الأفعال المعربة : يأتى المضارع مرفوعًا وعلامته الأصـلية أيضًا هى الضمة ، ويأتى منصوبًا وعلامته الأصلية هى الفتحة ، ويأتى مجزومًا وعلامته الأصلية هى السكون .

وبالتأمل فى ذلك نرى أن الرفع والنصب تشترك فيهمـا الأسـماء والأفعال ، وأن الجر يختص بالأسماء ، وأن الجزم يختص بالأفعـال ، وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة تلزمها الحركـة والتنـوين ، فلـو جزمت لذهبت منها الحركة والتنوين ؛ ولم تجرّ الأفعال لأنها لا تضاف ولا تملك شيئًا .

أما الكلمات المبنية فلها اصطلاح آخر ، فهى إما أن تكون مبنية على الضم مثل : حيث ، أو على الفتح مثل : أين ، أو على الكسر مثل : أمس ، أو على السكون مثل : كم ، ولا يقال إنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة فذلك خاص بالمعربات ، وكذلك في الأفعال المبنية ، فالفعل الماضى مبنى على الفتح ، والفعل الأمر مبنى على السكون .. وهكذا ..

علامات الأسماء

لكل من الاسم والفعل علامات يستعين بها المبتدئ على التمييز بينهما وعلى معرفة خصائص كل منهما :

العلامة الأولى : الجر :

فمن علامات الأسماء ، أنها تختص **بالجر** – كما سبقت الإشارة إليه – وعوامل الجر فيها محصورة فى حروف الجر والإضافة والتبعية ، ويتجلى هذا فى البسملة ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، ففيها كل عوامل الجر : فحرف الجر وهو الباء جرّ الكلمة الأولى بالكسرة ، وجاء لفظ الجلالة مجرورًا بإضافة الكلمة الأولى إليه فصار مجرورًا أيضًا بالكسرة ، وجاءت الكلمة الثالثة نعتًا للفظ الجلالة تابعًا له فى الجر بالكسرة .

العلامة الثانية : التنوين :

كما تختص الأسماء **بالتنوين** : وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًا ووقفًا لغير توكيد ومثالها قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ ، فكلمة " رجل " اسم ينتهى باللام ، ولكننا حين ننطقه نزيد بعد اللام نونًا ، وهى ليست من بنية الكلمة ولم تكتب ، وحين نقف على هذه الكلمة نقف على اللام ساكنة ولا تظهر هذه النون ، ثم إن هذا التنوين يأتى مع الا سم المرفوع – كما تقدم – كما يأتى فى الاسم المنصوب مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، فكلمة " صالحًا " وكلمة " جزاءً " منصوبتان ودخلهما التنوين ، ويأتى أيضًا فى الاسم المجرور كما فى قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴾ ، فقد أتت كلمات : " مغفرة " و" أجر " و" كريم " مجرورات بالكسرة ، وزيدت على أواخرها نون التنوين .

أنواع التنوين :

غير أن هذا التنوين على أنواع :

١ – **تنوين التمكين** : وهو الذى يلحق الأسماء المعربة – كما مثلنا – وفائدته أنه يدل على خفة الاسم وتمكنه فى باب الإسمية ، من حيث إنه من خصائص الأسماء ، كما أنه يدل على نهاية الكلمة وعَدم ارتباطها بما بعدها .

٢ – **تنوين التنكير** : وهو الذى يلحق بعض الأسماء المبنية فرقًا بين المعرفة والنكرة ، تقول لإنسان يثرثر وتريد أن تسكته وأن تمنعه من أى كلام : صَهٍ (بالتنوين) ، فإذا كان يتحدث عن أمر غير مرغوب فيه وتريد أن ينتقل إلى حديث آخر تقول : صَهْ (بالسكون) .

٣ – **تنوين المقابلة** : وهو الذى يلحق جمع المؤنث السالم ، فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ، قال تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾

٤ – **تنوين العوض** : وهو أنواع :

أ – **عوض عن حرف محذوف** : مثل قوله تعالى : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ ، إذ أصلها : " غواشى " فحذفت الياء وعوض عنها بالتنوين .

ب– **عوض عن كلمة** : كما فى كلمتى " كل " و" بعض " حينما يقطعان عن الإضافة مثل قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ ، إذ الأصل : " كلكم إلينا راجعون وبعضكم من بعضكم " .

جـ- **عوض عن جملة** : ويلحق كلمة " إذ " بعد حذف الجملة التى تضاف إليها مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ﴾ ، والتقدير : " ويومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون " ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ ، أى : " حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون " .

العلامة الثالثة : النداء :

إذ لا ينادى إلا الأشخاص العقلاء كما ورد فى قوله تعالى:﴿ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا ﴾ ، ﴿ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾ ، ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ؛ وقد ينادى غير العاقل مجازًا كما فى قوله تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ؛ فإذا رأينا حرف النداء داخلاً على فعل أو حرف ، عرفنا أن المنادى محذوف كقوله تعالى فى قراءة الكسائى : " **ألا يا اسجدوا** " ، أى : يا هؤلاء اسجدوا ، وكقوله : ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾ .

العلامة الرابعة : دخول (ال) التعريفية :

وذلك سواء كانت للعهد أم للجنس ، فمثال مجيئها للعهد قوله تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ ، فالمقصود بالرسول هنا سيدنا موسى ؛ ومثال مجيئها للجنس قوله تعالى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ .

العلامة الخامسة : الإسناد إليه :

أى نسبة الحدث إليه على أنه وقع منه أو مطلوب وقوعه منه مثل قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ ، فقد تضمنت الآيات أكثر من عشرة أسماء واختلفت علاماتها ، فاسم الإشارة " هذا " علامته أنه مبتدأ مسند إليه ، و" كتابنا " الضمير فيه علامته الجر بالإضافة ، و" بالحق " علامته حرف التعريف ؛ و" كتبنا " الضمير فيه علامته الإسناد أى : نسبة الكتابة إليه ، و" فى الزبور " علامتان : دخول حرف الجر ودخول أداة التعريف .

على أن بعض الأسماء لا يصلح فيها من العلامات إلا علامة الإسناد ، كما فى الضمير المرفوع فى " كتبنا " ، فلا يصلح فيه جر ولا تنوين ولا نداء ولا تعريف بـ (ال) ، وكما فى الجمل المحكية مثل قولك : لا إله إلا الله تنجى صاحبها من النار ، فجملة لا إله إلا الله وقعت مبتدأ مسندًا إليها حكم هو أنها تنجى صاحبها من النار ،

وكقولك حين تريد إعراب جملة فتقول فى قوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ : كتب فعل ماض ، فكتب هنا قصد لفظها وأسند إليها حكم فصارت اسمًا تكون به مع كلمة " فعل " جملة مفيدة .

علامات الأفعال

الفعل كلمة تدل على حدث وزمن يقترن به ، **وهو ثلاثة أقسام :**

فعل ماض : يدل على حدث مضى زمن وقوعه ، مثل قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ .

وقد يدل على إرادة الفعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ أى : إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، وقد يدل على قرب الوقوع ، مثل قولك : قد قامت الصلاة أى : قرب قيامها ، وقد يدل على حدث مضى وانقطع فتسبقه " كان " ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ .

فعل مضارع : يدل على حدث يحدث فى الحال أو فى المستقبل ، ويبتدئ بحرف من أربعة هى : الهمزة والنون والياء والتاء ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾ .

وقد يدل على الماضى المستمر إذا سُبق بالفعل " كان " ، مثل قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾ ، فهذا التعبير يدل على أن التقوى كانت دائمة ومستمرة .

فعل أمر : وهو ما دل على معنى يطلب حصوله فى المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ .

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ .

هذا ولكل فعل علامة تخصه :

فعلامة الماضى :

صحة دخول إحدى التاءين : تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة مثل : ﴿ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ ﴾ ، و﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ ، فإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى ولم تقبل هذه العلامة ، كانت اسم فعل ماض ، مثل : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ، و" شتان بين الحاضر المهين والماضى العزيز " .

وعلامة المضارع :

صحة دخول حرف من حروف النصب أو الجزم أو قبوله السين أو سوف ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ ، وقوله : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ ، فإن دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته ، كانت اسم فعل مضارع ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾ .

وعلامة الأمر :

دلالته بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّٰكِعِينَ ﴾ ، فإن دلت الكلمة كذلك على معنى الأمر ولم تقبل علامته ، كانت اسم فعل أمر ، مثل قولك : حيّ على الصلاة ، وصه عن اللغو ، ومه عن الشر .

الحـــــــرف

يقــول سيبويه : " فالكَلِمُ اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باســم ولا فعــل " ، ثم قال : " وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : (ثم) و(سوف) و(واو القسم) و(لام الإضافة) " ؛ وبالتأمل فــى تعريفه للحرف ، نراه لم يحدد لنا هل يفيد هذا المعنى بذاته أو يظهــر معناه في غيره ، فكما أن غيره محتاج إليه فهو محتاج دائمًا إلى غيره ، ومن هنا اختلف النحاة بعده فــى هــذه النقطــة وصــارت قضــية ، فالزمخشرى فى " **المفصل** " يرى أن الحرف يدل على معنى فى غيره ، وابن الحاجب يرى ذلك أيضًا فى " **كافيته** " وذهب **أبو حيــان وعبــد القاهر الجرجانى** إلى أن الحرف له معنى فى ذاته كالأسماء والأفعال ، وعبارة عبد القاهر : " لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنــا نجهــل معانيها ، فلا نعقل نفيًا ولا نهيًــا ولا اســتفهامًا ولا اســتثناءً ، كيــف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم " ، وعلى هذا الرأى تستوى الأنــواع الثلاثــة للكلم فى إفادة كل نوع لمعناه بنفسه .

وأرانى أميل إلى هذا الرأى وإن سار معظم المتأخرين على خلافه

فالحرف إذن : كلمة تدل على معنى فى نفسها دلالة خاليــة مــن الزمن كالأسماء ، غير أنها لا تقبل علامات الأسماء ، وهذا الحرف :

إما أن يكون صالحًا للدخول على الأفعال والأسماء فلا يعمل غالبًا لعدم اختصاصه مثل (هل) ، قال تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ .

وإما أن يكون خاصًا بالأسماء ، كحروف الجر ، **مثل** قوله تعالى : ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ .

وإما أن يكون خاصًا بالأفعال ، كحروف الجزم والنصب ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ .

المعرب والمبنى من الأسماء

الإعراب فى اصطلاح النحاة : ما يضعه المتكلم من علامات أصلية أو فرعية على آخر الكلمة لبيان مقتضى العامل ؛ **والبناء** : لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى ذلك يكون المعرب : هو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، والمبنى : ما لزم حالة واحدة وإن تعاقبت عليه عوامل الإعراب المختلفة .

وقد يثور لدى القارئ سؤال : ما الفرق إذن بين قولنا : نجح هـذا ورسب الفتى فآخر كل منهما ألف لا تظهر عليها علامة الإعراب ، فلماذا قلنا إن هذا مبنى فى محل رفع فاعل ، وقلنا فى الفتى إنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ؟

والجواب : أن اسم الإشارة (هذا) من الأسماء المشابهة للحروف ، وقد أخذت من هذه المشابهة حكمًا مؤداه أن هذا الاسم ممنوع أصلاً من الإعراب ، فلا يقدر الإعراب على حرفه الأخير حتى لو قبل علامة الإعراب ، لكن كلمة (الفتى) معربة والمانع من ظهور علامة الإعراب وجود الألف فى آخره ، والألف لا تقبل الحركة ، فتعذر وضع الضمة عليها ، يقول **الإمام الرضى** فى شرحه للكافية عند تعرضه لهذا الفرق : " المعرب يقدَّر الإعرابُ على حرفه الأخير ولا يظهر إما للتعذر كما فى المقصور أو للاستثقال كما فى المنقوص ، بخلاف المبنى فإن الإعراب لا يقدر على حرفه الأخير إذ المانع من الإعراب فى جملته وهو مشابهته للمبنى لا فى آخره ، نحو : هؤلاء وأمس ، وقد يكون فى أخره أيضًا كما فى جملته ، نحو : هذا ، فلهذا يقال فى نحو هؤلاء إنه فى محل الرفع أى فى موضع الاسم المرفوع ، بخلاف المقصور فى جاءنى الفتى فإنه يقال : إن الرفع مقدر فى آخره " .

أسباب البناء

(١) الشبه الوضعى :

ضابطه أن يكون الاسم موضوعًا على حرف أو حرفين من حروف الهجاء ، وذلك أن **الاسم المعرب** لا تقل حروفه عن ثلاثة أحرف ، ولو بدا بعض هذه الأسماء أنه مكون من حرفين ، فإن الحرف الثالث منه يكون قد حذف لعلة صرفية ، كما فى أب وأخ ، فأصلهما : أبو وأخو ، بدليل تثنيتهما على (أبوين وأخوين) .

مثال الاسم المبنى لشبهه بالحرف فى وضعه على حرف واحد (تاء الفاعل) فى مثل : سبّحت لله ، **فإن التاء اسم أشبهت واو العطف** وباء الجر ، ومثال الاسم المبنى لشبهه **بالحرف فى وضعه علــى حــرفين** ضمير المتكلمين فى مثل قولنا : آمنا بالله ، فإن الضمــير (نا) اســم جاء على حرفين مثل حرفى الجــر (من) و(عن) ، وحرفى العطف (أو) و(أم) .

(٢) الشبه المعنوى :

الأصل فى اللغة أن تستعمل الحروف أدوات تدل بها على المعانى المختلفة ، كالاستفهام والنفى والشــرط والنــداء والتمنــى والرجــاء والإشارة ، غير أن لغتنا قد استعملت أحيانًا بعض الأســماء وضــمنتها هذه المعانى ، فأدت هذه الأسماء معانيها الأصلية والمعانى التى كــان المفروض أن تؤديها الحروف ، فكان هذا التضمين سببًا فى بناء هــذه الأسماء ، ونرى ذلك واضحًا فى أسماء الاستفهام والإشارة والشــرط ، فقوله تعالى : ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ ، نرى فيه لفظ (متى) دالاً باسميته على المعنى الظرفى الدال على الزمن ، ثم تضمن الاستفهام الذى تؤديه الهمزة ، فلذلك بنى هذا اللفظ .. وكذلك قــوله تعــالى : ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ ، نرى كلمة (هنالك) دالة باسميتها على المكان ، وبتضمنها على الإشارة إلــى هــذا المكــان ، والإشارة معنى كان حقه أن يوضع له حرف ، فكان الحكم بالبناء على

أسماء الإشارة ما عدا ما جاء منها للمثنى ، فإنه يعرب لضعف شبهها حينئذ بالحروف ، لأن التثنية من خصائص الأسماء .

(٣) الشبه الاستعمالى :

ويتحقق هذا الشبه فى استعمال الأسماء كما نستعمل الحروف ، بأحد طريقين :

أولاً : بأن ينوب عن الفعل فى معناه وعمله فيمتنع دخول العوامل عليه ، وبما أن هذا الامتناع من خصائص الحروف كانت هذه الأسماء مشبهة للحرف فى الاستعمال ، وذلك خاص **بأسماء الأفعال** التى تؤدى معنى الفعل ولا تقبل علامته – كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق – ، ومنها ما يؤدى معنى الفعل الماضى ، كهيهات بمعنى : (بَعُد) وشتان بمعنى : (افترق) ، وما يؤدى معنى المضارع كأف بمعنى : أتضجر ، وأوّه بمعنى : أتوجع ، ووَىْ بمعنى : أتعجب ، وما يؤدى معنى الأمر كصَهْ بمعنى : اسكت ، ومَهْ بمعنى : اكفُف ، ونزال بمعنى : انزل ، أما إذا ناب الاسم عن الفعل وتأثر بالعوامل كالمصدر فإنه يعرب ، مثل قوله ﷺ : « **صبرًا آل ياسر** » بمعنى : اصبروا ، فإننا نعرب (صبرًا) مفعولاً مطلقًا ، ومثل قولك : أعجبنى فهم زيد ، فإننا نعرب (فهم) على أنه فاعل للفعل قبله ، ولذلك فهما معربان .

ثانيًا : بأن يفتقر الاسم افتقارًا متأصلاً إلى جملة توضح معناه ، وهذا الافتقار من خصائص الحروف ، حيث لا يظهر معناها بوضوح إلا بانضمامها إلى ما بعدها – كما سبق أن تحدثنا عن ذلك – ، من أجل

ذلك رأينا هذه الأسماء مشبهة للحروف فبنيت بناء الحـــروف ، مثـــال ذلك : الأسماء الموصولة غير المثناة ، **فإنها تفتقر إلى جملـــة الصـــلة** لتوضح معناها .. فأنت لا تعقل معنى **قول زميلك** : **جاء الذى ..** **إلا إذا** وصل كلامه بجملة توضـــح المراد من كلمة (الذى) **بأن يقول لـــك** : .. أَحْسَنَ إليك مثلاً .. وكذلك (**إذا وحيث**) إذ **هما على** ثلاثة أحرف ، ويفتقران إلى جملة يضافان إليها باستمرار ، ولهذا بنيتـــا ، أمـــا اســـم الموصـــول المثنى فقد ضعف شبهه بالحـــرف لتثنيته كمـــا قلنـــا فـــى أسماء الإشارة .

أنواع الإعراب

وإذا عرفنا المبنى من الأسماء ، فمن السهل أن نعـــرف المعـــرب منها وهو **ما سلم من شبه الحرف** ، وهذا المعرب هو الـــذى يخضـــع للعوامل ويتأثر بها ، فإن كان آخره صحيحًا ظهرت علامة الإعراب ، وإن كان معتل الآخر بالألف – وهو المقصور – فإننا نقدر على هـــذه الألف الحركات الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة للتعذر ، وإن كـــان بالياء – وهو المنقوص – قدرنا عليه الضمة والكسرة للثقل ، وظهرت عليه الفتحة لخفتها .. قال تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ** ﴾ ، وتقول : على هدى الله نسير ، فكلمة (الهدى) لم تظهر عليها علامات الإعراب الثلاثة لوجود الألف فى آخرها .. وتقول : أكرمنى الوهـــاب

المتعالى ، وقال تعالى : ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ ، وتقول : من الله الهادى نستمد الهدى ، فلفظ المتعالى مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل ، وكلمة (ليالى) منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وكلمة (الهادى) مجرورة بكسرة مقدرة على الياء للثقل .

وإذا أضيف الاسم إلى ياء المتكلم قدرنا جميع الحركات كالمقصور، لأن ما قبل ياء المتكلم لابد من كسره لمناسبتها ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ ، فكلمة " ربى " هنا منصوبة لأنها اسم " إنّ " ولكـن بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها كسرة المناسبة .

هذا بخلاف المبنى من الأسماء ، فإن الإعراب لا يظهر عليـه ولا يقدر ، وإنما يكون على المحل فنقول مثلاً فى قوله تعالى : ﴿ هَـٰذَا عَطَآؤُنَا ﴾ ، إن كلمة (هذا) اسم إشارة مبتدأ مبنى فى محل رفع ، أى أن هذا الاسم لو وضع مكانه اسم معرب لكان مرفوعًا ، ولكـن لأنـه مبنى فهو قد وقع محل المعرب .

مواقع الأسماء فى الجملة العربية

الأسماء قبل تركيبها فى الجملة لا توصف بأنها معربة ، فالإعراب يأتيها حين تكون جزءًا فى تركيب مفيد ، وحينئذ تأخـذ حركتهـا مـن أهميتها فى فهم معنى الجملة ، فهناك أسماء لابد من وجودها فـى أى

جملة مفيدة ، ويسميها النحاة " **العُمَد** " إشارة إلى أن العمدة حين يغيب عن البلدة تضطرب أمورها ، ولذلك **تأخذ وضع الرفع غالبًا** ، إذ هو فى مكان رفيع مهم فى الجملة ، كما يشار إلى الرجل المهم بالبنان وهو فى مكانه العالى ، والعلامة الأصلية لهذا الرفع هى **الضمة** ، ومن هنا كانت المرفوعات من الأسماء هى أهم أجزاء الجملة العربية من حيث الدلالة على معناها ، وذلك كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر .

ثم يأتى دور **المنصوبات** ، وهى الأسماء التى تمثل جمهرة الأبواب النحوية بالنسبة للمرفوعات والمخفوضات ، فهى فى نُصْب العين ومستوى النظر ، واختيرت لها الفتحة وهى أخفّ الحركات على الشفتين لكثرة دورانها على اللسان ، وذلك كالمفعول به ، وله ومعه ، والمصدر ، والظرف ، والحال ، والمستثنى ، وغيرها ، وهى فى المرتبة الثانية بعد المرفوعات ، بحيث إذا غاب المرفوع أناب عنه منصوبًا ، كما فى نائب الفاعل ، ثم إن منها ما له أهمية العُمَد المرفوعة تمامًا ، مثل : الحال المؤسسة ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ ، فإننا لو تركنا كلمة (لاعبين) وهى حال لفسد المعنى ، وكانت دلالة الأسلوب إنكار خلق الله للسماوات والأرض ، ومن هنا كانت المنصوبات فى الرتبة التى تلى المرفوعات مباشرة .

أما **المخفوضات** فهى التى أثقلتها كلمة أخرى فخفضتها .. وهى محصورة فى : ما جُرَّ بالحرف ، وما جُرَّ بالإضافة ، وما جُرَّ بالتبعية ،

وإذا نزعنا هذا العبء الخافض للكلمة عادت إلى النصب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ ، والمعنى : أن موسى قد اختار من قومه سبعين ، فلما حذف حرف الجر (مِنْ) نصبت كلمة (قومَه) ، ومن هنا ندرك السر في قولهم : **النصب على نزع الخافض** ، بل إن من النحاة من قال : إن الظروف والحال والتمييز والمفعول له ، إنما نصبت على نزع الخافض .

المبنى والمعرب من الأفعال

بعد أن علمنا أن معظم الأسماء معرب ، وأن المبنى منها قسمان : الأول : الأسماء قبل التركيب ، والثانى ما أشبه المبنى بناء أصليًا ، وأن هذه المبنيات تكاد تكون محصورة فى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فى غير المثنى وبعض الظروف ، وتبين لنا بذلك أن الأصل فى الأسماء الإعراب ، ونعنى بالأصل : الكثير الغالب ..

بعد هذا ننظر إلى الأفعال فنجدها على عكس الأسماء ، فأكثرها مبنى والمعرب فيها محصور ، ومن هنا كان الأصل فى الأفعال البناء ، ولتوضيح ذلك نقول :

١ - **الفعل الماضى** : مبنى دائمًا على الفتح ، وتظهر الفتحة عليه إذا كان لمفرد أو مثنى ، فإذا كان لجمع ولحقته واو الجماعة ، لجأنا إلى ضمّه لمناسبة الواو ، إذ لا يناسبها سواه ، فتكون الضمة

عارضـــة للمناسبة ، وإذا لحق الفعل ضمير رفع متحرك وهو نون النسوة وتاء الفاعل و" نا " الدالة على الفاعلين ، لجأنا إلى تســكين آخر الفعل للفصل بين الفعل والفاعل من حيث إن الســكون هــو علامة الوقف على آخر الكلمة ، فيكون هذا السكون تنبيهًا للسامع بأن آخر الفعل هنا وأن التاء – وإن كانت حرفًا واحدًا – هى كلمة أخرى ليست من بنية الفعل وقد وقعت فاعلاً ، وبذلك يكون السكون عارضًا أيضًا ، وهذه العلة هى المطردة فى الأفعال ، سواء كانت ثلاثية أم غير ثلاثية ، قال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ ، وقال ﷺ : « **قل آمنت بالله ثم استقم** » ، وقال ﷻ : ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ، أما قولهم : إن العلة فى هذا الســكون كراهــة توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، فإنها غير مطردة فــى مثل قولك : قمت ودحرجت ، إذ ليس فيها أربعة متحركات .. كما أن هذا التعليل هو المتفق مع تعريف البناء بأنه لزوم آخر الكلمــة حالة واحدة ، وهذا يبطل أيضًا رأى من قال : إن الفعل الماضى له حالات ثلاث : البناء على الفتح ، والبناء على الضــم ، والبنــاء على السكون .

٢ – **فعل الأمر** : قال عنه الأخفش والكوفيون : إنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة حذفًا مستمرًا ، فأصل قولك : اصبر عندهم : لتصــبر ،

فحذفت لام الأمر وحرف المضارعة ، فاحتيج لهمزة الوصل ، وحجتهم أن النهى قسيم الأمر وله حرف يدل عليه ، فكذلك الأمر ، غير أن هذا الرأى عورض بشدة من جمهور النحاة من حيث إن الحرف العامل إذا حذف حذفًا مستمرًا لا يبقى أثره ، ولذلك قال الجمهور : إنه مبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر أو اتصلت به نون النسوة ، وعلى حذف حرف العلة إذا كان معتلاً ، وعلى حذف النون إذا اتصلت به ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وأمثلة ذلك بالترتيب :

مع المفرد الصحيح الآخر : ﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ ، **ومع المفرد المعتل الآخر** : ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ ﴾ ، **ومع المثنى** : ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ .

ومع واو الجماعة : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ، **ومع ياء المخاطبة** : ﴿ فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ .

هذا ويمكن أن يقال فى الأمر ما قيل فى الماضى ، فهو مبنى على السكون الظاهر حين يكون الفعل صحيح الآخر ، وعلى السكون المقدر على حرف العلة المحذوف ، ويعرض له الفتح لمناسبة ألف التثنية ، والضم لمناسبة واو الجماعة ، والكسر لمناسبة ياء المخاطبة ، وبذلك تكون هذه الحركات للمناسبة فقط .

٣ – **الفعل المضارع** : سمى مضارعًا لأنه يشبه الأسماء فى كونه معربًا مثلها ، ويشبه اسم الفاعل فى دلالته على الحال والاستقبال ، وفى جريان حركاته عليه ، وهذا الفعل هو المعرب الوحيد من بين الأفعال إذ تدخل عليه عوامل تغير فى دلالته ، فمنها ما يقلب زمنه إلى الماضى ، مثل : " لم " و" لما " ، ومنها ما يخصصه للمستقبل كأدوات الشرط وحروف النصب .

وحكمه الرفع إذا تجرد من هذه العوامل ، ويكون رفعه بالضمة إذا كان لمفرد ، فإذا دخلت عليه ألف التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فإن ضمة الإعراب تختفى ، حيث لا يمكن ظهورها على ما دخلته ألف الاثنين أو ياء المخاطبة ، والضمة التى تأتى مع واو الجماعة ليست للإعراب ، ولكن لمناسبة الواو ، فيستعاض عن ظهورها بثبوت النون ، فتصير النون علامة على أن الفعل مرفوع ، مثال ذلك للمفرد قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، وللمثنى قوله : ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ ، وللجمع قوله : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ، ولياء المخاطبة قوله : ﴿ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ .

فإذا حذفت هذه النون كان ذلك دليلاً على أن ناصبًا أو جازمًا قد أثر فى هذا الفعل مما جعل هذه النون تسقط ، ولذلك يقال : إنه

ينصب ويجزم بحذفها ، قال تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ .

وإذا كان الفعل المضارع مسندًا لواحد ودخل عليه أحد النواصب ، فإن الفتحة هى التى تدل على ذلك ، سواء كان الفعل صحيحًا أم كان معتل الآخر بالواو أو الياء لخفة الفتحة عليها ، مثال ذلك فى صحيح الآخر قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِيَ أَبِيَ ﴾ ، ومثاله مع ما آخره واو قوله ﷻ : ﴿ لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِ إِلَهاً ﴾ ، ومثاله مع ما آخره ياء : " لن أقضى بغير حكم الله " ، أما إذا كان معتل الآخر بالألف ، فإن الفتحة لا يمكن ظهورها فنقدرها ، مثل : " وعلىّ أن أسعى وليس علىّ إدراك النجاح " .

هل يبنى المضارع ؟ :

هكذا باستعراض أحوال الفعل المضارع ، علمنا أنه معرب لتعرضه لعوامل التأثير التى تؤثر فى دلالته ، سواء كان مسندًا لواحد أو لاثنين أو لجماعة الذكور ، وبقى علينا بيان حاله حين يسند إلى جماعة الإناث ، ومعلوم أن الذى يدل على ذلك ، إلحاق نون النسوة فى آخر الفعل ، وهى ضمير رفع متحرك مثلها مثل تاء الفاعل ، وهى حرف واحد كالتاء ، وسبق أن عرضنا لاتصال هذا الضمير بالفعل

الماضى ، وذكرنا هناك أن السكون هو المناسب للفصل بين المسند والمسند إليه ، حتى ننبه السامع إلى انتهاء مادة الفعل ، وأن ما سيأتى - وإن كان حرفًا واحدًا - هو الفاعل ، وما قلناه فى الماضى يمكن أن يقال هنا حين تتصل نون النسوة بالفعل المضارع ، ويظل المضارع معربًا ، وإن الذى منع ظهور الحركة الدالة على هذا الإعراب ضرورة الفصل بين المسند والمسند إليه ، ولا داعى لأن نقول عن ذلك : إن المضارع يبنى على السكون عندما تلحقه نون النسوة ، فالسكون عارض لهذا الفصل وما زال الفعل معربًا ، فنقول فى مثل ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ : إن " يرضعن " فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض للفصل بين المسند والمسند إليه .

أما إذا اتصلت به نون التوكيد - سواء كانت مشددة أو خفيفة - فإن من المسلم به أن هذه النون حرف ليس له فى الإسناد حظ مثلها مثل تاء التأنيث المتحركة حينما تتصل بالاسم ، مثل : فاطمة ، مؤمنة ، فالتاء هنا حرف جاء لإفادة التأنيث ، وقد أوجب هذا الإلحاق فتح ما قبل التاء ، لأنها صارت كالحرف الأصلى فى بنية الكلمة ، وإذا لاحظنا التوافق بين إلحاق التاء هنا وإلحاق نون التوكيد بالمضارع أو بفعل الأمر ، أدركنا أن فتح ما قبل هذه النون ليس بناء ، وإنما جاء لتركب النون مع الفعل ، فصارت كأنها حرف أصلى من الفعل ، وعلى ذلك

نقول فى إعـــراب مثل قـــوله تعالى ﴿ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ ، وقـــوله ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ : إن الفعل مرفوع – حيث لم يتقدمه ناصب ولا جازم – بضمة مقدرة على ما قبل النون منع من ظهورهـــا الفتح العارض لإلحاق نون التوكيد بالفعل .

وبهذا نخلص إلى أن الفعل الماضى مبنى دائمًا على الفــتح ؛ وأن فعل الأمر مبنى دائمًا على السكون ، وأن أى تغيير فى آخــر هــذين الفعلين عن ذلك له علة طارئة معقولة ؛ وأن الفعل المضارع معــرب دائمًا ، ولزومه السكون مع نون النسوة ، والفتح مع نون التوكيد لمناسبة التركيب والإلحاق .

ومما يؤكد ذلك ، أن هذه النون إذا فصلت من الفعل بواو الجماعة أو بألف الاثنين أو بياء المخاطبة – وكل منهن أسماء تقع فاعلاً أو نائب فاعل – فإن إلحاق نون التوكيد لا يؤثر فى إعراب الفعل المضـــارع ، حيث لا تركيب لوجـــود الفاصـــل ، فقولـــه تعـــالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ﴾ ، نجد فيه فعلين أسندا إلى واو الجماعة ، وفى إعراب ذلك نقول : إن الفعل المضـــارع هنـــا مرفوع وليس مبنيًا ، غير أن علامة الرفع – وهى النون – قد حـــذفت لتوالى الأمثال مع نونى التوكيد .

الحـــــروف

الحروف أدوات ربط فى داخل الجملة العربية لا غنى عنها ، فهى تشرب الكلام معنى القوة وتكسبه البيان ، ومن قوتها أنها تـدخل فـى الكلام لضرب من الإيجاز ، فإنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت " ما " عن " أنفى " وهى جملة من فعل وفاعل ، ومن هنـا كـان حـذفها أو استبدال غيرها بها ليس داخلاً فى باب القياس ، لأنه – كما يقول ابـن جنى – : " إذا كانت الحروف نوائب عما هو أكثر منها مـن الجمـل وغيرها ، لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها فتنتهكها وتجحف بهـا " ، ثم هى – كما قال ابن سيده فى المخصص – أكثر الأسماء والأفعال فى الاستعمال ، وإذن فهى مفاتيح البيان فى هذه اللغة .

أما حكمها من حيث الإعراب والبناء ، فهى دائمًا مبنية ، لأنهـا لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى ما تحتاج معه إلى إعـراب ولا تدخل عليها عوامل الإعراب ، بل إن كثيرًا منها يعمل فـى غيـره ، كحروف الجر والجزم والنصب .

العلامات الفرعية للإعراب

سبق أن تعرفنا على العلامات الأصلية لكل من الرفـع والنصـب والجر والجزم ، وأنها حركات تدل على الموقـع الإعرابـى للكلمـة المعربة ، ويبقى أن نعرف أن هذه العلامات الأصلية قد تضطر إلـى

الاختفاء فتنيب عنها علامات أخرى تقوم مقامها فـــى تلـــك الدلالـــة ، **فالضمة** ينوب عنها ثلاثة أحرف هى : الواو والألف والنون ؛ **والفتحة** ينوب عنها أربع علامات هى : حركة وحذف وحرفان ، فالحركة هى : الكسرة ، والحذف للنون ، والحرفان هما : الألف واليـــاء ؛ **والكســـرة** ينوب عنها حرف وحركة ، فالحرف هو : الياء ، والحركة هى : الفتحة ؛ **والسكون** ينوب عنه الحذف للنون أو لحرف العلة .

وقد لوحظ – بالاستقراء – أن هذه العلامات الفرعية تطـــرد فـــى سبعة أبواب هى : **الأسماء الستة** : وتأخذ من هذه العلامـــات الـــواو والألف والياء ، **والمثنى وما ألحق به** : يأخذ منهـــا الألـــف واليـــاء ، **وجمع المذكر السالم وما ألحق به** : يأخذ منها الواو واليـــاء ، **وجمـــع المؤنث السالم وما ألحق به** : يأخذ منها الكسرة نيابة عن الفتحة ، **وما لا ينصرف** : يأخذ منها الفتحة نيابة عن الكسرة ، هـــذا فـــى الأســـماء المعربة ، أما فى الفعل المعرب وهو **المضارع إذا اتصـــل بـــه ألـــف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة** : فيأخذ النون علامـــة علـــى الرفع وحذفها علامة على النصب والجزم ، **والمضارع المعتل الآخر** : ينوب فيه حذف حرف العلة عن السكون .

ولكل باب من هذه الأبواب السبعة حديث تفصيلى فيما يأتى :

أولاً : باب الأسماء الستة :

تتميز هذه الأسماء الستة بأنها على حرفين وحذف منهـــا الحـــرف الثالث تخفيفاً وهى : " أب " ، " أخ " ، " حم " ، " هن " ، " فو " ، " ذو " ،

فكلمـــة " أب " أصـــلها : أبَو ، بدليل أنها تثنى على : أبوين ، وكذلك : " أخ " ، فمثناها : أخوان ، و" حم " (وهو قريب الزوج أو الزوجـــة) تثنيته كذلك : حموان ، و" الهن " (بمعنى أى شيء ، ويكنى به عمـــا يستقبح ذكره) ولامه محذوفة ، ففى لغة هى : الهاء ، وصغروها على : هنيهة ، وفى لغة هى : الواو ، وصغروها على : هنيّة ، وجمعوها على : هنوات ، و" فو " أصلها : فَوَهٌ ، وجمعها على : أفواه ، وقد تبدل واوها ميمًا فيقال : فم ، وتثنى على : فمـــان أو فمـــوان ، و" ذو " (بمعنـــى صاحب) أصلها : ذَوَىٌ مثل سبَبٌ أيضًا والنسب إليها ذَووِى .

فهذه الأسماء الستة منها :

١ – ما يمكن قطعه عن الإضافة ، فلا يحتـــاج إلـــى إعـــادة الحـــرف المحذوف ، فنعربه بالحركات على الحرف الثانى ، ويتحقق ذلـــك فى الأسماء الأربعة الأولى : " **أب** " ، " **أخ** " ، " **حم** " ، " **هن** " ، فلك أن تقول : لى أبٌ شفوق ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾ ، وقال : ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾ ، وتقول : احذر من حمٍ لا يتقى الله ، أعرض عن رؤية أى هنٍ لك أو لغيرك .

ويمكنك مع ذلك إضافة هذه الأسماء دون أن تعيـــد الحـــرف المحذوف ، قال الشاعر :

بأبه اقتدى عدىٌّ فى الكرم ∴ ومن يشـــابهْ **أبه** فما ظلـــم

وهذا ما يسمى بلغة النقص ، أى معاملة هذه الأسماء على وضعها الذى نقص فيه الحرف الثالث وظهرت علامة الإعراب على الثانى ، وهذه هى اللغة المشهورة فى " هن " على وجه الخصوص .

٢ - ما تلزم إضافته ولا يستعمل مفردًا ، وهو الاسمان الباقيان وهما : " فو " و" ذو " ، وشرط " فو " ألا تبدل واوها ميمًا ، فإذا أبدلت ميمًا عوملت معاملة " غدٍ " فى ظهور حركة الإعراب على الميم ، سواء كانت مفردة أو مضافة ، تقول : هذا فمٌ طاهر ، وتقول : لا تخرج من **فمك** إلا ما يفيد ، قال ﷺ : « **لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك** » ، فإذا بقيت الواو فلا تستعمل إلا مضافة ، تقول : لا فُضّ فوك ، تجرى الحكمة على فيك ، وقيل فى الحكم : " ما فيك يظهر على فيك " ، وتختص " ذو " بالإضافة إلى اسم ظاهر دال على الجنس ، كالفضل والعلم والجاه والمال والعفاف ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ ﴾ ، وقال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .

شروط إعراب الأسماء الستة :

١ - **الأول** : أن تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة ، فالمثناة تعرب إعراب المثنى ، والمجموعة تعرب إعراب الجمع ، قال تعالى :

﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ ، وقال : ﴿ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ .

٢ – **الثـــانى** : أن تكون مكبرة ، إذ لو صغرت لظهرت عليها علامـــة الإعراب ، من حيث إن ياء التصغير ستدغم فى اللام المحذوفـــة ، فتقول : يا أخىُّ ، ويا أبىّ ، وهكذا .

٣ – **الثالث** : أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ، فلو كانت مفردة عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة ، وإن كانـــت مضـــافة ليـــاء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا ﴾ .

٤ – ألا تبدل واو " فو " ميمًا – كما سبق أن أشرنا – .

٥ – أن تضاف " ذو " إلى اسم جنس ظاهر – كما سبق – وأن تكـــون بمعنى صاحب .

إذا تحققت هذه الشروط ، كانت اللغة الأشهر فى إعرابها أن ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وأن تنصب بالألف نيابة عـــن الفتحـــة ، وأن تجر بالياء نيابة عن الكسرة ، إلا كلمة " هن " فإن اللغة المشهورة فيها هى النقص .

وهناك **لغة أخرى** تلزم هذه الأسماء الألف فتعرب إعراب **المقصور** بتقدير كل الحركات على هذه الألف ، فتقول : هذا أباك ، ورأيت أباك ،

وأعجبت بأباك ، قال الشاعر :

إن أباهـــا وأبـــا أباهــــا ∴ قد بلغا فى المجـد غايتاها

وقيل فى المثل : " مُكرهٌ أخاك لا بطل " .

يتلخص من ذلك أن كلمات " أب " ، " أخ " ، " حم " ، يجوز فيها ثلاثة أوجه فى حالة إضافتها :

١ – الإتمام والإعراب بالحروف ، وهو الأشهر .

٢ – القصر ، فتلزم الألفَ رفعًا ونصبًا وجرًا .

٣ – النقص ، بحذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة علــى الحرف الثانى .

أما كلمة الـ " هن " ، فالأفصح فيها **الـنقص** ، قـال ﷺ : « **من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا** » ، ويجوز فيها **الإتمام** ، تقول : هذا هنوه ؛ وأما " فو " و" ذو " فليس فيها إلا **الإتمام** .

وفى لغة الإتمام كلام كثير عند النحاة ، يدور حول حقيقة الحرف الثالث الذى يجتلب عند الإضافة ، هل هو الحرف الأصلى الذى كـان محذوفًا ، أو هو حرف جِيء به للإعراب ؟ ، وهل إذا كان هو الحرف الأصلى ، يكون الإعراب **تقديريًا** عليه ، أو أن الإتيان به هـو علامـة الإعراب ؟ ، **والخلاف فى ذلك لا** يترتب عليه أثر فى انتحـاء كـلام العرب الذى هو مهمة القواعد النحوية .

ثانيًا : باب المثنى :

المثنى اسم دال على اثنين أو اثنتين ، بزيادة فى آخره أغنت عن المتعاطفين ، أى أنه من أساليب الاختصار والإيجاز فى اللغة ، فبدل أن تقول : هذا كتاب وكتاب ، فإنك تقول : هذان كتابان .

والزيادة الدالة على التثنية تختلف فى المثنى المرفوع عن المنصوب والمجزوم ، فهى فى **المرفوع** : الألف ، وفى **المنصوب والمجرور** : الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، وتأتى مع كل من الألف والياء نون تعوض ما فات الاسم من التنوين الذى هو من خصائص الأسماء المفردة .

ومن **أمثلة المرفوع** ، قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَسْتَوِى الْبَحْرَانِ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانَ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ** ﴾ ، فالكلمات : " البحران " و" فتيان " و" يدا أبى لهب " ، وقعت فاعلاً كان حقه الرفع ، فنابت عن الضمة الألف ، وجاءت النون فى " البحران " و" فتيان " عوضًا عن التنوين فى الاسم المفرد ، أما " يدا أبى لهب " فقد حذفت النون للإضافة كما يحذف التنوين ، وكلمة " عينان " مبتدأ مرفوع أيضًا بالألف نيابة عن الضمة .

ومثال المنصوب ، قوله تعالى : ﴿ **وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ**

يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ ، فالكلمات : " رجلين " ، " جنتين " ، " حولين كاملين " ، " عينين وشفتين " ، " النجدين " ، كلها منصوبة بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة .

ومثال المجرور ، قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾ ، فالكلمات : " قلبين " ، " شهرين " ، " متتابعين " ، " فئتين " ، كلها مجرورة بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة .

ولما كان من شرط المثنى أن يكون له مفرد تزاد عليه علامة التثنية ، لم ينطبق مصطلح المثنى على أربع كلمات أعربت إعراب المثنى ولكنها لا مفرد لها .. فأعطيت حكم المثنى وألحقت به ، ومن هذه الكلمات : " اثنان " ، " اثنتان " ، فهذان اللفظان يلتحقان بالمثنى بلا شرط ، وليس لهما مفرد مستعمل من لفظهما ، إذ ليس فى اللغة " اثن ولا اثنة " .

فمثال المرفوع منها ، قوله تعالى : ﴿ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ،

وقـــوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، وقـــوله : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ، فكلمات : " اثنان " فى الآية الأولى ، و" اثنا عشر " فى الثانية ، و" **اثنتا** عشـرة " فـى **الثالثـة** ، مرفـوعات بالألف نيابة عن الضـمة ، وحذفت النـون مـن الثانيـة والثالثة للتركيب .

ومثال المنصوب منها ، قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ ، وقوله : ﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ .

ومثال المجرور منها ، قولك : صيام شهرين اثنين كفـارة للقتـل الخطأ ، وقولك : لم يزد عهد أبى بكر الصديق عن سنتين اثنتين .

فكل من المنصوب والمجرور قد نابت فيه الياء المفتوح ما قبلهـا المكسور ما بعدها عن الفتحة والكسرة .

أما الكلمتان الأخريان فهما : " **كلا** ، **كلتا** " بشرط إضافتهما إلـى ضمير ، فإذا أضيفا إلى اسم ظاهر أعربتا إعراب المقصور بتقدير كل الحركات على الألف ، قـال تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ، أما إذا أضيفا إلى الضمير ، فإن الرفـع يكـون بـالألف والنصب والجر بالياء كإعراب المثنى ، قال تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ

الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ ﴾ ، وقولك : آمنت بالكتاب والسنة كليهما ، وقولك : سعدت بزيارة مكة والمدينة كلتيهما .

هذا وهناك **لغة تلزم المثنى الألف** فى كل الحالات ، وذلك كقول الله تعالى فى قراءة سبعية : ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾ ، وقول الشاعر :

تزود منا بين أذناه طعنة

فقد وقعت " هذان " اسمًا لـ " إن " منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، و" أذناه " مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف أيضًا مثلها مثل : عصاى .

ثالثًا : جمع المذكر السالم :

من عنوان هذا الباب ، ندرك أن مفرد هذا الجمع لابد أن يكون **مذكرًا** ولابد أن يكون **سالمًا** من الحذف والتغيير ، بحيث لا يتغير المفرد حين تضاف إليه علامة الجمع ، وكما قلنا فى المثنى ، فإن علامة الجمع فى حالة الرفع هى الواو ، وفى حالتى النصب والجر هى الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، عكس ما كان فى ياء المثنى ، إذ كانت الياء هناك مفتوحًا ما قبلها مكسورًا ما بعدها .

هذا ولا يصلح كل اسم مذكر لهذا الجمع السالم ، إذ يشترط فيه أن يكون علَمًا أو صفة ، فإذا كان اسم جنس ، كرجل وفضل وعلم ، فإنه يجمع جمع تكسير ، وإذا كان **علَمًا أو صفة** ، فلابد فيه أيضًا من الشروط الآتية بعد التأكد من أنه لمذكر :

١ – أن يخلو من التاء ، إذ هناك أعلام مذكرة وفى آخرها تاء ، مثل : طلحة ، وعطية ، وحمزة ؛ وصفات أيضًا لمذكر فى آخرها تاء ، مثل : علامة ، هُمَزة ، راوية ؛ فهذه الأسماء لا تجمع جمع مذكر سالمًا حتى لا يجمع بين علامتى تذكير وتأنيث .

٢ – أن يكون لعاقل ، فإذا كان لحيوان ذكر ، كما إذا سميت فرسًا بالسَبّاق أو وصفت جملاً بالضامر ، فلا يجوز جمع هذا ولا ذاك جمعًا سالمًا .

٣ – ألا يكون العلم مركبًا تركيبيًا مزجيًا أو إسناديًا ، فالمزجيّ كسيبويه ومعدىكرب ، والإسنادى مثل : جاد الله ، وتأبط شرًا .. فهذه المركبات لا تجمع جمعًا سالمًا .

٤ – أن تكون الصفة قابلة للتأنيث بالتاء ، فلا يجمع هذا الجمع ، مثل : أخضر ، وأعرج ، وأعمى ، لأن مؤنثاتها : خضراء ، وعرجاء ، وعمياء بألف التأنيث الممدودة ، ومثل : غضبان ، وسكران ، وعطشان ، لأن مؤنثاتها : غضبى ، وسكرى ، وعطشى بألف التأنيث المقصورة .

٥ – ألا تكون الصفة مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كالصفات التى تأتى على فعول ، أو مفعال ، أو فعيل التى بمعنى مفعول ، مثل : صبور ، وغفور ، ومنحار ، ومعطاء ، وقتيل ، وجريح .

ومما ينبغى لفت النظر إليه ، أن العلَم لا يجمع إلا إذا نُكِّر ، إذ الأصل فى الأعلام أن تحدد صاحب هذا العلم ، فإذا سُمّى بأحمد ، أو

بزيد ، فالمفروض ألا يسمى بهذا الاسم سواه ، فإذا سمينا أكثر من شخصين بهذا الاسم ، كان هذا الاسم شائعًا بين هؤلاء الأشخاص ، فإذا قلت : جاءني المحمدون ، أو استضفت المحمدين ، أو استبشرت بالمحمدين ، صح لنا أن ندخل حرف التعريف على الجمع مع أن مفرده علَم .

ومن أمثلة الصفات المجموعة بهذا الضابط ، قوله تعالى : ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾ ، فهذه الجموع قد رفعت بالواو نيابة عن الضمة ، وجاءت النون بعد الواو عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ ، فكل ما فوق الخط جمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وهذه الياء مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ ، نرى ما فوق الخط جمعًا مجرورًا بالياء نيابة عن الكسرة .

ملحقات هذا الجمع :

١ – أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها ، وهذه قد خالفت قاعدة هذا الجمع بعدم وجود مفرد لها ، وهى : " أولو " بمعنى أصحاب ومفردها " ذو " ، وأسماء العقود من عشرين إلى تسعين ، إذ ليس مفردها عِشْر ولا تِسع ، وقد عوملت معاملة جمع المذكر السالم فى أنها ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ ، وقال : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ، وقال : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ، وقال : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

٢ – جموع لها مفردات من ألفاظها ، ولكنها لم تستوف شروط الجمع السالم ، ومنها : " أهلون " ، " عالَمون " ، " وابلون " ، فلكل منها مفرد ، لكن مفرد الأولى : " أهل " وهو ليس علَمًا ولا صفة ، ومفرد الثانية : " عالَم " وهو يصدق على العاقل وغيره ، ومفرد الثالثة : " وابل " وهو وصف للمطر وهو غير عاقل ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، وقوله :

﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ ، وقولـــه : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وقولـــه : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ ، وتقول : غمر الوابلون الأرض .

٣ – جمـــوع تكســـير لم يسلم فيها لفظ المفـــرد ، وهى : " بنـــون " ، " أرضـــون " ، " ســـنون (وبابه) " ، فـــ " بنون " جمع " ابن " و" أرضون " جمع " أرض " ، وبالرغم من أنهما ليسا علمـــين ولا صفتين نراهما قد تغيرا عن لفظ الجمع ، فـــ " ابن " فيـــه همـــزة والباء ساكنة ، و" أرض " الراء فيه ساكنة وفى الجمع مفتوحـــة ، أما باب " **سنون** " فهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوّض عنهـــا هاء التأنيث وليس له جمـــع تكسير ، ومنه " عِضَة " بمعنى عضو أو جزء ، و" ثُبة " بمعنى فرقة ، و" عِزَة " بمعنى جماعة متفرقة ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ ، وقوله : ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ، وقوله : ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ ، وقوله : ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ ، وقـــال ﷺ : « **من غصب قيد شبر من أرض طوّقه من سبع أرضين يوم القيامة** » ، ويجوز إعراب هذا النوع بالحركات الثلاث على النـــون مع لزوم

الياء ، ومنه ما روى عن رســول الله ﷺ : « **اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف** » .

٤ – ما سمى بهذا الجمع بمعنى إطلاق لفظ الجمع على اسم مفرد ، كما إذا ســميت شخصًا بــ " زيدون " أو " حمدون " أو " عبــدون " ، أو سميت كتابًا بــ " عليون " ، فإنك تعربه إعــراب الجمــع وإن كانت دلالته على المفرد ، تقــول : فاز حمدون ، وهذا عبــدون ، قال تعالى : ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ۞ كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ .

هذا هو الوجه المشهور فيما سمى بهذا الجمع ، وهناك أوجه أخرى جائزة فيه ، وهى : إعرابه إعراب " **غسلين** " **فى لــزوم اليــاء** فــى الحالات الثلاث والإعراب بالحركات على النون ؛ أو إعــرابه إعراب " **عربون** " **فى لزوم الواو** والإعراب بالحركات علــى النــون أيضًــا ، والوجه الأخير : **لزوم فتح النون** فى الحالات الثلاث .

رابعًا : جمع المؤنث السالم :

وهذا يغطى ما لم يقبله جمــع المذكر السالم ، فكل مــا دل علــى مؤنث ، أو كانت فيه تاء وهو مذكر ، أو كان علمًا على غير العاقل ، أو صفة له ، فإنه يندرج تحت هذا الجمع بأن تضع فى آخر المفرد ألفًا وتاء ، فتقول فى جمع **طلحة** : طلحات ، وفى جمع زينب : زينبــات ، وفى جمع مؤمنة : مؤمنات ، وفى جمع سجلّ : سجلات .

وفى هذا الجمع تنوب الكسرة عن الفتحة فى حالة النصب ، أما الرفع والجر فبالعلامة الأصلية ، أى أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة .

وللتحقق من أن هذا الجمع سالم ، لابد أن نتأكد من أن الألف والتاء زائدتان عن المفرد ، فكلمات : " أموات " و" أقوات " و" أثبات " نجد التاء فيها أصلية ، إذ مفرداتها : " ميّت " و" قوت " و" ثبْت " ؛ وكلمات : " قضاة " و" غزاة " و" رماة " الألف فيها بدل من أصل فى المفردات ، وهى : " القاضى " و" الغازى " و" الرامى " .. فهى إذن جموع تكسير وليست جموعًا سالمة .

وأمثلة ما تحققت فيه الشروط ونصب بالكسرة ، قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ وقوله : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ ﴾ .

ما يلحق بهذا الجمع :

من منطلق أنه جمع سالم ، نحكم على ما جاء بلفظ الجمع **علمًا على مفرد** ، وأعرب إعرابه ، بأنه ملحق به ، كلفظ " عرفات " فإنه

علم على مكان واحد ، ولكنه على لفظ الجمع ، و" أذرعات " علم على مكان بالشام ، قـال تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ ، ونحن نرى كثيرًا من الأسماء قد جاء على هذا النمط ، مثل : " بركـات " ، " نعمـات " ، " فرحـات " ، " آيـات " ، " خيرات " ، " حسنات " ، ويجوز فى هذا النوع أن يعرب إعراب مـا لا ينصـرف مراعاة لأن اللفظ لعلم مؤنث .

وكذلك يلحق بهذا الجمع لفـظ " أولات " بمعنـى : صـاحبات ، ومفردها : " ذات " ؛ فالجمع هنا إذن ليس سالمًا ، لأن المفرد من غير لفظ الجمع ، فهو إذن اسم جمع ، قال تعـالى : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ ﴾ ، وقال : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ فَأَنفِقُواْ عَلَيۡهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ ﴾ .

خامسًا : ما لا ينصرف :

حين وجد النحاة أن هناك أسماء لا تستجيب للقيـاس فـى جرهـا بالكسرة – مع عدم وجود مانع فى آخرها من ظهور هـذه الكسـرة – اجتهدوا فى استنباط قاعدة تجمع هذه الأسماء ، وبذلوا جهدهم فى ذلك ، وصرحوا بأن من يستطيع وضع ضوابط لهذا الباب تختلف عما توصلوا إليه وتتيح للدارس استيعابًا منطقيًا لكل هذه الأسماء بحيث تصير قياسًا يمكن أن يتوخاه المتعلمون لهذه اللغة ، فالمجال مفتوح .

وكانت اجتهاداتهم مبنية على أن الجر والتنوين من خصائص الأسماء – كما سبق بيانه – فإذا رأينا اسمًا منع من جره وتنوينه ، كان ذلك لعلة أبعدته عن مجال الأسماء المتمكنة فى باب الإسمية ، وقربته إلى مجال الأفعال التى لا يدخلها جر ولا تنوين .

وبناء على هذه النظرية ، وجدوا أن هذه الأسماء الممنوعة من الصرف (أى التنوين) ، ومن الجر بالكسرة ونيابة الفتحة عنها ، تتشابه مع الأفعال فى وجود علتين من علل تسع : إحداهما معنوية والأخرى لفظية ، أو وجود علة تقوم مقام العلتين .

فأما العلة المعنوية : فتتمثل فى دلالة الاسم على العلمية أو الوصفية .

وأما العلة اللفظية :

- فهى مع العلمية إحدى علل ست ، هى : التأنيث ، والعجمة ، وزيادة ألف ونون ، والتركيب المزجى ، ومجيء الاسم على وزن الفعل ، ومجيئه معدولاً عن لفظه الأصلى .
- وهى مع الوصفية إحدى علل ثلاث ، هى : وزن الفعل ، وزيادة ألف ونون ، والعدل .
- والعلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين ، هى : **التأنيث بغير التاء** ، أى بألف مقصورة أو ممدودة ، أو مجيء الجمع على وزن لا نظير له فى المفرد ، وهو ما يسمى **الجمع الأقصى** أو صيغة منتهى الجموع ، ويتمثل ذلك فى كل جمع جاء فى وسطه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن .

وأمثلة ذلك فى **العلم المؤنث** ، قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ** ﴾ ، فـ " بكة " علم على المدينة المقدسة ، فهو علم على مؤنث ، فامتنع فيها التنوين وجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ومثاله مع **العلم الأعجمى** ، قوله تعالى : ﴿ **نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا** ﴾ ، ومثاله مع **العلم المزيد فيه ألف ونون** ، قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا** ﴾ ، ومثاله مع **العلم المركب** ، قولك : تمتعت بزيارة **حضرَموتَ** ، ومثالها مع **العلَم المصوغ على وزن الفعل** ، قولك : سُمِّى النبىّ فى القرآن بأحمد ومحمد ، فأحمد على وزن " أفعل " وهو خاص بالفعل ، ومثاله مع **العلم المعدول** ، قولك : أعز الله الإسلام بعمرَ بن الخطاب ، فأصل عمر : عامر ، وعدل عنه إلى عمر ليكون نصًا فى العلمية ، ومثاله على **الوصف المصوغ على وزن الفعل** ، قوله تعالى : ﴿ **فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا** ﴾ ، ومثاله مع **الوصف المزيد فيه ألف ونون** ، قولك : غفر الله لمن أحسن إلى كلب ظمآن ، ومثاله مع **الوصف المعدول** ، قوله تعالى : ﴿ **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ ، ومثاله مع **ألف التأنيث الممدودة** ، قولك : أقام إسماعيل وأمه فى **صحراء** قاحلة لا ماء فيها ولا غذاء ، ومثاله مع **ألف التأنيث المقصورة** ، قوله تعالى :

﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴾ ، ومثاله مع **الجمع الأقصى** ، قـــوله تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ ﴾ .

هذا وامتناع الكسر على آخر الممنوع من الصرف ، مشروط بعدم دخول حرف التعريف أو الإضافة ، فإذا كان معرفًا بــ " ال " كان جره بالكسرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ ، وإن كان مضافًا فكذلك ، كقوله ﷻ : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ .

وإذا جاء العلم المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ســاكن ، جــاز صرفه لخفته ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ ، وجاز منعه من الصرف ، كما فى قوله ﷻ : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ ، وإذا جاء العلم الأعجمى على ثلاثة أحرف وسطها ساكن صرف ، مثل **قولك** : استهزأ الكفرة **بنوح** عليه السلام فأغرقهم الطوفان .

سادسًا : الأفعال الخمسة :

اذا اتصل بالفعل المضارع ألف التثنية ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، انتقل الإعراب إلى ما بعد هذه الضمائر ، فنراه مرفوعًا إذا ظهرت بعد الضمير نون ، فإذا تقدمه ناصب أو جازم حذفت هذه النون ، ـــــك تنوب النون عن الضمة وينوب حذفها عن الفتحة والسكون .

وقد سمى هذا الباب : بالأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة ، لأن ألف التثنية تأتى مع المضارع المبدوء بالتاء والمبدوء بالياء ، وكذلك واو الجماعة ، أما ياء المخاطبة فلا تدخل إلا على ما أوله تاء ، فيتحصل لدينا خمسة أفعال : اثنان مع ألف التثنية ، مثل : " تكتبان " ، " يكتبان " ، واثنان مع واو الجماعة ، مثل : " تكتبون " ، " يكتبون " ، ومع ياء المخاطبة : " تكتبين " .

وأمثلة ذلك فى حالة **الرفع** :قوله تعالى: ﴿ **فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا** ﴾ ، وقوله : ﴿ **ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ** ﴾ ، وقولك : يَسَّر الله لك لأنك **تتقين** الله .

وأمثلتها مع **النصب** : قوله تعالى : ﴿ **إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾ ، وقولك : لن **تنالى** ما تريدين حتى يرضى الله عنك .

وأمثلتها مع **الجزم** : قوله تعالى : ﴿ **فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى** ﴾ .

سابعًا : المضارع المعتل الآخر :

حروف العلة ثلاثة : الألف ، والياء ، والواو ، فإذا جاء المضارع معتل الآخر **بالألف** وكان مرفوعًا ، أعربناه بضمة مقدرة على الألف للتعذر ، وإن تقدمه ناصب ، أعربناه بفتحة مقدرة أيضًا على الألف للتعذر ، أما إن تقدمه جازم ، أعربناه بحذف الألف .

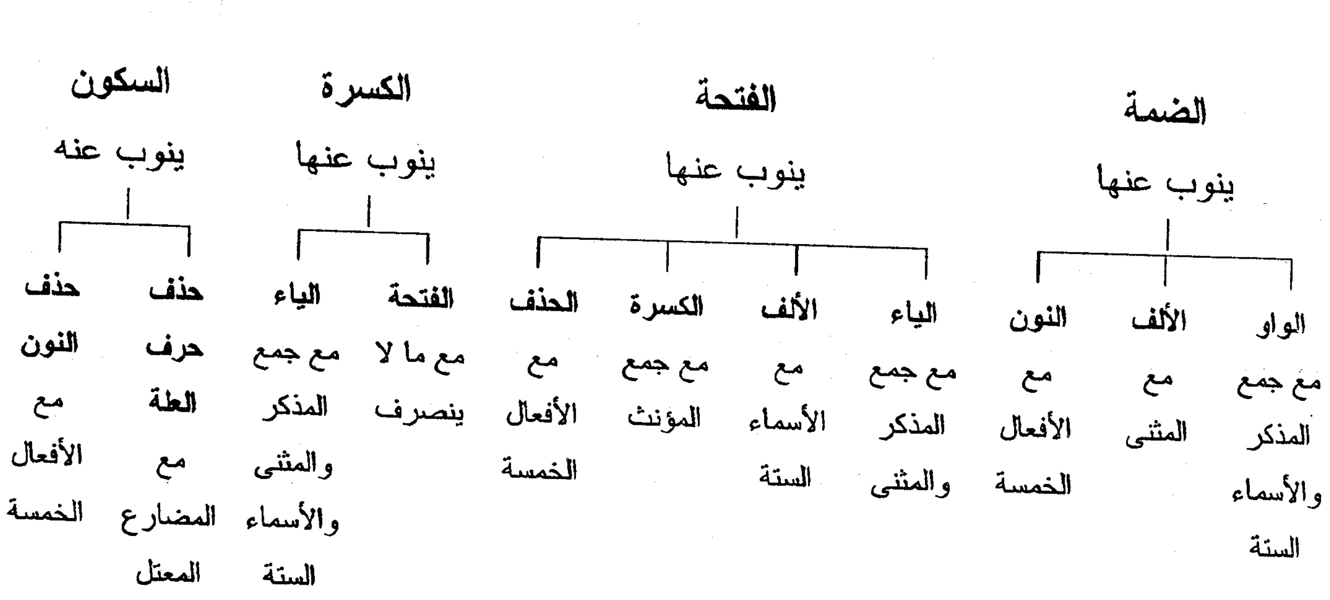
وإذا كان آخره **ياء أو واوًا** وكان مرفوعًا ، فإننا نقدر الضمة على الياء أو الواو للثقل ، وإن كان منصوبًا ، ظهرت الفتحة على الياء أو الواو للخفة ، وإن كان مجزومًا ، كان الإعراب بحذف الياء أو الواو .

والأمثلة على ذلك مطردة متوافرة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ، وقال الشاعر :

وعليّ أن **أسعى** وليس عليّ إدراك النجاح

الفعل " يسعى " منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ، الفعل " يخش " مجزوم بحذف الألف ، وقال : ﴿ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ ﴾ ، الفعلان " يدعو " و" تجرى " مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء للثقل ، وقال : ﴿ لَنْ نَدْعُوَا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ﴾ ، وقال : ﴿ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا ﴾ ، الفعلان " ندعو " و" يبلى " منصوبان بالفتحة الظاهرة على الواو والياء ، ويقول ﷻ : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ، ويقول : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ، الفعلان " يتقى " و" يدعو " مجزومان بحذف الياء والواو .

العلامات الأصلية والفرعية



النكرة والمعرفة

النكرة : اسم يدل على شيء غير معين ، تقول : اشـــتريت مـــن المعرض كتابًا ، فلا يتبين السامع نوعية هذا الكتاب ، فهو يصدق على كتاب فى النحو أو فى الأدب أو فى الفلسفة أو فى الفقـــه أو غيرهـــا ، وإذن فهو اسم شائع بين أنواع كثيرة ، وللنكرة علامـــة تميزهـــا مـــن المعـــرفة ، فإذا قبلت الكلمة دخـــول " ال " ، كـــ " كتاب " و" رجل " و" صلاة " و" طالب " و" أستاذ " وهكذا ، أو وقعت موقع ما يقبل " ال " كـــ " ذى " بمعنى صاحب ، فهى لا تقبل " ال " ولكن ما جاءت بمعناه وهو " صاحب " يقبلها ، فإننا نحكم ونحن مطمئنون إلى أن الكلمة نكرة ، بخلاف المعرفة التى تحدد المقصود بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، أو بقرينة العلمية أو الإشارة أو جملة الصلة أو بدخول " ال " التعريفية ، أو بإضافة النكرة إلى معرفة .

أنواع المعـــارف

للمعارف سبعة أنواع ، هى : الضمير ، والعلم ، واسم الإشـــارة ، والاسم الموصول ، والمعـــرف بـــــ " ال " ، والمضـــاف لمعرفـــة ، والمنادى .

النوع الأول : الضمير

وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، فللمتكلم المفرد : أنا ، وللجماعة : نحن ، وللمخاطب المذكر : أنتَ وللمؤنث : أنتِ ، وللمثنى : أنتما ، ولجمع المذكر : أنتم ، ولجمع الإناث : أنتن ، وللغائب المذكر : هو وللمؤنث : هي ، وللمثنى : هما ، ولجمع المذكر : هم ، ولجمع الإناث : هن .

فمجموع هذه الضمائر اثنا عشر ، اثنان للمتكلم ، وخمسة لكل من المخاطب والغائب ، وهذه الضمائر هي ما يطلق عليها " **الضمائر المنفصلة** " ، وأمثلتها لا تخفى على أحد ، قال تعالى : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ ﴾ ، وقال : ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ ، وقال : ﴿ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ ﴾ ، وقال : ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا ﴾ ، وقال : ﴿ وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ ﴾ .

أقسام الضمير :

من حيث البروز والاستتار ، ينقسم إلى قسمين : بارز ، ومستتر ، والبارز – وهو ما له صورة في اللفظ – ينقسم إلى منفصل ومتصل

وكل من المنفصل والمتصل إلى ضمائر رفع وضمائر نصب وجر ، والمستتر ينقسم إلى مستتر وجوبًا ومستتر جوازًا .

فالضمير البارز المنفصل – وهو ما يقع في أول الكلام – قسمان : **ضمائر رفع** وهي الضمائر التي مرت وكان عددها اثني عشر ضميرًا للمتكلم والمخاطب والغائب ، **وضمائر نصب** ، وهي اثنا عشر أيضًا ، هي : للمتكلم : " إياي وإيانا " ، وللمخاطب : " إياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكن " ، وللغائب : " إياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن " ، قال تعالى : ﴿ فَإِيَّـٰىَ فَاعْبُدُونِ ﴾ ، وقال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .

والضمير البارز المتصل – وهو ما لا يبتدأ به ولا يستقل بنفسه – قسمان أيضًا : ضمائر رفع ، وضمائر نصب وجر ، **وضمائر الرفع** : منها المتحرك والساكن ، **فضمائر الرفع المتصلة المتحركة** ثلاثة هي : تاء الفاعل مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة ، ونون النسوة المفتوحة ، و" نا " الدالة على الفاعلين ، مثالها قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى ﴾ ، وقوله : ﴿ وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ الْكَـٰفِرِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَـٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَآءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ﴾ ، ففي " ألقيتُ " التاء ضمير رفع مبني على الضم للمتكلم ، وفي " استكبرت " التاء ضمير رفع مبني على الفتح للمخاطب ، وفي " جئت " التاء ضمير

رفع مبنى على الكسر للمخاطبة ، وفى " رأينه " نون النسوة ضمير رفع مبنى على الفتح ، وكذلك " خلقنا " فإن " نا " فاعل ضمير رفع متحرك .

وضمائر الرفع المتصلة الساكنة ثلاثة أيضًا هى : واو الجماعة ، وألف الاثنين ، وياء المخاطبة ، وأمثلتها قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ ، وقوله : ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ .

والواضح فى كل هذه الضمائر المتصلة ، أنها وقعت فاعلاً ، فكانت فى محل رفع .

أما الضمائر المتصلة التى حلت محل المنصوب والمجرور فهى ثلاثة إجمالاً ، هى : الكاف والهاء وياء المتكلم ، قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُ ﴾ ، وقال : ﴿ عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا ﴾ ، فالكاف فى " إنك " وقعت اسمًا لـ " إن " فى محل نصب ، وفى " عليك " فى محل جر ، وقال ﷻ : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴾ ، وقال : ﴿ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ ، فالهاء فى " إنه " فى محل نصب ، وهى فى " إليه " فى محل جر ، وقال : ﴿ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ ، وقال : ﴿ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾ ، فالياء فى " توفنى " مفعول به فى محل نصب ، وهى فى " إلىّ " فى محل جر .

أما الضمير المستتر ، فينقسم إلى قسمين :

١ – **مستتر وجوبًا** : وهو ما لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر أو ضمير منفصل ، ويتحقق فى ضمير المتكلم مع المضارع المبدوء بهمزة أو بنون ، وفى ضمير المخاطب مع فعل الأمر لواحد ، ومع المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، قال تعالى : ﴿ وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِى نَفۡسِكَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ ﴾ ، ففى " أعلم " و" نكتب " ضمير مستتر وجوبًا ، وقع فاعلاً تقديره فى الأول " أنا " وفى الثانى " نحن " وكلاهما للمتكلم ، وقال ﷻ : ﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ ، وقال : ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِى نَفۡسِى ﴾ ، ففى " اصبر " و" تعلم " ضمير مستتر أيضًا وجوبًا ، وقع فاعلاً تقديره فيهما : أنت وهو للمخاطب ، وكذلك فاعل اسم الفعل الأمر ، مثل : صه عن اللغو .

٢ – **مستتر جوازًا** : وهو ما يمكن إحلال الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل محله ، وذلك مثل قولك : محمد بلغ الرسالة وأدى الأمانة فالفعلان " بلّغ " و" أدّى " فيهما ضمير مستتر جوازًا تقديره : هو يعود على محمد ، ويمكنك أن تحل محله اسمًا ظاهرًا ، فتقول : محمد بلغ أصحابه ما قاله وأدى أتباعه الأمانة ، ويستتر جوازًا أيضًا مع الوصف العامل عمل الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٌ

ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ، وقولـه : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ ، فكلمة " باسط " و" مأكول " يستتر فيهما ضمير يعود على الموصوف ، تقديره : هو ، موقعه في الأول : فاعل ، وفي الثاني : نائب فاعل ، كما يستتر جوازًا مع اسم الفعل للماضي كقولك : العدو قد صار صديقًا ، فيرد عليك صديقك : هيهات ، أى : هيهات هو ، أى ما تدعيه .

اتصال الضمير وانفصاله :

الأصل فى استعمال الضمائر ، أنه إن أمكن اتصالها ، لا يعدل عن الاتصال الانفصال ، فحين قلت : أكرمتك ، أمكنك اتصال الضميرين ضمير المتكلم الذى وقع فاعلاً ، وضمير المخاطب الذى وقع مفعولاً ، فلا يمكن أن نقول : أكرم أنا إياك ، لأن اللغة تستهدف الإيجاز ، وما يمكن أداؤه بحرف واحد يتصل بكلمة قبله لا توافق على اللجوء إلى الضمائر المنفصلة ، هذا هو الأصل ، وما جاء مخالفًا لذلك يعتبر ضرورة شعرية ، كما قال الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ∴ إياهم الأرض فى دهر الدهارير

فقد كان يسع الشاعر أن يقول : قد ضمنتهم الأرض – بالضمير المتصل – ولكنه لجأ إلى الضمير المنفصل " إياهم " للمحافظة على وزن البيت .

هذا إذا أمكن الاتصال ، فإن كان هناك غرض يفوت باستخدام المتصل ، وجب الفصل ، كما إذا أريد **القصر** بتقدم الضمير على عامله ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، وكما إذا وقع الضمير بعد " إلا " أو " إنما " سعيًا إلى إرادة القصر أيضًا ، قال تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ ، وقال الشاعر :

إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

ما يستثنى من هذه القاعدة :

هناك مسألتان يجوز فيهما الفصل والوصل – مع ترجيح أحدهما عن الآخر – هما :

١ – **المسألة الأولى** : إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف من الثانى وعاملهما واحد ، ولم يكن هذا العامل " كان أو إحدى أخواتها " .

– فإن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، كان الوصل أرجح ، فتقول : سلنيه ، وسلنى إياه ، حيث إن ياء المتكلم أعرف من هاء الغائب ، فمن أدلة الوصل ، قوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ ، ومن أدلة الفصل ، ما ورد فى الأثر : " إن الله ملككم إياهم " .

– وإن كان العامل اسمًا ، **فالفصل أرجح** ، نحو : عجبت من حبى إياك ، فالعامل هنا مصدر ، هو " حب " ، أضيف إلى الفاعل وهو ضمير متكلم ، وجاء المفعول ضمير مخاطب مفصولاً ،

وهذا هو الراجح ، ومن الوصل المرجوح قول الشاعر :

لقد كان حُبّيكِ حقًا يقينًا

- وإن كان العامل فعلاً ناسخًا من باب " ظن " ، **فـالأرجح** عند الجمهور **الفصل** ، ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد مُلئت ∴ أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

وابن مالك - ومن وافقه - يرى أن الوصل أرجح ، ومن ذلك قول الشاعر :

بلغتَ صنع امرئ بَرّ إخالُكَهُ ∴ إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

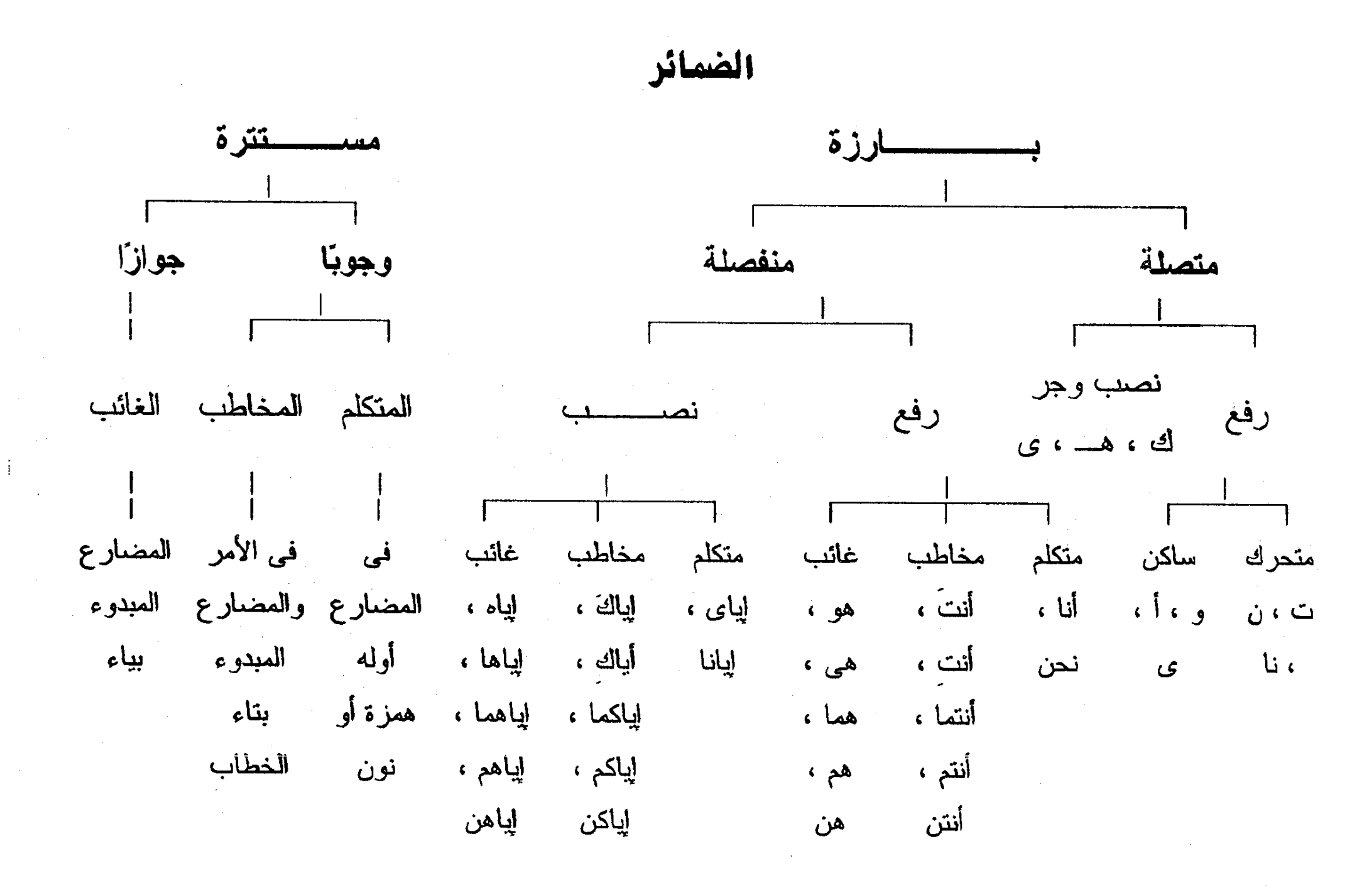
فـفى البيت الأول : جاء الفعل " حسب " وهو من أخوات " ظن " وقد فصل منه المفعول الثانى ، وفى البيت الثانى : الفعل " إخال " وهو أيضًا من أخوات " ظن " وجاء المفعول الثانى ضميرًا متصلاً .

٢ - **المسألة الثانية** : أن يكون الضمير منصوبًا بـ " كان " أو إحدى أخواتها ، مثل : الصديق كنته ، فيجوز أن تقول : الصديق كنت إياه ، والجمهور **يرجح هذا الفصل** ، كما قال الشاعر :

لئن كان إياه لقد حال بُعدنا ∴ عن العهد والإنسان قد يتغير

وابن مالك يرجح الوصل ، كما ورد فى الحديث : « **إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله** » .

الضمائر


بـــــــارزة
مســـــتترة
متصلة
منفصلة
وجوبًا
جوازًا
رفع
نصب وجر
ك ، هـــ ، ى
رفع
نصـــــب
المتكلم
المخاطب
الغائب
متحرك
ت ، ن ، نا
ساكن
و ، أ ، ى
متكلم
أنا ، نحن
مخاطب
أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن
غائب
هو ، هى ، هما ، هم ، هن
متكلم
إياى ، إيانا
مخاطب
إياكَ ، أياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكن
غائب
إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن
فى المضارع أوله همزة أو نون
فى الأمر والمضارع المبدوء بتاء الخطاب
المضارع المبدوء بياء

النوع الثاني : العلَم

يأتي العلَم في ترتيب المعارف عقب الضمير ، من حيث إن الضمير أعرف المعارف ، إذ لا يعقل أن لا يعرف المرء نفسه وهو يستعمل ضمير المتكلم أو من يخاطبه أو من يتحدث عنه إلى غيره .. أما **العلَم** فهو **اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا من غير قيد ولا قرينة** ، بل بمجرد وضع الاسم على هذا المسمى أو غلبة هذا الاسم في تعيينه ، ومن هنا يختلف العلَم عن اسم الإشارة ، فهو لا يدل على مسماه إلا بوساطة الإشارة ، والاسم الموصول لا يدل على مسماه إلا بجملة الصلة ، وهكذا ، وهذا ما يطلق عليه :

علَمَ الشخص

ويختص هذا النوع من الأعلام **بأولى العلم** من العقلاء الآدميين ، سواء كانوا ذكورًا كـ " **جعفر** " و" خالد " ، أم إناثًا كـ " زينب " و" سعاد " ، وكذلك **بما يألفه الإنسان** من الحيوانات ، كما إذا سمى الشخص قطة بـ " عزيزة " ، أو فرسًا بـ " لاحق " ، أو المدن كـ " بغداد " و" القاهرة " ، أو القبائل كـ " قريش " و" الأوس " و" الخزرج "

أقسام علم الشخص :

ينقسم باعتبار الوضع إلى قسمين :

أ – **مرتجل** : وهو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كـ " سعاد " و" زُحل " .

ب- **منقول** : وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية ثم نقل إليها من **الأسماء الجامدة** ، كـ " فضل " و" أسد " و" ذئب " ، أو من **وصف** ، كـ " حارث " و" حسن " و" منصور " و" محمد " ، أو من **فعل** ، كـ " شمّر " و" يزيد " و" أحمد " ، أو من **جملة** ، كـ " جاد الله " و" شاب قرناها " .

وينقسم باعتبار اللفظ إلى :

أ – مفرد غير مركب ، نحو : زيد ، وهند ، وصالح ، وسعاد .

ب – مركب إسنادى ، مثل : فتح الله ، وسُرّ من رأى (اسم مدينة عراقية حُرِّفت الآن إلى : سامراء) .

ج – مركب مزجي ، مثل : بعلبك ، وخالويه ، والخازندار .

د – مركب إضافي ، مثل : عبد الله ، وصلاح الدين ، وسعد الله .

وينقسم باعتبار دلالته إلى :

أ – اسم : وهو علم يدل على ذات معينة دون زيادة غرض آخر ، مثل : مريم ، وبثينة ، وعمر ، وزيد .

ب- لقب : وهو علم يدل على ذات معينة مع الإشعار بمدح أو ذم ، مثل : الرشيد ، والصدّيق ، وأمين الأمة ، والفاروق ، والسفاح ، وأنف الناقة .

ج – كنية : علم مركب تركيبًا إضافيًا مصدرًا بـ " أب " أو " أم " ، مثل : أبو بكر ، وأم سليم ، وأبو الوليد ، وأم هانئ ، وأبو جهل .

الترتيب بين هذه الأقسام :

١ - لا ترتيب بين الاسم والكنية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، تقول : أبو بكر عبد الله أنقذ الأمة بعد وفاة رسول الله ﷺ ، ويمكن العكس فتقول : عبد الله أبو بكر أنقذ الأمة .

٢ - لا ترتيب أيضًا بين اللقب والكنية ، فتقول : أبو بكر الصدّيق يزن إيمانه إيمان الأمة ، كما تقول : الصدّيق أبو بكر كان ثانى اثنين فى الغار .

٣ - يجب الترتيب بين الاسم واللقب ، فيتقدم الاسم على اللقب دائمًا ، فتقول : عمر الفاروق هو الخليفة الثانى ، إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم ، فيجوز الأمران ، كما تقول : المسيح عيسى بن مريم رسول من عند الله ، ويجوز : عيسى المسيح رسول كريم ، وكذلك عبد الله السفاح أو السفاح عبد الله .

عَلَم الجنس

هو اسم موضوع لصورة خيالية داخل العقل يدل على فرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية ، وهو فى الدلالة على فرد شائع يتفق مع مفهوم النكرة ، ولكنه يختلف عنها فى الاستعمال - كما سيأتى - .

ونرى هذا العلم واضحًا فيما يأتى :

١ – فى الحيوانات المتوحشة : كـ أم عِـرْيَط (للعقـرب) ، وأبـو الحارث وأسامة (للأسد) ، وأبو جعدة وذؤالة (للذئب) ، وأبـو الحصين وثعالة (للثعلب) .

٢ – فى الحيوانات الأليفة : مثل أبو المضاء (للفـرس) ، وأبو أيوب (للجمل) ، وأبو صابر (للحمار) ، وبنت طبق (للسلحفاة) .

٣ – فى الأمور المعنوية : مثل : أم قشعم (لمصيبة الموت) ، وفَجارِ (للفجور) ، وبَرّة (للبر) ، ويَسارِ (لليسر) .

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :

إنا اقتسـمنا خطـتينا بيننا ∴ فحملتُ بَرّةَ واحتملت فَجارِ

أى أنه اختار أنواع البر واختار صاحبه أنواع الفجور ، فكل عمل للأول يسمى " بَرّة " ، وكل عمل للثانى يسمى " فجار " .

ويستعمل علم الجنس كاستعمال علم الشخص بالخصائص الآتية :

أ – أنه لا يضاف بحسب وضعه .

ب – يبتدأ به ويصلح أن يكون صاحب الحال دون حاجة إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، كما تقول : سعيد مقبل ، وتقول : أقبل أسامة مكشرًا عن أنيابه .

ج – لا ينعت بالنكرة ، لأنه معرفة لفظًا وإن كان نكرة معنى .

د – لا تدخل عليه الألف واللام .

هـ – يمنع من الصرف مع سبب آخر – كالعلم تمامًا – ففـى أسـامة وثعالة ، لا يأتى التنوين ، ويجر بالفتحة للعلمية والتأنيث .

النوع الثالث : اسم الإشارة

هو : " **اسم يعين مدلوله بقرينة الإشارة الحسية** " ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا﴾ ، وقد يشار إلى شيء معنوى مجازًا ، كقوله تعالى : ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ .

ومن دقة اللغة العربية أن حددت لكل مشار إليه لفظًا خاصًا :

- فالمشار إليه المفرد المذكر – سواء كان عاقلاً أم غير عاقل – له لفظ " ذا " ، وقد يزاد عليه حرف " ها " للتنبيه ، فيقال : هذا ، قال تعالى : ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ، وذلك للمشار إليه القريب فقط ، فإذا كان المشار إليه متوسط البعد ، تركنا " ها " التنبيهية وزدنا كاف الخطاب ، فقلنا : ذاك أمل غير مستحيل ، أما إذا كان المشار إليه بعيدًا فإننا نضيف قبل الكاف " لامًا " تسمى : لام البعد ، فنقول : ذلك .
- والمشار إليه المفرد المؤنث – عاقلاً أو غير عاقل – له عشرة ألفاظ ، خمسة منها مبدوءة بـ " الذال " ، وخمسة مبدوءة بـ " التاء " ، وهذا التعدد راجع إلى اختلاف اللهجات العربية من ناحية الأداء ، فالخمسة الأولى هى : " ذى " ، " ذِهْ " ، " ذهِ (باختلاس الكسرة) " ، " ذهى (بإشباع الكسرة) " ، " ذاتُ " ؛ والخمسة الأخرى هى : " تى " ، " تِهْ " ، " تهِ (باختلاس الكسرة) " ، " تهى (بإشباع الكسرة) " ، " تا " ؛ وكما جاز فى المفرد المذكر القريب أن تسبقه " ها " التنبيهية ،

يجوز لأسماء الإشارة المفردة المؤنثة إلحاقها أيضًا ، كقــوله تعالى : ﴿هَـٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ، فإذا كان المشار إليه متوسطًا ، زيدت كاف الخطاب وامتنعت " ها " ، كقوله ﷺ لأسرة أبى بكر حين اتهم عائشة بحديث الإفك : « **كيف تِيكُم** » ، أما المشار إليه البعيد ، فتزاد مع الكاف " اللام " ، كقوله تعالى : ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ ، وكقوله : ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ، والبعد هنا بعد مكانة أيضًا .

- والمشار إليه المثنى المذكر له : " ذان " فى حالة الرفع ، و" ذيــن " فى حالتى النصب والجر ، فإذا كان للقريب ، زيدت عليه " هــا " ، كقوله تعالى : ﴿هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ ، وفــى قــراءة : ﴿إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ ، فإذا أريد الدلالة على البعد التحقت به كاف الخطاب وامتنعت " ها " التنبيهية ، كقــوله تعالى : ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ ، ولا يجوز إلحاق لام البعد مع المثنى عمومًا .

- والمشار إليه المثنى المؤنث له : " تان " فى حالة الرفع ، و" تــين " فى حالتى النصب والجر ، وتلحقهما - جوازًا - مع القريب " ها " ، قال تعالى : ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾ ،

وتقول : هاتان البقعتان مقدستان ، وتلحقها كاف الخطاب مع البعيد ، فتقول : تانكَ طالبتان فضليان ، وتقول : اعتن بتربية تينك البنتين .

- والمشار إليه حين يكون جمعًا - سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا ، عاقلاً أو غير عاقل - له لفظة واحدة هي : " أولاء " بالمد عند جمهور العرب وفي لغة بالحجاز ، وقد تقصر في لغة تميم فيقولون : أولى ، ومثال ما جاء على لغة أهل الحجاز ، قوله تعالى : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ ، وقوله : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا﴾ ، وقوله : ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ ، وقد زيدت في هذه الأمثلة " ها " التنبيهية للدلالة على القرب ، وقد يفصل بين " ها " واسم الإشارة المجرد من الكاف في حالات ثلاث :

١ - بالضمير ، كقوله تعالى : ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ .

٢ - بكاف التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ .

٣ - بلفظ الجلالة ، كقول العرب : لا ها الله ذا .

أما إذا أريد الدلالة على البُعَد ، فإن كاف الخطاب تتكفل بذلك ، كقوله تعالى : ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ، وقوله : ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ .

الإشارة إلى الأماكن :

ما سبق من ألفاظ الإشارة ، كان خاصًا بالأشياء مطلقًا ، سواء كانت عاقلة أو غير عاقلة ، وسواء كانت حسية أم معنوية عن طريق

المجاز ، غير أن اللغة قد خصصت للأماكن بعض الألفاظ الأخرى ، وهى : " **هُنَا** " للمكان القريب ، و" **هناك** " للمكان المتوسط ، و" **هنالك** " للمكان البعيد ، ويلاحظ أن الدلالة على التوسط كان بزيادة الكاف ، وعلى البعد بزيادة اللام مع الكاف – كما سبق فى أسماء الإشارة للأشياء – ، وتشترك ثلاثة ألفاظ فى الدلالة على البعد مع " هنالك " ، وهى : " ثَمّ " ، " هنّا " ، " هنت " .

مثال الإشارة إلى المكان القريب ، قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ ، وفى هذا المثال تقدمت " ها " التنبيهية على اسم الإشارة ، ومثال الإشارة إلى المكان المتوسط ، قولك : هناك فى أول الطريق لجنة تفتيش ، ومثال الإشارة إلى المكان البعيد ، قوله تعالى : ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ، وقوله : ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ ، وقوله ﷻ : ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ ، وقد تلحق " ثَمّ " تاء التأنيث ، فيقال : إن ثمت أخطارًا رهيبة .

هذا وأسماء الإشارة إلى المكان ، ظروف مكان ، فدلالتها على الإشارة وعلى الظرفية معًا ، وتعرب ظروفًا .

كما أن أسماء الإشارة عمومًا يطلق عليها أسماء مبهمة ، لاحتياجها إلى الإشارة فى دلالتها على التعريف .

النوع الرابع : الاسم الموصول

هو كل اسم غامض مبهم يحتاج فى تعيين مدلوله إلى شيئين :

١ – جملة خبرية ، أو شبه جملة تسمى " صلة " .

٢ – ضمير يعود على اسم الموصول أو ما يغنى عنه .

وهذا الاسم نوعان :

أ – نوع مختص .   ب – نوع مشترك .

أ – **فالنوع المختص** : للمفرد المذكر " الذى " ؛ وللمؤنث " التى " ؛ وللمثنى المذكر " اللذان " فى حالة الرفع ، و" اللذين " فى حالتى النصب والجر ؛ وللمثنى المؤنث " اللتان " فى حالة الرفع ،و" اللتين" فى حالتى النصب والجر ؛ وللجمع المذكر " الذين " ؛ وللجمع المؤنث " اللاتى واللائى " ، وقد يردان بلا ياء ، فيقال : " اللات ، واللاء " ؛ وللجمع مطلقًا سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا " الألى " .

والأمثلة على التوالى :

– ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ : الاسم الموصول هنا للمفرد المذكر : " الذى " ، وصلتها : جملة فعلية هى : " صدقنا وعده " ، وعائدها : ضمير الغائب فى " وعده " إذ يعود على " الذى " أو فاعل " صدقنا " .

- ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ : الموصـــول : " التى " ، صلتها : جملة " تجادلك " ، والعائد : فاعل " تجادلك " وهو ضمير مستتر أو ضمير الغائبة فى " زوجها " .
- ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ : الاسم الموصـــول : " اللذان " للمثنى المذكر ، والصلة : جملة " يأتيانها " ، والعائد : ضمير الغائبة فى " يأتيانها " ، واسم الموصول هنا مبتدأ مرفوع بالألف .
- ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ : الموصول هــو : " اللــذين " مفعول به منصوب بالياء ، والصلة : جملة " أضلانا " ، والعائد : ألف الاثنين الواقع فاعلاً .
- " فازت الطالبتان اللتان اجتهدتا " : الموصول هو : " اللتـــان " صفة مرفوعة بالألف ، الصلة : جملة " اجتهدتا " ، العائد : ألف الاثنين فاعل .
- " إن الخصلتين اللتين دمرتا المسلمين هما الافتتـــان بـــالغرب ، والتهاون فى تنفيذ أوامر الله " : الموصول : " اللتين " ، الصلة الجملة " دمرتا " ، العائد : ألف التثنية الواقعة فاعلاً .
- ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ : الموصول : " الذين " ، الصلة : جملة " يؤمنون " ، العائد : واو الجماعة .

- ﴿ وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡ ﴾ : الموصول : " اللاتى " ، الصلة : " يأتين الفاحشة " ، العائد : نون النسوة الواقعة فاعلاً .
- ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ ﴾ : الموصول : " اللائى " ، الصلة : جملة " يئسن " ، العائد : نون النسوة الواقعة فاعلاً .
- " سرنى الألى هاجروا فى طلب العلم " : الموصول : " الألى " ، الصلة : جملة " هاجروا " ، العائد : واو الجماعة الواقعة فاعلاً .
- " أسعدنى الألى التزمن بالحشمة " : الموصول : " الألى " ، الصلة : جملة " التزمن " ، العائد : نون النسوة .

ب- **النوع المشترك** : يقصد به ما يصلح لكل من المفرد والمثنى والجمع - سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا - من غير أن يتغير لفظه ، والذى يحدد المراد منه هو الضمير الذى يأتى بعده ، أو القرائن التى تعينه ، ويتضح هذا النوع فى استعمال " مَن " و" ما " .

١ - " مَن " : وأكثر استعمالها للعقلاء ، وقد تأتى لغيرهم إذا نزّل منزلتهم أو كان المتحدث عنه شاملاً للعقلاء وغيرهم ، ولأن لفظها مفرد - ويدل أحيانًا على غير المفرد - جاز عود الضمير عليها مفردًا باعتبار اللفظ ، ومجموعًا باعتبار المعنى ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ ﴾ ،

فقد عاد الضمير فى " يجادل " مفردًا بحسب لفظ " من " ، وقال ﷻ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، فعاد الضمير فى " يستمعون " جمعًا بحسب معنى " من " ،

ومن مجيئها لغير العاقل لاشتمال المتحدث عنهم على العاقل وغيره ، قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ ، ثم إن هذه الدواب كلها تشترك مع المؤمن فى تسبيح الله تعالى .

ومن مجيئها لغير العاقل لتنزيله منزلة العاقل ، حديث القرآن عن الأصنام التى يعبدونها من دون الله فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ ، إذ لا يدعى فى الحقيقة غير القادر على الاستجابة .

٢ – " **ما** " : وأكثر استعمالها لغير العقلاء ، وقد تأتى للعقلاء إذا كان الحديث عن العاقل وغيره ، وتغلّب غير العاقل فى العدد ، مثل قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ، فالذين يسبحون لله من المخلوقات فى الأرض أكثرهم من غير بنى آدم ، ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ ﴾ ، أو كان الحديث عن صفات من يعقل ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ

لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ ، أو كان الحديث عن مبهم لا يعرف نوعه ، مثل قول مريم : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ ، ومثال استعمالها لغير العاقل ، قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ .

هذا وقد أضاف النحاة إلى هذين اللفظين أربعة أخرى ، بعضها على لغة من اللغات ، **وبعضها مختلف فيه** :

١ – فأما ما كان على لغة " طيء " فهي " ذو " ، يقولون : جاءني ذو قام ، أي الذي قام ، وقالوا : وذو في السماء عرشه ، وقال شاعرهم :

فإن الماء ماء أبي وجدي ∴ وبئري ذو حفرت وذو طويت

٢ – وأما المختلف فيه ، فمنه " ال " المعرفة إذا دخلت على صفة صريحة ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، فبعضهم يعدونها اسم موصول صلته هذه الصفة ، والآخرون يعتبرونها حرفًا معرفًا شأنه شأن ما يدخل على الجوامد ، بدليل أن الإعراب لا يظهر إلا على الصفة ، فحين تقول : هذا العاقل ، لا داعي لتأويله بـ " هذا الذي عقل " .

٣ – ومنها " أيّ " يعدها أكثر النحاة اسم موصول للعاقل وغيره – مفردًا كان أو غير مفرد – ويمثلون لها بمثل قولهم : يعجبني أيهم يجتهد ، وأيهما يجتهدان ، ويحكمون عليها بالإعراب إلا إذا كانت جملة

صلتها اسمية حذف صدرها ، فتبنى على الضم ، ويجعلون منها قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ، والتقدير عندهم : لننزعن من كل شيعة الذى هو أشد على الرحمن ، لكن بعض النحاة يرون أن " أىّ " هذه اسم استفهام على معنى : لننزعن من كل شيعة من يقال له : أيكم أشد تجبرًا وطغيانًا .

٤ – ومنها " ذا " إذا سبقت بإحدى كلمتين هما : " ما " و" مَن " الاستفهاميتان ، بحيث لا تتركب " ذا " معهما ، مثل قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ ، حيث يرى بعض النحاة أن تقديرها : ما الذى أنزل ربكم ، ويرى البعض الآخر أن " ماذا " بجزءيها اسم استفهام ، ولا داعى لخلط الأدوات ، فـ " ذا " اسم إشارة ، وهى هنا مزيدة ملغاة مركبة مع " ما " فصارتا كلمة واحدة .

صلة الموصول :

لابد لكل اسم موصول من صلة ، فهو لا يسمى بذلك إلا لهذه الصلة ، **والذى يصلح لذلك ما يأتى :**

١ – الجملة ، وتكون **اسمية** ، كقوله تعالى : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، **وفعلية** ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ويشترط فيها :

أ – أن تكون خبرية لفظاً ومعنى ، أى تحتمل الصدق والكذب .

ب– أن تكون معهودة للمخاطب حتى يستطيع بها أن يزيل غموض الاسم الموصول إلا فى مقام التهويل والتفخيم ، كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ .

جـ– أن يعود منها ضمير على الموصول .

٢ – شبه الجملة ، ويشمل الظرف والجار والمجرور ، وشـرطهما أن يكونا تامين يفهم منهما المعنى المقصود ، ويتعلقان بفعل عام ، مثل " استقر " ، ومن هنا أشبها الجملة ، لكن الظرف الصالح لذلك هو ظرف المكان .

ومثال الجار والمجرور الواقعين صلة ، قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ .

ومثال الظـرف قـوله تعـالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ .

ولا يشترط فى الصلة إذا كانت شبه جملة أن يكون فيها عائد على الموصول .

ويجوز حذف عائد الصلة مع الجملة ، إذا كان :

أ – فى **محل نصب** ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ، والتقدير : ما تسرونه وما تعلنونه .

ب- فى **محل جر** بالإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ ، أى قاضيه .

جـ- الموصول مجرورًا بمثل الحرف المذكور ، كقوله تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أى منه .

الموصول الحرفى :

هو كل حرف يمكن تأويله مع صلته بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وتسمى الحروف المصدرية ، **وهى خمسة** :

- " أنَّ " المشددة وهى من أخوات " إنَّ " تفيد التوكيد وتقع مع اسمها وخبرها فاعلاً ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ ، أو تقع مبتدأ ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ، والتقدير : حملنا آية ، وهكذا .
- " أنْ " المخففة تدخل على المضارع وتتأول هى والفعل بمصدر يقع مبتدأ ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، أى صومكم خير ، أو مفعولاً به ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، والتقدير : يريدون إطفاء نور الله ، وهكذا .

- " **ما** " المصدرية حين توصل بفعل متصرف ، كقوله تعالى : ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ ، أى بنسيانهم يوم الحساب .
- " **لو** " الداخلة على فعل متصرف مسبوقة **بما** يدل على الود والحب ، كقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ ، أى ودوا كفركم .
- " كى " المصدرية وتوصل بالمضارع وتسبقها لام التعليل لفظًا أو تقديرًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ ، أى لعدم أساكم .

النوع الخامس : المعرف بالأداة

من أقسام المعارف ما دخلت عليه أداة التعريف ، وهـى " ال " ، على خلاف فى أن المعرّف هى اللام وحدها أو هى مع الهمزة ، وتنقسم إلى نوعين :

١ - العهدية .　　　　٢ - الجنسية .

والعهدية ثلاثة أقسام :

أ - **عهد ذكرى** : وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر ، مثل قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ ، فكلمة " الرسول " سبقت بكلمة " رسولاً " وهما لشخص واحد .

ب- **عهد علمى** : وهى التى يتقدم لمصحوبها علم سـابق ، كقـولـه تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ ، إذ الغار والشجرة معلومان عند المخاطبين .

جـ - **عهد حضـورى** : وهى أن يكون مصحوبها حاضرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

والجنسية :

١ - إما أن تكون لبيان الحقيقة والماهية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ .

٢ - وإما أن تكون لبيان الجنس ، بحيث إذا وضعنا كلمة " كل " مكانها لصح الكلام ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ .

٣ - وإما أن تكون لخصائص الجنس ، كقولك : أنت الرجل علما .

" ال " الزائدة :

تأتى " ال " زائدة غير معرّفة ولا موصولة ، **وتأتى على قسمين** :

١ - **زائدة لازمة** ، وهى التى تلزم بعض الأعلام ، كالسموأل ، واليسع ، واللات ، والعزى ، فهذه أعلام لا تحتاج إلى ما يعرفها ، فـ " ال " إذن فيها زائدة ولا يصح حذفها .

٢ - **زائدة عارضة** ، وهى نوعان :

خاصة بالضرورة الشعرية ، كقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ∴ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فإن موقع " النفس " موقع النكرة ، لأنها تمييز ، وتقديرها : وطبت نفسًا ، ولكن الوزن الشعرى اضطره إلى إثبات " ال " ، ومن هذا الباب ما زيد شذوذًا ، مثل : ادخلوا الأول فالأول .

٣ - **زائدة للمح الأصل** ، كما فى العلم المنقول عن صفة ، كحارث ، وقاسم ، وحسن ، وعباس ، وضحاك ، فحين يقال : الحسن والعباس ، فإن " ال " هنا تذكر بأصل الوصف بالحسن والعبوس ، وهكذا ، وهذا القسم مسموع لا يقاس عليه .

" ال " الدالة على العلمية :

قد ترد بعض الكلمات دالة على شىء معين ، وتكون مصدرة بـ " ال " فتسمى : علَمًا بالغلبة ، وذلك **كالنجم** ، فإنه فى أصل وضعه صالح لكل نجم ، ثم صار خاصًا بالثريا وغلب عليه ، وكذلك **المدينة** ، غلبت على مدينة رسول الله ﷺ ، وكذلك **الكتاب** ، اشتهر به كتاب سيبويه ، والبيت ، ويطلق ويراد منه البيت الحرام بمكة ، وهذه الأداة فى مثل هذه الأسماء لازمة لا تحذف قياسًا ، إذ هى الدالة على العلمية ، وليست هذه الخاصية لـ " ال " فقط ، فإنها تأتى أيضًا مع الإضافة ، كابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وابن الزبير ، فإن للعباس ولعمر ولمسعود وللزبير أولادًا كثيرين ، ولكن اشتهر منهم من كان اسمه عبد الله فصار ذلك علَمًا بالغلبة عليهم .

النوع السادس : المضاف لمعرفة

إذا أضيفت النكرة إلى معرفة مما سبق ، اكتسبت التعريف بالإضافة غير أن منزلة هذا المضاف تتحدد بالمضاف إليه على النحو التالى :

- فالضمير – كما سبق أن عرفت – هو أعرف المعارف ، ولا يشاركه فى رتبته شىء .
- والذى يليه فى درجة التعريف ، هو **العلم** ، **والمضاف للضمير** ، **والمضاف للعلم** ، فالثلاثة فى مرتبة واحدة ، فكلمات : محمد ، صديقى ، صديق محمد ، كلها فى مستوى واحد فى التعريف .
- يلى ذلك اسم الإشارة ، ومعه المضاف لاسم الإشارة .
- يأتى بعده الاسم الموصول ، ومعه المضاف إلى اسم الموصول .
- ثم المعرف بالأداة ، ومعه المضاف إلى المعرف بها .

وحتى تعلم أهمية هذا الترتيب ، أذكر لك بعض الأمثلة ، إذا جاءتك جملة بها ضمير وعَلَم ، حكمت على الضمير بأنه مبتدأ وعلى العلم بأنه خبر ، مثل : أنت محمد ، لأن المبتدأ يفترض فيه أن يكون أكثر تعريفًا ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك لعلة بلاغية ، أما إذا جاءتك جملة مكونة من علم ومضاف للضمير ، مثل : محمد صديقى ، فإن كلتا الكلمتين صالحة للابتداء والخبرية ، لأنهما فى رتبة واحدة ، ولذلك يرى النحاة أن المتقدم هو المبتدأ والمتأخر هو الخبر ، ما لم يظهر فى الكلام ما يدل على خلاف ذلك ، وهذا ما يعبر عنه ابن مالك فى الألفية:

فامنعه حين يستوى الجزءان ∴ عُرفا ونُكرا عادِمَىْ بيان

المبتدأ والخبر

تعويدًا لدارسى اللغة العربية على فهم تراثنا الرائع ، وتقريبًا لأسلوب علمائنا العظام ، نسوق الآن بابًا من أبواب النحو بقلم فارس اللغة والنحو والتفسير الإمام/ أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، من كتابه " **المفصّل فى علم العربية** " ، وهو وإن كان متنًا تناوله كثير من العلماء بالشرح والتفصيل ، من أمثال : ابن يعيش ، وابن الحاجب .. أراه وافيًا بالغرض مع تذييل يسير يوضح بعض الغوامض ، ويشير إلى بعض القواعد التى تناولها مَن بعده بالشرح والإيضاح .

يقول الإمام/ الزمخشرى :

" المبتدأ والخبر : هما الاسمان المجرّدان للإسناد ، نحو قولك : زيدٌ منطلق ، والمراد بالتجريد : إخلاؤهما من العوامل التى هى "كان" و"إنّ" و"حسبت" وأخواتها ، لأنهما إذا لم يُخْلَوا منها تلعّبتْ بهما ، وغَصَبتْهما القرار على الرفع[١] .

وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد ، لأنهما لو جُرّدا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن يُنْعق بها غير معربة ؛ لأن الإعراب

---

(١) يريد أن النواسخ تزيل حكم الرفع فى المبتدأ والخبر ، فلابد من خلوهما من هذه النواسخ حتى يكون لهما حكم الرفع .

لايستحق إلا بعد العقد والتركيب(١) .

وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولَهما معًا تناولًا واحدًا من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين : مسنَد ومسنَد إليه(٢) ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى "كأنّ" لما اقتضى مشبَّهًا ومشبَّهًا به كانت عاملة فى الجزءين ، وشبَهُهما بالفاعل أن المبتدأ مثلُه فى أنه مسند إليه ، والخبر مثل الفعل فى أنه جزء ثان من الجملة(٣) .

"فصل" والمبتدأ على نوعين : معرفة ، وهو القياس ، ونكرة ، إما موصوفة كالتى فى قوله ﷻ : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾(٤) وإما غير موصوفة

---

(١) الكلمات العربية إذا نطق بها دون تركيب فى جُمَل ، كانت بغير فائدة ، ولم يكن هناك داع للإعراب ، فحكمها البناء ، كما إذا قلت : محمد ، على ، سكر ، عيش .

(٢) يرى الزمخشرى كغيره من المحققين أن عامل الرفع فى المبتدأ والخبر هو تجردهما من العوامل اللفظية ويرى غيره أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وفى الخبر هو المبتدأ ، ولا يقدح فى التجرد دخول حرف زائد ، مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ، فخالق مبتدأ بالرغم من دخول " من " الزائدة عليه .

(٣) يبرهن الزمخشرى على أن التجرد للإسناد هو العامل فى المبتدأ والخبر بأن الإسناد لا يتأتى إلا من جزءين وأن معنى التشبيه كذلك ومعنى الفاعلية كذلك .

(٤) بدأ فى تعديد مسوغات الابتداء بالنكرة ، فذكر وصف المبتدأ النكرة وهو " عبد " =

كالتى فى قولهم : أرَجُلٌ فى الدار أم امرأة ؟[١] ، وقولهم : وما أحدٌ خيرٌ منك[٢] ،

وقولهم : وشرٌ أهرّ ذا ناب[٣] ، وقولهم : وتحت رأسى سرج ، وعلى أبيه درعٌ[٤] .

" **فصل** " **والخبر على نوعين : مفرد ، وجملة :**

فالمفرد على ضربين:

١ - خال من الضمير ، ٢ - ومتضمن له ، وذلك : زيد غلامك ، وعمرو منطلق[٥] .

والجملة على أربعة أضرب :

١ - فعلية ، ٢ - اسمية ، ٣ - شرطية ، ٤ - ظرفية .

= بقوله : مؤمن ، وهذا يفيدها الخصوص .

(١) والمسوغ الثانى ، دخول الاستفهام على النكرة ، حيث دخلت الهمزة على " رجل " ، وهذا يفيدها العموم .

(٢) والمسوغ الثالث ، دخول النفى على النكرة ، حيث دخلت " ما " النافية على " أحد " ، وهذا يفيدها العموم .

(٣) هذا مثل معناه : ما أهر ذا ناب إلا شر ، ومثله قولهم : شىء ما جاء بك ، أى ما جاء بك إلا شىء خطير ، فكأنه قال : شر عظيم أهر ذا ناب .

(٤) إذا تأخر المبتدأ وكان خبره شبه جملة أى ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، كان تأخيره مسوغًا للابتداء به إذا كان نكرة ، وفى هذه الحالة يجب تأخيره ، والذى سوغ ذلك أنك صدّرت فى الخبر معرفة هى المحدث عنها فى المعنى ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

(٥) الخبر هنا اسم فاعل متضمن للضمير ، أما غلامك فاسم جامد .

وذلك : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وبكر إن تعطه يشكرك ، وخالد في الدار[١] .

"فصل" ولابد في الجملة الواقعة خبرًا من ذِكْر[٢] يرجع إلى المبتدأ ، وقولك : في الدار ، معناه : استقر فيها ، وقد يكون الراجع معلومًا فيستغنى عن ذكره ، وذلك في مثل قولهم : البُرُّ الكرّ بستين[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ .

"فصل" ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك : تميميٌّ أنا ، وقولك : مشنوءٌ من يشنؤك ، وكقوله تعالى : ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[٤] ، وقوله :

---

(١) عبر الزمخشري عن شبه الجملة ، بأنه جملة ظرفية ، لتعلقه بفعل أو شبهه ، وإذا كان المبتدأ اسم عين لا يخبر عنه إلا بظرف المكان ، مثل : زيد عندك .

(٢) المراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ ، ويرى الزمخشري أن شبه الجملة لما كان متعلقًا بفعل أو شبهه ، وهذا المتعلق به ضمير ، فهو داخل في الحكم العام بتقدير هذا الضمير ، ولذلك قال : وفي الدار ، معناه : استقر فيها ، وفاعل استقر هو الضمير العائد .

(٣) البرّ هو القمح ، والكُرّ : كيل معروف في زمانهم ، والتقدير : البر الكر منه بستين درهمًا ، فالعائد محذوف للعلم به .

(٤) يجوز تقديم الخبر على المبتدأ حيث لا مانع ولا موجب ، وفي هذين المثالين والآية ، حكمنا على المتقدم بأنه خبر ، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون أعرف من الخبر ، والمتقدم فيها نكرة ، والمتأخر ضمير واسم موصول ومضاف إلى الضمير ، وكل ذلك من المعارف .

﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ ، المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه(١) .

وقد الْتزِم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا ، وذلك قولك : فى الدار رجل(٢) .

وأما " سلام عليك " و" ويل لك " وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها(٣) ، وإذا كانت منصوبة فهى منزَّلةٌ مَنْزِلَة الفعل(٤) ، وفى قولهم : أين زيد ، وقولهم : كيف عمرو ، وقولهم : متى القتال(٥) .

---

(١) همزة التسوية الواقعة بعد كلمة " سواء " يتأول منها ومن مدخولها مصدر ، وفى هذه الآية وقع المصدر المؤول مبتدأ تقدم عليه الخبر وهو نكرة ، وكلمة سواء فى الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ، والمعنى الإنذار وعدمه مستويان .

(٢) سبقت الإشارة إلى أن هذا الموضع مما يجب فيه تقديم الخبر لرفع اللبس فى أنه لو تقدم المبتدأ وهو نكرة ، لكان الجار والمجرور فى موضع رفع صفة له ، لأن احتياج النكرة إلى الوصف أشد من احتياجها إلى الخبر .

(٣) يرد بهذا على من يعترض بأن المبتدأ هنا نكرة والخبر ظرف ولم يتأخر ، بأن هذه الجمل جاءت للدعاء فلا لبس فى تقديم المبتدأ ، كالمثل الذى يجب أن يبقى على حاله

(٤) يستدل أيضًا على عدم اللبس ، بأن هذه المصادر تأتى نائبة عن الفعل فتنتصب فى مثل قولك : سلامًا عليك ، أى أسلم عليك .

(٥) وهذا هو الموضع الثانى للوجوب ، فالخبر هنا اسم استفهام وله الصدارة .

"فصل" ويجوز حذف أحدهما ، فمن حذف المبتدأ قول المستهِلّ: "الهلالُ والله" ، وقولك وقد شَمَمْتَ ريحًا : المِسكُ والله ، أو رأيت شخصًا فقلت : عبدُ الله وربِّى[١] .

ومنه قول المرقش الأكبر :

لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والغارات ، إذ قال الخميسُ : نَعَم[٢] .

ومن حذف الخبر قولهم : خرجت فإذا السبُع ، وقول ذى الرمة :

---

(١) لما كان كل من المبتدأ والخبر ركنًا أساسيًا فى الجملة ، كان حذف أحدهما غير جائز إلا إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه ، وهنا قرينة حالية ، فمن قال : الهلال ، يقصد : هذا الهلال ، لأنه مستهلّ أى طالب رؤية الهلال ، ومن قال : المسك ، دل على المحذوف كونه قد شم ريحًا ، ومن قال : عبد الله ، كونه رأى شخصًا .

(٢) **اللغة** : " لا يُبعد " ماضيها : " أبعد " ، أى : نحاه عن الخير ، والتلبّب : أخذ السلاح للقتال ، والتأهب للكفاح ، والغارات : جمع غارة ، وهى دفع الخيل على العدو ، والخميس : الجيش له خمسة أقسام : مقدمة وساقة وجناحان وقلب ، و" نعم " واحد الأنعام من الإبل والبقر والغنم وقيل الإبل خاصة ، **الإعراب** : لا : ناهية ، ويبعد : فعل مضارع مجزوم بها وحرّك لالتقاء الساكنين ، ولفظ الجلالة هو الفاعل ، والتلبب : مفعوله ، والغارات : عطف عليه ، وإذ : ظرف زمان بمعنى " حين " ، و" نعم " : خبر لمبتدأ محذوف ، أى هذه نعم ، **والشاهد** : فى " نعم " حيث وقعت خبرًا عن مبتدأ محذوف ، **والمعنى** : لا يبعد الله التشمر للقاء الأعداء ودفع الخيل نحوهم حين يقول الجيش : هذه أنعام سهلة الغُنم ، وبهذا يحث الشاعر قومه على القتال للحصول على هذه الغنائم .

أيا ظبيةَ الوعْساءِ بين جلاجل ∴ وبين النقا آأنت أمْ أمُّ سالمِ[١]

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ، يحتمل الأمرين ، أى : فأمرى صبر جميل ، أو : فصبر جميل أجمل .

وقد الْتزِم حذف الخبر فى قولهم : لولا زيد لكان كذا ، لِسدّ الجوابِ مسدَّه[٢]

ومما حُذف فيه الخبرِ لسدّ غيرِه مَسدَّه ، قولهم : أقائم الزيدان[٣] ، وقولهم : ضربى زيدًا قائمًا[٤] .

---

(١) **اللغة** : " الوعساء " : الأرض اللينة ذات الرمل ، و" جلاجل " : موضع ، و" النقا " : الكثيب من الرمل ، و" أم سالم " كنية صاحبته ، **الإعراب** : أيا : حرف نداء ، ظبية : منادى مضاف منصوب ، و" الوعساء " : مضاف إليه ، بين : ظرف مكان منصوب ، جلاجل : مضاف إليه ، وبين : معطوف على بين السابقة ، آأنت : همزة الاستفهام ممدودة لاستثقال اجتماع همزتين وللوزن ، وأنت : مبتدأ ، خبره محذوف تقديره : آأنت ظبية ، و" أم " : حرف عطف ، و" أم سالم " : عطف على الخبر المحذوف ، والتقدير : أم أنت أم سالم ، **والشاهد** : حذف الخبر ، **والمعنى** : أنه قد أشكل عليه التمييز بين امرأته والظبية لما بينهما من تمام المشابهة حتى إنه لا يعرف إحداهما من الأخرى .

(٢) بعد أن ذكر أمثلة لحذف الخبر جوازًا ، تحدث هنا عن حذفه وجوبًا ، وبدأ بالموضع الأول وهو وقوع المبتدأ بعد " لولا " الشرطية ، إذ التقدير : لولا زيد موجود ، لأن جواب الشرط يغنى عن الخبر .

(٣) سلك الزمخشرى هنا إقامة الفاعل مقام الخبر – إذا كان المبتدأ وصفًا عاملاً – مع ما حذف خبره ، وبعض الكتب تقسم المبتدأ إلى قسمين : أحدهما ما احتاج إلى خبر وهو ما كان اسمًا غير صفة ، والآخر : ما أغنى فاعله عن الخبر وهو ما كان صفة عاملة ، كهذا المثال : فالزيدان هنا : فاعل لاسم الفاعل : قائم سد مسد الخبر .

(٤) هنا الموضع الثالث : وهو أن يسد الحال مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدرًا ، والتقدير : ضربى زيدًا ، إذ كان قائمًا ، أو إذا يكون قائمًا ، والخبر حينذاك فى =

ومما حُذف فيه الخبر لسدِّ غيره مَسدَّه أيضًا قولهم : أكثر شربى السويق ملتوتًا(١) ، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا(٢) ، وقولهم : كل رجل وضيعته(٣) .

" فصل " وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا ، كقولك : زيد المنطلق ، وقولك : الله إلهنا ، ومحمد نبيّنا ، ومنه قولهم : أنت أنت ، وقول أبى النجم :

أنا أبو النجم وشِعرى شِعرى(٤)

ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ(٥) .

= الحقيقة هو الظرف ، سواء كان دالاً على الماضى ويعبر عنه بـ " إذ " أو على المستقبل ويعبر عنه بـ " إذا " ووقعت الحال هنا مغنية عن النطق بالخبر .

(١) هنا أضيف أفعل التفضيل إلى المصدر فصار حكمه حكم المصدر ، وجاز أن يكون الخبر المقدر ظرف زمان ، لأن أسماء المعانى يجوز الإخبار عنها بظرف الزمان وبظرف المكان ، تقول : رؤية الهلال غدًا ، وتقول : الجلوس عندك .

(٢) هنا أضيف أفعل التفضيل إلى المصدر المؤول من " ما " والفعل ، فأخذ حكم ما سبقه

(٣) الموضع الرابع : وقوع المبتدأ قبل واو المعية يغنى عن الخبر ، فهذه الواو تفيد اقتران المبتدأ بما عطف عليه ، أى أن كل رجل مع ضيعته " أى مزرعته " مقترنان ، ومما لم يذكره الزمخشرى : إذا كان المبتدأ اسمًا صريحًا فى القسم ، أى لم يستعمل فى غير القسم ، فإن ظهور الخبر يكون عبثًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ، أى لعمرى قسمى .

(٤) هذا من الرجز : الإعراب : أنا : ضمير متكلم مبتدأ ، أبو النجم : خبر مرفوع بالواو وجاز الإخبار به لتضمنه معنى اشتهاره بالكمال ، كأنه قال : أنا ذلك المعروف بالكمال ، والشاهد : وقوع كل من المبتدأ والخبر معرفتين .

(٥) سبق أن أشرنا إلى أن مجيء المبتدأ والخبر معرفتين يحتم علينا الحكم على الأول بأنه مبتدأ وعلى الثانى بأنه خبر ، ويمتنع تقديم الخبر على المبتدأ .

"**فصل**" : وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدًا ، ومنه قولك : هذا حلوٌ حامض(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾(٢) .

"**فصل**" : إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره ، وذلك على نوعين : ١ - الاسم الموصول ، ٢ - النكرة الموصوفة ، إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفًا ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾(٣) ، وقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(٤) .

---

(١) الخبران هنا فى معنى المفرد ، فالذى يجمع بين الحلاوة والحموضة يسمى : مُزًّا ، فكأنه قال : هذا مُزٌّ : فهذا المثال متعدد لفظًا مفرد معنى ، والمراد : أنه جامع بين الطعمين .

(٢) فى هذه الآية تعدَّدَ الخبر والمبتدأ واحد ، وقد عاد عليه ضمير من كل خبر منها ، فهو متعدد لفظًا ومعنى .

(٣) المبتدأ هنا اسم موصول " الذين " ، صلته : جملة فعلية ، وجاء الخبر جملة اسمية مصدرة بالفاء لما فى اسم الموصول من عموم يشبه الشرط ، وذلك يفيد أن الخبر مرتبط بإتيان الفعل ، ولذلك اشترط فى الصلة أن تكون فعلاً .

(٤) المبتدأ هنا اسم موصول " ما " ، وصلته : شبه جملة وهى الجار والمجرور " بكم " =

وقولك : كل رجل يأتينى أو فى الدار – فله درهم[١]

وهكذا نرى أن الزمخشرى فى مفصله قد أجمل ما فصله المتأخرون عنه بعبارة سهلة رصينة ، وبأمثلة عربية فصيحة ، واستشهد بثمانى آيات من القرآن الكريم ، وبفهم عباراته واستيعاب معانيها يستغنى الدارس عن المطولات .

= وقد اقترن الخبر بالفاء ، وهو شبه جملة أيضًا " من الله " لما فى الموصول من عموم كما سبق وشبه الجملة هنا متعلق بفعل .

(١) النكرة هنا " كل رجل " ، وصفت بجملة فعلية أو بشبه جملة ، فأشبهت الشرط والجزاء ، كأنك قلت : أى رجل يأتنى فله درهم ، أو قلت : أى رجل فى الدار فله درهم ، فالجزاء بإعطاء الدرهم مبنى على الإتيان .

النواســخ

النسخ في اللغة : الإزالة والنقل ، وبمعنى الإزالة وردت آية النسخ في قــوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ ، وبمعنى النقــل جاء قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، وقد أخذ النحاة هذا المصطلح بالمعنى الأول وهو الإزالة ، من حيث إن المبتدأ والخبر إذا لم يدخل عليهما شيء ، كــان حكمهما الرفع ، فإذا دخل أحد هذه النواسخ ، أزال هذا الحكم وأعطاهما حكمًا آخر ، وهذه النواسخ إما أن تكون أفعالاً ، وإما أن تكون أســماء قائمة مقام هذه الأفعال ، وإما أن تكون حروفًــا ، **فالأفعــال الناســخة** محصورة في " **كان وأخواتها** " و" **أفعال المقاربة والرجاء والشروع** " و" **أفعال القلوب والتصيير** " .. وأما **الأسماء الناسخة** فإن كثيرًا مــن هــذه الأفعال متصــرفة ويرتبط بها بعض الأســماء العاملة عملهــا ، كــ " **اسم الفاعل** " و" اسم **المفعول** " و" **المصدر** " ، فتنسخ أيضًا حكم المبتدأ والخبر ؛ وأما **الحروف** فهي : " **إنّ وأخواتها** " و" **مــا النافيــة وأخواتها** " و" **لا النافية للجنس** " .

كان وأخـــواتها

عبر النحاة عن هذه الأفعال بعبارة تشير إلى أن الفعــل (كــان) متميز عن بقية هذه الأفعال كالأم بالنسبة لأولادها .

وحتى تتميز الأفعال التى تدخل فى إطار (كان وأخواتها) ، لابد لك من الإحاطة بمعانيها ، فإن هذه الأفعال إذا خرجت عن هذه المعانى لم تكن ناسخة .

ويمكن تقسيم هذه الأفعال من حيث معانيها إلى خمسة أنواع متميزة :

الأول :

ما يدل على اتصاف الاسم بالخبر فى وقت معين ، كالصباح والضحى والمساء وطول النهار وطول الليل ، ويشمل هذا القسم : أصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات .

الثانى :

ما يدل على اتصاف الاسم بالخبر بعد التحول والصيرورة ، وهو صار وأخواتها : آض ، وعاد ، وحار ، وجاء ، وراح ، ورجع ، واستحال ، وقعد ، وتحول ، وغدا ؛ كما يشمل : كان ، وأصبح ، وأمسى ، وظل إذا استعملت فى معنى الصيرورة .

الثالث :

ما يدل على اتصاف الاسم بالخبر باستمرار ، ويشمل : مازال وأخواتها : مافتئ ، ومانفك ، ومابرح ، ذلك أن معانيها قبل دخول النّافى تدل على الزوال والترك والانفكاك ، فلما دخل النّافى صار نفيُ النفْيِ إثباتًا وأفاد معنى الاستمرار ، ولهذا يشترط فى هذا القسم تقدم نفى أو شبهه من النهى أو الدعاء .

الرابع :

ما يدل على نفى الخبر عن الاسم ، وهو : ليس .

الخامس :

ما يدل على الدوام والبقاء مدة محددة بالخبر ، وهو : مادام .

أقسامها من حيث العمل وشروطه :

لهذه الأفعال تقسيم آخر من حيث شروط إعمالها حسب المسموع من كلام الله وكلام العرب .

القسم الأول :

ما يعمل بلا قيد ولا شرط ، وهو :

" **كان** " مثل : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ ، و" **أصبح** " مثل : أصبحنا شاكرين لنعم الله .

" **أضحى** " مثل : أضحينا كادحين ، و" **أمسى** " مثل : من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له .

" **ظل** " مثل : ظل الإيمان حافزًا لنا على تحمل المشاق ، و" **بات** " مثل : بتنا سعداء راضين .

" **صار** " مثل : صار الأمل دانى القطوف ، و" **ليس** " مثل : ليس سواءً عالمٌ وجهول ، و" **كان بمعنى صار** " مثل : ﴿ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۞ فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا ۞ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ .

" **أصبح بمعنى صار** " مثل : ﴿ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ .

" **أضحى بمعنى صار** " مثل :

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ∴ فألوت بها الصبا والدبور(١)

" **أمسى بمعنى صار** " مثل قول الشاعر :

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا ∴ أخنى عليها الذى أخنى على لبد(٢)

" **ظل بمعنى صار** " مثل قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ .

" **رجع بمعنى صار** " مثل : قول الرسول ﷺ : « **لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض** » .

" **قعد بمعنى صار** " مثل قول العرب : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

" **ارتد بمعنى صار** " مثل قول الله تعالى : ﴿ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ .

---

(١) أضحوا : أضحى واسمها – كأنهم ورق : كأنّ واسمها وخبرها والجملة خبر أضحى – جف : فعل ماضى والفاعل مستتر والجملة صفة لورق – فألوت بها الصبا : جملة معطوفة على جف .

(٢) الشاهد : استعمال " أمسى " بمعنى " صار " فى قوله : أمست خلاء ، أما " أمسى " الثانية فليست بمعنى " صار " لأن خبرها ماض وهو : " احتملوا " – لبد : (بضم ففتح) اسم نسر عمر طويلاً – أخنى عليها : أهلكها .

" غدا وراح بمعنى صار " مثل قول النبى ﷺ : « **لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصًا وتروح بطانًا** » .

" حار التى بمعنى صار " مثل قول الشاعر :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه ∴ يحور رمادًا بعد إذ هو ساطع(١)

القسم الثانى :

ما يعمل بشرط تقدم نفى أو نهى أو دعاء ، وهو : مازال ، ومافتئ ، ومانفك ، ومابرح .

مثالها مع النفى بـ " ما " :

مازال أهل الباطل نشطين فى إثارة الفتن ، وما فتئ النفعيون متعاونين معهم ، وما برح المسلمون غافلين عما يراد بهم ، وما انفك الإسلام يناشد جنده .

ومثالها مع النفى بـ " لا " :

قوله ﷻ : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ .

لا يفتأ الدعاة إلى الله صابرين على الأذى ، لا أبرح محبًا للطالب النابه المستقيم ، لا ينفك العالم المخلص حريصًا على هداية الضالين .

ومثالها مع النفى بـ " لن " :

---

(١) يحور رمادًا : هو محل الشاهد ، حيث ورد المضارع من " حار " دالاً على الصيرورة فعمل عمل " صار " - هو ساطع : جملة فى محل جر بإضافة " إذ " إليها .

لن تزالوا معانين من الله مادمتم مخلصين لدينه ، لن يفتأ العلماء مجاهدين حتى يتحقق الإصلاح المنشود ، ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ ﴾ ، لن ينفك الإزهر مقيمًا على رسالة الإسلام الخالدة .

ومثالها مع النفى بـ " لم " :

لم أزل ذاكرًا ربى ، لم أفتأ تائبًا من كل معصية ، لم أبرح مخلصًا لدينى ، لم أنفك معترفًا بتقصيرى .

ومثالها مع النفى بـ " ليس " :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ∴ كل ذى عفة مقل قنوع[١]

ومثالها مع النهى :

صاح شمّر ولا تزل ذاكر ∴ الموت فنسيانه ضلال مبين[٢]

لا تفتأ مطّلعًا على تراثك الخالد ، لا تبرح سالكًا طريق الفائزين ، لا تنفك محافظًا على تعاليم الدين .

ومثالها مع الدعاء :

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ∴ ولا زال منهلاً بجرعائك القطر[٣]

---

(١) الشاهد : " ينفك " إذ هو مضارع انفك عمل عمل " كان " لتقدم النفى عليه بالفعل " ليس " – ذا : خبر ينفك مقدم منصوب بالألف – غنى : مضاف إليه – كل : اسم ينفك مؤخر – مقل وقنوع : صفتان لـ " ذى عفة " ، وجملة ينفك خبر " ليس " واسمها ضمير الشأن ، والمعنى : لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنيًا عزيزًا .

(٢) الشاهد : إعمال مضارع " زال " مسبوقًا بـ " لا " الناهية عمل " كان " – صاح : منادى .

(٣) الشاهد : إعمال " زال " المسبوقة بـ " لا " الدعائية – منهلاً : خبر مقدم – القطر : اسمه – يا : حرف نداء داخل على محذوف تقديره يا هذه – الجرعاء : رمل =

لا فتئ خيرك شاملاً إخوانك ، لا برح اللهفان مستجيرًا بحماك .

القسم الثالث :

ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية ، وهو : " دام "، مثل : ﴿ وَأَوْصَـٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ، وكقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ∴ لذاته بادكار الموت والهرم(١)

ملحوظتان :

الأولى : أفعال القسم الثانى لم تستعمل إلا مسبوقة بنفى أو نهى أو دعاء ، ومن هنا ساغ فى الأسلوب العربى الفصيح أن يحذف فيه النافى اختصارًا واعتمادًا على هذا المتعارف ، وقد لوحظ ضرورة توافر ثلاثة شروط لذلك ، هى : أن يكون الأسلوب للقسم ، وأن يكون النافى " لا " ، وأن يكون الفعل مضارعًا ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، وكقول الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ∴ ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى(٢)

= مستوية لا تنبت .

(١) الشاهد : تقدم خبر " ما دام " على اسمها ، والخبر : منغصة ، والاسم : لذاته .

(٢) الشاهد : حذف النفى بعد القسم وقبل " أبرح " – يمين : مبتدأ خبره محذوف تقديره : على يمين الله – الأوصال : الأعضاء ، وخبر " لو " محذوف دل عليه ما قبله .

الثانية : أن " زال " – التى نعتد بها من الأفعال الناقصة – هى التى مضارعها " يزال " – كما فى الأمثلة – وليس لها مصدر ؛ أما " زال " التى مضارعها " يزول " ومصدرها الزوال ، فمعناها : انتقل وتغير وفنى ، ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ ، وعلى هذا فهى فعل تام لازم ليست من أخوات " كان " الناقصة وكذلك " زال " التى مضارعها " يزيل " ومصدرها : الزيل ، فإن معناها التمييز والفصل ، كقول بعض العرب : زِلْ ضأنك عن معزك ، وهو فعل – كما ترى – متعد لواحد ، فليس من هذا الباب .

توسط الخبر بين الاسم والناسخ

نسمع كثيرًا عن قاعدة عربية تقول : " ما جاء على أصله لا يسأل عن علته " ، ومعناها ببساطة : أن لكل كلمة فى اللغة موضعًا فى الجملة والأسلوب ، تحدده الضوابط والقواعد المستنبطة من الاستقراء التام للأساليب الفصيحة ، فإذا جاءت الكلمة فى موضعها المفروض أن تكون فيه ، لم يكن لأحد أن يسأل : لماذا جاءت هذه الكلمة فى هذا المكان ؟

أما إذا خولف هذا النسق بأن وقعت الكلمة فى موضع غير موضعها ، كان لنا حق السؤال عن السبب الداعى إلى ذلك ، فإذا قلنا مثلاً : أصبح محمد مسرورًا ، لم يكن لنا أن نقول : لماذا تقدمت كلمة " محمد " هنا ، فإن موضعها التقديم ، إذ هى اسم " أصبح " والمفروض فيه أن يتقدم على الخبر ؛ أما إذا تقدم الخبر فقلنا : أصبح مسرورًا محمد ، كان لنا أن نسأل عن سبب التقدم لنعرف أن التركيز فى الأسلوب الأخير على سرور محمد الواضح المخالف للعادة ، ومن هنا كان الأصل أن يلتزم الفصيح تقديم الاسم وتأخير الخبر ما لم يكن هناك داع يمنع أو يوجب ، فإذا عرض فى الأسلوب ما يوجب هذا الترتيب أو يمنعه ، لم يكن لنا أمام هذا العارض إلا تحقيق ما يقتضيه .

فيجب الترتيب فى موضعين :

١ - إذا أريد قصر الاسم على الخبر ، وجب تقديم الاسم وتأخير الخبر ، لأن المقصور عليه لابد من تأخيره ، سواء كان أسلوب القصر بالنفى والاستثناء أم بـ " إنما " ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ ، فإن الآية تعنى أن صلاتهم كانت مقصورة على المكاء والتصدية ، ومؤدى ذلك أنه لم تكن لهم صلاة ، بل كان منهم صد عنها بالمكاء والصياح ، وقد فهمنا هذا المعنى من قصر صلاتهم على المكاء ، وبما أن المكاء ليس صلاة إذن ليس لهم صلاة ؛ أما إذا كان الأسلوب هكذا : وما كان مكاءً إلا صلاتهم ، فإن هذا يعنى

اعتراف القرآن بأن المكاء صلاة وأن لهم صلاة ، ومثل ذلك قولك : إنما كان محمد رسولاً .

٢ – إذا كان الاسم والخبر من الكلمات التى لا يظهر عليها إعـــراب ، فلا يتضح الاسم من الخبر إلا بالترتيب ، إذ لو تقدم الخبر لم يكن هناك دليل على تقدمه ، وهذا ما يقال عنه : إن التقديم لأمن اللبس ، وذلك مثل : أصبح عيسى صديقى ، ما زال معى إيمانى ، صـــار أخى عدوى ، فإن هذه الأمثلة الثلاثة تتكون كلماتهـــا مـــن بـــاب المقصور الذى آخره ألف لا تظهر عليها علامة الإعراب للتعذر ، أو من باب المضاف إلى ياء المتكلم إذ تستلزم الياء فيه كسر مـــا قبلها دائمًا أو شبه جملة ، وكذلك إذا كان أحد المعمولين أو كلاهما مبنيًا ، مثل : أمسى هذا مصطفاى ، ثم أصبح الذى لا أطيق رؤيته

ويمتنع الترتيب فى موضعين :

١ – إذا أريد قصر الخبر على الاسم ، وجب تقديم الخبر على الاسم ، لما عرفت آنفًا أن المقصور عليه هو المتأخر ، كمـــا إذا أردت أن تقصر التعليم الدينى على الأزهر فقلت : ما صار معلِّمًا للدين فى مصر إلا الأزهر ، أو أردت أن تقصر الكرم فى الجاهليـــة علـــى حاتم فقلت : ما كان كريمًا إلا حاتم .

٢ – إذا اشتمل الاسم على ضمير يعود على شىء فى الخبر ، وجـــب تقديم الخبر على الاسم ، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظـًــا ورتبة ، مثل : ما زال فى الأزهـــر رجاله ، وما فتـــئ للإســـلام دعاته ، وسيظل للدين جنوده .

فإذا لم يكن هناك موجب ولا مانع ، كان الفيصل في التقديم والتأخير – كما سبق – هو غرض المتكلم ، له أن يقدم الاسم على الخبر – وهو الأصل – فلا يسأل عن سبب التقديم ، وله أن يؤخر الاسم عن الخبر لداع بلاغي يقتضيه المقام ، وهذه الحالة هي الكثيرة السائدة في اللغة ، فقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، تقدم الخبر على الاسم للتركيز على أن النصر للمؤمنين حق ثابت على الله القادر ، فاهتم بإبراز هذا المعنى فقدم كونه حقًا وهو الخبر ؛ وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ ، قرأ حمزة وحفص بنصب البر على أنه خبر مقدم ، وقرأ غيرهما برفع البر على أنه اسم " ليس " ، وإذا تأملت المعنى في كلتا القراءتين وجدته جميلاً ورائعًا ، ومن الشواهد العربية لهذا التقديم ، قول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ∴ لذاته بادكار الموت والهرم

وقول الآخر :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ∴ فليس سواء عالم وجهول

متى يمكن اكتفاء هذه النواسخ بمرفوعها ؟ :

قد تخرج هذه الأفعال الناسخة عن المعاني التي سبق ذكرها لكل فعل على حدة ، والتي جعلتها ناقصة الدلالة على الحدث والزمن ، واستعاضت عن هذه الدلالة المزدوجة بضرورة وجود خبرها ، وعدم

استغناء الكلام عنه خروجًا عن المألوف الذى نعرفه جميعًا من إمكان حذف خبر المبتدأ لدليل ، وحين تخرج عن هذه المعانى تتحول إلى فعل تام لازم يكتفى بالمرفوع فقط ، وكذلك حين يسلب من أخوات " صار " معنى التحول والصيرورة تعود إلى دلالتها السابقة ، وقد لوحظ أن جميع الأفعال يمكنها الانسلاخ من نقصها واكتساب معنى الفعل التام وعمله إلا ثلاثة أفعال ، هى : زال ، فتئ ، ليس ، فلم ترد إلا ناقصة .

ومن أمثلة استعمال هذه الأفعال تامة ، قول الله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ ، على إشراب " كان " معنى حضر ووجد ، وقوله ﷻ : ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ ، فى قراءة الرفع على معنى : أن تقع ؛ وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ، على معنى : فيحدث ، ومثل : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، ومثل : المقدور كائن على معنى الوقوع .

ففى مثل هذه الأمثلة ، خرجت " كان " عن دلالتها على اتصاف الاسم بالخبر فى زمن معين ، وأشربت المعانى المشار إليها قرين كل مثال ، فاكتفت بمرفوعها ولم تحتج إلى خبر .

وكذلك : " أمسى " و" أصبح " و" أضحى " ، حين تدل على الدخول فى المساء والصباح والضحى تخرج عن النقص إلى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، وقولك : أضحينا ، والفعل : " ما دام " حين يصبح معناه : ما بقى ،

كقوله تعالى : ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ و" ظل " فى قولك : ظل النهار بمعنى دام ظله ؛ و" بات " تدل على النزول ليلاً فتصبح تامة ، مثل : بات بالقوم أى نزل ليلاً ، وتأتى بمعنى نام ، كقولك : بات الخلى من الهموم ، وتستعمل بمعنى قضى الليل ، كقول سيدنا عمر ﷺ : " أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى " ؛ و" برح " ترد بمعنى ذهب ، فيقال : برح الخفاء ، فلا تحتاج إلى منصوب ؛ و" انفك " ترد بمعنى انفصل ، فيقال : فككت الخاتم فانفك ؛ و" صار " ترد بمعنى رجع ، فيقال : صار الأمر إليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ وترد بمعنى ضم فتكون متعدية ، كقوله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ ، ولا يمكن اعتبارها ناقصة ولو كان لها منصوب لفوات معنى التصيير والتحول .

اختصاصات أم الباب

يشيع بين النحاة تعبير مؤداه أن " كان " أم الباب ، ولهذا يسمى الباب باسمها ، فيقال : " كان وأخواتها " ، والسبب الدافع لهم إلى ذلك ، أنهم وجدوها تدل على معنى أعم من أخواتها ، ويمكن أن تستوعبها جميعًا ، فهى – كما سبق – تدل على اتصاف الاسم بالخبر فى الزمن الماضى ، أما أخواتها فتدل على اتصاف الاسم بالخبر فى وقت من الأوقات معين ؛ كما وجدوها تتصرف تصرفًا تامًا بالنسبة لأخواتها ،

ووجدوها كذلك تختص بما يختص به رئيس القوم ، فالرئيس يمكنه أن يحضر أى اجتماع لأى هيئة بدون دعوة ، ويمكنه أن يدخل للصلح بين اثنين – مهما كانا أخوين متلازمين – ولا يعد متطفلاً ، بل إن حضوره يزيد الموقف شرفًا وتأكيدًا لما يتخذ فيه من قرارات ، كما أن الرئيس إذا غاب يظل تأثيره باقيًا غير منكور من أحد ، ويمكنه أن يغيب أيضًا مع نائبه ويظل تأثيره باقيًا ، بل يستطيع أن يغيب هو ونائبه ووزيره وتستمر هيبته فى غيبته ، والرئيس أيضًا لشهرته يمكن أن يختصر اسمه مع بقاء الدلالة عليه ، وهذه هى بالضبط السمات الثلاث التى تتميز بها " كان " دون أخواتها فى الاستعمالات العربية الفصحى .

فهى **أولاً** : تزاد بين اثنين متلازمين للتوكيد .

وهى **ثانيًا** : تحذف وحدها ويبقى أثرها فى اسمها وخبرها ، وتحذف مع اسمها ويبقى تأثيرها فى خبره ، وتحذف مع خبرها ويبقى أثرها فى اسمها ، وتحذف مع اسمها وخبرها وتبقى رائحتها وهيبتها فى الجملة .

وهى **ثالثًا** : تحذف نون مضارعها ولا ينقص هذا الحذف من دلالتها شيئًا .

ألا نسلم بعد ذلك كله لها بالقيادة والأمومة لكل أخواتها ؟!

متى تزاد ؟ :

حين تأتى " كان " بصيغتها الأصلية وهى صيغة الماضى ، يمكن أن تزاد بين الشيئين المتلازمين اللذين يطلب أحدهما الآخر ، كاسم

التعجب وفعله ، وكالفعل وفاعله أو نائبه ، **وكالموصول وصلته** ، وكالصفة والموصوف ، وكل ما **تلازما وتكاملا إلا الجار والمجرور لأنها صيغة فعلية لا يدخل عليها الجار ولو دخولاً صوريًا ، ويرى** ابن هشام متابعًا للمبرد إضافة ضابط وقيد آخر **يقتضيه ضمان هيبتها** ، وهو أنها حين تزاد لابد أن تأتي وحدها بدون مرفوعها ، لكن سيبويه يرى أن الرئيس إذا وثق فى أحد وقرر اصطحابه فإنه يكون محل ثقة المرؤوسين أيضًا ، ومن هنا يعطى سيبويه لـ " كان " الحق فى الزيادة ولو كان معها مرفوعها ، كما أعطى هذا الحق لـ " ظن " فى الإلغاء – كما سيأتى – .

وبذلك نستطيع أن نخرج بالشروط التى لابد منها للحكم بزيادة " كان " :

١ – أن تكون بلفظ الماضى .

٢ – أن تزاد بين الشيئين المتلازمين .

٣ – ألا يكون هذان المتلازمان جارًا ومجرورًا .

٤ – وهو **المختلف** فيه بين سيبويه والمبرد : أن تزاد وحدها ، والأفضل عدم اعتباره كما ذكر سيبويه .

ومثال ما تحققت فيه الشروط : ما **كان** أحسن زيدًا ، لم يوجد **كان** مثلهم ، أحمد يتابع دروسه من أول العام بما **كان** علّمه أبوه .

وغنى عن الذكر أنها حين تزاد لا يكون لها عمل ولا تأثير سوى التوكيد ، فوجودها بين المتلازمين وجود شرف ومراقبة فقط ، ولك أن

تتأمل فى الأمثلة لتجدها جميعًا تفيد الزمن الماضى بدون وجود "كان" ، أما العمل فما بعدها تابع لما قبلها .

متى تحـــذف وحدها ؟ :

إذا أراد المتكلم أن يعبر للسامع عن مدى إعزازه واهتمامه برضاه، فإنه يبلغه بأنه لم يفعل ما فعله إلا من أجله ، ويبين له الصفة والحـــدث الذى من أجله كان هذا الإعزاز ، ويتحقق هذا المعنى فى أسلوب خاص تحذف فيه "كان" ويعوض عنها "ما" بعد "أن" المصدرية المسبوقة بلام العلة جارة للمصدر المؤول ، ويقدم هذا الجار والمجـــرور علـــى العامل الأصلى فى الجملة ، ومثال ذلك قولك : أما أنت عالمًا أكبرتك ، هذا المثال وأضرابه تقديره : أكبرتك لأن كنت عالمًا ، فحـــدثت فيـــه الخطوات الآتية :

١ – تقدم الجار والمجرور " لأن كنت عالمًا " على العامل " أكبرتـــك " إشعارًا بالاختصاص والقصر ، بمعنى أنه لم يكبره إلا لعلمه .

٢ – حذفت لام الجر اختيارًا ، جريًا على قاعدة جواز حذفها قبل " أنْ " و" أنّ " قياسًا .

٣ – حذفت " كان " بعد " أن " المصدرية .

٤ – وضعت " ما " عوضًا عن " كان " .

٥ – انفصل الضمير الذى كان متصلاً بـــ " كان " فصار " أنت " .

٦ – أدغمت نون " أن " فى ميم " ما " لتحقق شرط الإدغام .

وقد كثر استعمال هذا الأسلوب فى اللغة كثرة تستطيع أن تقيس عليها ، فتقول : أما أنت منطلقًا انطلقت ، **أما أنت ذا مروءة صادقتك** ، أما أنت مذاكرًا نجحت .

متى تحذف " كان " مع اسمها ؟ :

يكثر حذفها مع اسمها بعد " إنْ " و" لو " الشرطيتين ، وكما ظهر أثرها فى نصب الخبر فى الصورة الأولى مع حذفها يظهر أيضًا هنا الخبر منصوبًا مع حذفها واسمها ، فتقول : سر مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا ، اتقن عملك إن طالبًا وإن معلمًا ، لن يدخل أحد الجنة بعمله ولو نبيًّا ، ثابر على المذاكرة اليومية ولو ساعتين ؛ وواضح أن التقدير فى الجميع : إن كنت راكبًا وإن كنت ماشيًا ، إن كنت طالبًا وإن كنت معلمًا ، ولو كانت المذاكرة ساعتين ، ولو كان الداخل نبيًّا .

أما النصوص فى ذلك فكثيرة ، نكتفى منها بما يلى : قال النابغة :

حدبت على بطون ضنة كلها ∴ إن ظالمًا أبدًا وإن مظلوما(١)

وفى الأثر : " الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيرًا فخير ، وإن شرًّا فشر ؛ وقال ﷺ : « **التمس ولو خاتمًا من حديد** » .

---

(١) الشاهد : حذف " كان " مع اسمها فى الشطر الثانى بعد " إن " الشرطية ، والتقدير : إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا – حدبت : عطفت – ضنة (بكسر الضاد) : قبيلة من قضاعة – بطون : فاعل " حدبت " ضنة : مضاف إليه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث – كلها : توكيد لبطون مرفوع – إن : شرطية – ظالمًا : خبر " كان " المحذوفة مع اسمها – أبدًا : ظرف .

وقال الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ∴ جنوده ضاق عنها السهل والجبل[١]

وواضح أن التقدير يستلزم وعيًا وتصرفًا واستنتاجًا ، ففي الأثر مثلاً يكون التقدير : إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير ، أخذنا اسم " كان " من كلمة " أعمالهم " ، وأخذنا المبتدأ " جزاؤهم " من كلمة " مجزيون " ؛ وهكذا في البيت : ولو كان الباغي ملكًا .

متى تحذف " كان " مع اسمها وخبرها ؟ :

يكون ذلك في تعبير خاص تكون فيه " إن " الشرطية داخلة على " كان " العاملة في خبر منفي بـ " لا " ، ويستعمل هذا التعبير عادة حينما نطلب شيئًا من شخص معه شيئان رفض بذل أحدهما ، فنقول : أعطني هذا إمّا لا ، والتقدير : أعطني هذا إن كنت لا تعطيني غيره ، والذي حدث هو :

١ – حذف " كان " . ٢ – التعويض عنها بـ " ما " .

٣ – إدغام النون من " أن " في الميم في " ما " .

٤ – حذف الاسم . ٥ – حذف الخبر إلا " لا " النافية .

---

(١) الشاهد : حذف " كان " مع اسمها بعد " لو " الشرطية – ذو بغي : فاعل " يأمن " مرفوع بالواو – ملكا : خبر كان " المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : ولو كان الباغي ملكا – جنوده : مبتدأ ، وجملة " ضاق عنها السهل " خبر ، والجملة في محل نصب صفة للنكرة " ملكا " – السهل : فاعل لـ " ضاق " – عنها : جار ومجرور متعلق بـ " ضاق " – الجبل : معطوف على السهل ، والمعنى أن ما يأتي به القدر في المستقبل لا يمكن أن يأمنه بشر مهما كان مركزه وجاهه وقواه ومهما كثر جنده لدرجة تملأ السهل والجبل .

ومن هذا ما ورد عن العرب ، حيث قالوا : افعل هذا إمّا لا ، ومنه أيضًا قول الشاعر :

أمرعت الأرض لوَ ان مالا .·. لـوَ ان نـوقًا لك أو جمـالا

أو ثلةً من غنم إما لا[1]

أى : إن كنت لا تجدين غيرها ، ومن هذا الباب قولنا فى اللهجة العامية بتحريف يسير : هات الثانى إمّال ، ولو أردنا التعبير العربى السليم ، لقلنا : هات الثانى إمّا لا ، أى : إن كنت لا تعطينى الأول .

متى تحذف نون مضارعها ؟ :

إذا كان المضارع من " كان " مجزومًا ، وكان جزمه بالسكون ، ولم يتصل به ضمير نصب ، ولم يأت بعده حرف ساكن .. جاز لك أن تحذف نونه اختصار ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ﴾ ؛ بخلاف ما إذا كان المضارع مرفوعًا ، كقوله تعالى : ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ

(١) الشاهد : حذف " كان " مع اسمها وخبرها بعد " إنْ " الشرطية – أمرعت : أخصبت – الثلة : القطعة من الشيء – لو : فى الموضعين للتمنى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ، و" أنّ " ومعمولاها مصدر مؤول فاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت – مالا : اسم " أنّ " وخبرها محذوف تقديره : لك – جمالا : معطوف على " نوقا " – من غنم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ " ثلة " – إما لا ، ان : شرطية – ما : زائدة عوضًا عن " كان " المحذوفة مع اسمها وخبرها – لا : نافية للخبر المحذوف ، والتقدير : إن كنت لا تجدين غيرها .

ٱلدَّارِ ﴾ ، أو منصوبًا كقوله : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ، أو مجزومًا بغير السكون ، كما إذا جزم بحذف النون ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾ ، أو كـان متصـلاً بضمير نصـب كقوله ﷺ لعمر بن الخطاب ﷺ في شأن ابن صياد حين ظنه المسيخ الدجال : « **إن يكنه فلن تسلط عليه** » .

أفعال المقاربة

تشترك هذه الأفعال مع " كان وأخواتها " فى شيئين :

١ – دخولها على المبتدأ والخبر .

٢ – إفادة المعنى فى الخبر ، فهى تدل على معنى قرب تحقق الخبر أو رجاؤه أو الشروع فيه ، و" كان وأخواتها " تدل على زمن وقـوع الخبر أو نفيه أو صيرورته أو استمراره .

ويختلف عنها فى شيئين :

١ – خبرها لا يقع مفردًا ولا جملة اسمية ، ولكنه يقع مصدرًا مـؤولاً من " أن " والفعل المضارع ، أو جملة فعلية فعلها مضارع متأول باسم الفاعل .

٢ – **أفعال** هذا الباب تدل جميعها على المقاربة بمفهومها الواسع ، فهى إما أن تدل عليها على سبيل **الترجّى طمعًا** فى وقوعه مسـتقبلاً أو إشفاقًا منه ، وإما أن تدل عليها من جهة **قرب** وقوع الخبر وتحققه

فى الواقع ، وإما أن تدل عليها على أساس **الشروع** فى تحقيق مضمون الخبر ، بمعنى أن خبرها **قد بدأت ممارسته فعلاً** .

ومن وجهتى **الاتفاق** السابقتين ، **عملت فى المبتدأ والخبر** عمل " كان وأخواتها " ، ومن وجهتى **الاختلاف** ، **انفردت بباب مستقل** .

ومن دلالتها على عدم تحقق مضمون الخبر إلى لحظة التكلم وقرب وقوعه من زمن التكلم ، سميت : " **أفعال المقاربة** "

أقسامها :

تنقسم هذه الأفعال من حيث تحقق مدلولها فى خبرها إلى ثلاثة أقسام :

١ – أفعال تدل على رجاء حصول الخبر ، ومفهوم ذلك أن الخبر ما زال مأمولاً ولم يحدث بعد ، والخبر – بالنسبة لوقوعه – فى مرحلة بعيدة لأنه فى نطاق الأمل والترجّى ، وهى ثلاثة : عسى ، وحرى ، واخلولق .

٢ – أفعال تدل على مقاربة وقوع الخبر ، بمعنى أن حصول الخبر قريب ، ومفهوم هذا أن الخبر لم يحصل أيضًا ، وهى ثلاثة كذلك : كاد ، وكرب ، وأوشك ، والخبر فيها أقرب فى تحققه من النوع السابق .

٣ – أفعال تدل على الشروع الفعلى فى تحقيق مضمون الخبر ، بمعنى أن خبرها قد بدأ تنفيذه ، وهى كثيرة ، عدّ منها ابن هشام خمسة هى : أنشأ ، وطفق ، وأخذ ، وجعل ، وعلق ؛ وذكر منها ابن مالك فى غير الألفية : هبّ ، وقام .

ما دليل نصبها الخبر ؟ :

قد يطرأ على الذهن تساؤل مؤداه : إننا فى " كان وأخواتها " رأينا خبرها منصوبًا فآمنا بأنها غيّرت الحكم الإعرابى للمبتدأ والخبر ، ولكنا فى هذا الباب لا نرى الخبر منصوبًا لأنه دائمًا مصدر مؤول من " أنْ " والمضارع ، أو جملة فعلية فعلها مضارع ، ونقول : إنهما فى محل نصب ، فلماذا لا يكون محلهما الرفع كما كانا قبل دخول هذه الأفعال ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب ألا ننسى أن هذه النواسخ أفعال ، والفعل أصل فى العمل ، ومعروف أنه حين يكون مرفوعًا لتجرده من الناصب والجازم يقع موقع اسم الفاعل ، فقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ ، مقدر بقولك : يكاد زيتها مضيئًا ، وحين يكون منصوبًا بـ " أن " المصدرية يؤول معها إلى مصدر صريح له موقع من الإعراب ، كقوله تعالى : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ ، تقديره : قارب الله إتيانه بالفتح ، وإذن فالخبر فى كلتا الحالتين يؤول إلى مفرد (مصدر أو اسم فاعل) ، وقد ورد عن العرب مجيئه على الأصل مفردًا منصوبًا فى تعبيرات نقول عنها : إنها شاذة عن النسق العام للغة ، غير أنها تدلنا على أصل الكلام الذى عدلنا عنه ، وذلك كما قالوا :

الغوير أبؤساء[١] .

---

(١) الشاهد : ورود خبر " عسى " مفردًا تنبيهًا على الأصل ، ولولا مثل هذه الأمثلة والشواهد ما عرفنا أن أفعال المقاربة تعمل النصب فى الخبر – الغوير : بئر توقعت الزباء أن يأتى الخطر من جهته ، وقد أوله بعض النحاة بأن " أبؤسا " خبر =

وقالوا :

فأُبْت إلى فهْمٍ وما كِدتُ آئبا ∴ وكم مثلها فارقتها وهى تصفر(١)

شروط إعمالها :

لعلنا نذكر ما كررناه سابقًا من أن خبر هذه الأفعال لا يأتى مفردًا إلا شذوذًا للتنبيه على أصل الإعراب ، ونخرج من هذا بأول شرط لإعمالها ، وهو :

١ – أن يكون خبرها جملة لفظًا .

٢ – والثانى أن تكون هذه الجملة فعلية ، فلا يصح أن يكون الخبر جملة اسمية .

٣ – أن يكون فعلها مضارعًا .

٤ – أن يكون هذا المضارع رافعًا لضمير يعود على الاسم ، إلاّ لاسم ظاهر متصل به ضمير يعود على الاسم (وهو ما يطلق عليه السببىّ) ، ومثال ما رفع ضميرًا قوله تعالى : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ ، فالفعل المضارع " يذهب " الواقع

= لمضارع " كان " المحذوف مع اسمه ، والتقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، وعلى ذلك يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع وقدره بعضهم أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : ييأس أبؤسا .

(١) الشاهد : ورد خبر " كاد " مفردًا وقياسه أن يكون فعلاً تنبيهًا على الأصل كما مر – فهم : قبيلة تأبط شرا قائل هذا البيت – ويروى : وما كنت فلا شاهد فيه – كم : خبرية بمعنى كثير ، وهى مبتدأ خبره جملة " فارقتها " أى : وكثير من القبائل فارقتها – وهى تصفر : جملة حالية ، مثلها تمييز " كم " الخبرية مجرور .

فى أول الجملة الواقعة خبرًا فاعله ضمير يعود على الاسم وهو " سنا برقه " ، ومثال ما رفع السببى قولك : أوشك القمر أن يعم نوره الكون .

٥ – أن يكون هذا المضارع مقرونًا بـ " أن " المصدرية وجوبًا مع الفعلين " حرى " و" اخلولق " ، إذ لم يرد معهما إلا مقرونًا بها ، وعلى ذلك يكون خبرهما جملة فى الظاهر مفردًا بعد التأويل ، قالوا : اخلولقت السماء أن تمطر ، وتقول : حرى سعد أن ينجح ، وذلك لأن " أن " المصدرية تمحض الفعل المضارع للدلالة على الزمن المستقبل – كما سبق بيانه – ، وهو ما يتفق مع دلالة هذين الفعلين على الرجاء الذى لا يقع إلا فى المستقبل .

أما بقية الأفعال – بالنسبة لاقتران المضارع بهذه الأداة المصدرية – فتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما تمتنع معه " أن " ، وهو أفعال الشروع كلها ، لأنها تدل على بدء تنفيذ الخبر فى الحال ، فلا يناسبها وجود " أن " الدالة على الاستقبال ، ولذلك يؤول الفعل المضارع فيها إلى اسم الفاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ ، تقدير الآية : بدآ خاصفين .

الثانى : ما يكثر دخولها عليه ، وهو : " عسى " و" أوشك " ، لأن " عسى " تدل على الرجاء وهو مستقبل كما قلنا فى " حرى واخلولق " ،

أما " أوشك " فهى تدل على مقاربة وقوع الخبر ، غير أن دلالتها على المقاربة أبعد من دلالة " كاد " و" كرب " ، ولذلك كثـر دخـول " أن " عليهما ، قال تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ ، وقال : ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ﴾ ، وقال الشاعر معبرًا عن شح النفس البشرية وعن تململها وتضررها إذا تكرر طلب البذل منها :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ∴ إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا(١)

الثالث : ما يقل اقترانه بها ، وهو : " كاد " و" كـرب " ، لأنهمـا يدلان على قرب وقوع الخبر فى الحال ، فلا يناسـبهما دخـول " أن " الدالة على الاستقبال ، قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ ، وقال الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب ∴ حين قال الوشاة هند غضوب(٢)

ولعله لا يغيب عنا أن مفهوم قولنا فى القسم الثـانى : إن اقتـران المضارع به كثير ، أن القليل عدم الاقتران ، ومن ذلك قول هدبة بـن الخشرم ممنيا نفسه بقرب الفرج :

---

(١) الشاهد : اقتران خبر " أوشك " بـ " أن " على ما هو الغالب – الناس : نائب فاعـل لسئل وهو مفعوله الأول – التراب : مفعول ثان – إذا قيل هاتوا : جملة معترضة بين اسم " أوشك " وخبرها وهو : أن يملوا .

(٢) الشاهد : عدم اقتران خبر " كرب " بـ " أن " وهو الكثير – القلب : اسم " كرب " – يذوب : خبرها – من جواه : أى شدة حزنه " متعلق بيذوب " – الوشاة : الساعون بالفساد : فاعل قال ، ومقول القول جملة " هند غضوب " .

عسى الكرب الذى أمسيت فيه ∴ يكون وراءه فرج قريب(١)

وقول أمية بن أبى الصلت معبرًا عن أن الجبن لا يطيل العمر ولا الشجاعة تقصره :

يوشـك مَنْ فـرَّ من مَنِيَّتِه ∴ فى بعض غِرَّاته يوافقها(٢)

كما ينبغى ألا يغيب عنا مفهوم قولنا فى القسم الثالث : إن الكثير عدم الاقتران ، فإن مؤداه أن القليل أن يقترن ، ومنه قول محمد بن مناذر يرثى صديقًا له :

كادت النفس أن تفيض عليه ∴ إذ غدا حشو ريطة وبرود(٣)

ما يستعمل تامًا من هذه الأفعال :

قد تخرج هذه الأفعال عن معناها المفيد للمقاربة ، فتستعمل " جعل " مثلاً بمعنى : " صار " فتكون من أخوات " كان " ، وتستعمل " كرب " بمعنى : " قارب " فتكون تامة مثل قولهم : كرب الشتاء ، وقولهم : إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا ما شرب الماء مجّه .

---

(١) الشاهد : عدم اقتران خبر " عسى " بـ " أن " قليلاً – الكرب : اسم " عسى " وخبرها جملة " يكون " واسم يكون ضمير يعود على الكرب ، وجملة " وراءه فرج " خبرها .

(٢) الشاهد : عدم اقتران خبر " يوشك " بـ " أن " وهذا قليل – من : اسم موصول اسم " يوشك " – فر من منيته : صلة الموصول – فى بعض غراته : متعلق بالفعل " يوافقها " الواقع خبر " يوشك " – الغرات : الغفلات ، والمعنى : من هرب من الموت فى نحو الحرب يقرب أن يصادفه فى بعض غفلاته .

(٣) الشاهد : اقتران خبر " كاد " بـ " أن " وهو قليل – النفس : اسم " كاد " وهى بمعنى الروح – أن تفيض : خبرها ، ويروى : أن تفيظ وهى لغة قيس وهى الفصيحة ، والأولى لغة تميم – غدا : بمعنى صار واسمها ضمير – حشو : خبرها – الريطة : بفتح الراء ملاءة رقيقة – برود : أكسية ، والمراد الأكفان .

غير أن هناك ثلاثة أفعال منها قد اختصت من بينها بأنها كثيرًا ما تسند إلى " أن " والفعل المضارع ، فلا تحتاج إلى خبر ، إذ تكتفى بهما لتضمن المصدر المؤول منهما لمعنى الحدث الذى كان فى الخبر ، وهى : " عسى " و" اخلولق " من أفعال الرجاء ، و" أوشك " من أفعال المقاربة ، تقول : عسى أن يكتب الله لك السلامة ، اخلولق أن يسافر بكر ، بمعنى : قربت كتابة الله لك السلامة وقرب سفر بكر على سبيل الرجاء فيهما ، وتقول ما قاله رسول الله ﷺ فى شأن من يشيع فيهم المنكر فلا يجرؤ أحد أن يغيره : « **أوشك أن يعمهم الله بعقابه** » بمعنى : قرب أيضًا على سبيل الحقيقة .

وقد ورد فى القرآن الكريم كثير من الآيات نجد فيها " عسى " مكتفية بمرفوعها المكون من " أن " والمضارع ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ ، وقوله : ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ .

خاتمة

بحمده وفضله ، تم الجزء الأول من " **النحو الميسر** " حسبما تقتضيه المناهج المعتمدة بجامعة الأزهر لكلياتها ، غير أن هذا التناول – وإن بدا فى بعض الأحيان أنه يتحدث عن البدهيات – يشتمل على آراء جديدة ، أرجو أن تكون صوابًا ، وأن تسهم فى تيسير النحو وتذوقه لأبنائنا ، الذين وقعوا فى فخ إشاعة صعوبة هذا الفن وجفاف قواعده وقلة مردوده ، مع أهميته القصوى فى إعادة النسق العربى الفصيح إلى الألسنة وبناء الملكة الرصينة لدى شبابنا المفتون باللغات الأجنبية ، نتيجة الانسحاق الحضارى والشعور بالدونية وقبوله لأساليب التغريب ، المستهدفة فى النهاية القضاء على القيم والمبادئ والفهم الصحيح للوحى الخاتم الذى شرف الله به العرب وحملهم إزاء هذا التشريف بمسئولية التبليغ والإنذار للعالمين .

قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾

وفق الله شبابنا المسلم لاستعادة مجده وخيريته

أ.د. محمد المختار محمد المهدى

محتويات الكتاب